الخاسرون

هل يمكن تغيير شروط اللعبة؟

- **الخـــاســـرون هل يمكن تغيير شـروط اللعبة؟**
- **ناهـــض حـــتّـــر** / صحافي وناشط يساري من الاردن
- الطبعة الأولى 2006
- النشر والتوزيع:
- التحرير: **ياسر قبيلات**
- التدقيق اللغوي: **جـعـفـر العقيـلي**
- تصميم الغلاف: **غسّـــــان أبـو لـــبن**

جميع الحقوق محفوظة للناشر. لا يُسمَح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأيّ شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبَق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced. stored in a retrieval system. or transmitted in any form or by any means without prior written permission of the publisher.

ناهض حتّر

الخاسرون

هل يمكن تغيير شروط اللعبة؟

تحرير

ياسر قبيلات

2006

المحتويات

المقدمة ١١

القسم الأول
اللادولة.. استراتيجية الليبرالية الجديدة في الأردن ١٥

الفصل الأول:
تأسيس ١٧
الخصخصة الشاملة ١٩
الهجوم على الإدارة الأردنية ٢١
لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين ٢٥
"منطقة حّرة"؟! ٣٠
الادعاءات! ٣٤
هل هناك بديل وطني؟! ٣٩
سؤال المصير ٤٢

الفصل الثاني:
حكومات الليبرالية الجديدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥) ٤٥
أفول الأيام السعيدة ٤٧
حكومة "أبو الراغب" ٤٩
مزيج خطير ٥١
حكومة الفايز ٥٢
مفارقات الميزانية ٥٤
شكوك في أداء الفريق الاقتصادي ٥٧
خطة سرّية!! ٥٩
تطوير َالإدارة..! ٦٢
تفويض الصلاحيات ٦٤
وزارة من دون حيثية ٦٧
وزارة الوزارات ٦٩
تجديد الحياة السياسية ٧١
خيارات التغيير ٧٤
حكومة بدران ٧٧
تشكيلة الحكومة البدرانية ٨٠
وثيقة الرفض البرلمانية ٨٢
تقادم أسلوب التشكيل ٨٥
اختطاف القرار بوسائل إدارية ٨٧

دروس وتطورات نوعية ٩٠
إشارات في الاتجاه نفسه ٩٢
تمرين أوّلي ٩٥
هزيمة مزدوجة ٩٦
حكومة "إضاعة وقت"! ٩٨
حكومة البخيت ١٠٠
معروف البخيت أو سواه ١٠١
٥٩٠ مليوناً.. للهدر ١٠٥
دفاعاً عن الأرض والمجتمع ١٠٧
أوهام ١١١
لعبة الأشخاص والكراسي ١١٢
فشل ١١٣
قانون لا دستوري ١١٥
استنزاف الطبقة الوسطى ١١٧
قانون جائر ١١٨

الفصل الثالث:
ممارسات كمبرادورية ١٢٣
فضيحة عطاء تدريب الشرطة العراقية ١٢٥
"قل ما تشاء، ونفعل ما نريد"! ١٢٧
فضيحة تسرّب أسئلة التوجيهي ١٢٩
أنقذوا الجامعة الأردنية! ١٣٢
فضيحة الاتجار بالخردة الملوثة ١٣٥
"الخصخصة" ضد "التعاون" أيضاً ١٣٧
الحكومات.. والنقابات المهنية ١٣٩
حريات.. "في حدود الأدب"! ١٤٢
التربص بأموال "الضمان الاجتماعي"! ١٤٣
كمبرادور إعلامي ١٤٥
تجسير الهوة مع الاحتلال والعدوان والعنصرية ١٤٦

القسم الثاني
التيارات السياسية الأردنية والقوة الثالثة الغائبة ١٥١

الفصل الأول:
ثقافة اللامبالاة وموات الحياة السياسية ١٥٣

من الحل الفردي إلى الثورة الثقافية ١٥٥
في السياسة.. الاجتماعي أولاً ١٥٨
نادي الـ ١,١ بالمئة ١٦٠
مهدد بالانقراض ١٦٢
لا.. سياسة! ١٦٤
مؤسسات المجتمع المدني: مشكلات نظرية! ١٦٦
يا حرية..! ١٦٩
العشائر.. قوة وطنية وديمقراطية ١٧١
نحو معارضة أردنية جديدة ١٧٣

الفصل الثاني:
إعادة بناء الأحزاب الأردنية ١٧٧

الفصل الثالث:
بحثاً عن "الخط الثالث" بين الليبرالية والسلفية ١٩٩
انفراط ائتلاف المعارضة ٢٠١
كي يكتشف التيارُ الوطني الديمقراطي، ذاتَهُ! ٢٠٣
الكتلة الديمقراطية ٢٠٧
"حشد"... وما يحشدون! ٢٠٩
سرّ الهجمة على "حزب العمّال الأردني" ٢١٣
اليسار.. ضرورة وطنية ٢١٧
راية المستضعفين ٢٢٥

الفصل الرابع:
اتجاهات... ..... ٢٢٧
الحوار الاجتماعي - السياسي الأردني ٢٢٩
التيار الثالث...؟! ٢٣٤
عجز فكري وسياسي ومداخلة توطينية ٢٣٥
و"إعادة بناء المجتمعات" أيضاً! ٢٣٦
من هو "غير الواقعي" حقاً؟ ٢٣٩
الرؤوس التي في الرمال فعلاً ٢٤١
الأردن.. إلى أين؟ ٢٤٥
صورة "المجموعة الاقتصادية".. بقلمها! ٢٤٧
البديل ٢٥٢

إهـــداء

إلى نبيهـه عسّـــاف حتّـــر

فلّاحة أردنية - يدها خضراء
زرعت في قلبي وردة الضمير الإجتماعي والوطني،
في مطلع الصّبا ... فأوقفت عليها حياتي، لئلّا تذبل!

المقدمة

في مجرى التحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي يشهدها الأردن، بوتيرة متسارعة، منذ مطلع الألفية، هناك رابحون.. وخاسرون.

الرابحون يشكّلون أقليةً ضئيلة لا تتجاوز الـ(٢) بالمئة من الأردنيين من المضاربين العقاريين والماليين ووكلاء المصالح الأجنبية وكبار الرأسماليين الناشطين في حقول خدميّة وعقارية ومالية ونفطيّة. وهذه الأقلية متشابكةُ الخيوط بين المال والنفوذ، وهي تسيطر، بصورة شبه كاملة، على القرار.

الخاسرون –بالمقابل– هم الأكثرية من الموظفين، والمهنيين، والمتقاعدين، وصغار التجار، والمزارعين، والمهمّشين والمتعيشين كيفما اتفق، والمستفيدين من المعونات والإحسان.

وهذا الكتاب يساجل ضد الرابحين الموغلين في تنفيذ برنامج أنانيّ، فظّ ووحشي، يستهدف تكوينَ ثروات خيالية على حساب المجتمع والدولة، من دون أيّ حسّ بالمسؤولية الاجتماعية أو الوطنية أو الثقافية أو البيئية.. إلخ. وهو في سياق ذلك، يعرض لحكومات الليبرالية الجديدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)، ويفنّد سياساتها الخاضعة لبرنامج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الذي تفرضه قوى الليبرالية الجديدة – الكمبرادورية، وينقض دعاوي هذه القوى الأقلّوية في سَوق هذه السياسات كخيار نهائي، لا مناص منه، كما يهتمّ بالوقوف على الملامح والآفاق الممكنة للسياسات البديلة.

ويشكّل هذا الكتاب، على نحوٍ ما، مساجلةً ضد الكمبرادور، الذي سجّل في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٥، محاولة لتمرير قانون مؤقت لضريبة الدخل، لا يمتثل للشروط الدستورية، شكلاً أو مضموناً. وقد تكوّنت ضد هذا القانون جبهةٌ واسعة من المعترضين، تمكّنت من إسقاطه. ولكن الدرس المستفاد من المضمون

الاجتماعي لهذا القانون، والآلية السياسية لصدوره وسقوطه، يبقيان ماثلَين بقوة؛ بل إنهما يضعاننا في صلب القضايا التي يناقشها هذا الكتاب في مساجلته ضد أقلية الـ(٢) بالمئة، المسيطرة على القرار في بلدنا؛ كما في محاورته، في الآن نفسه، لقوى المعارضة الفاشلة –حتى الآن– في تحديد أسس برنامج وطني اجتماعي، يوحّد الأغلبية، دفاعاً عن مصالحها.

يتجاهل هذا "القانون" الذي يعبّر عن توجهات اجتماعية استراتيجية، فرضَ أيّ ضرائب على المضاربين العقاريين والماليين ووكلاء المصالح الأجنبية. وهو لا يقترب، بالطبع، من الأموال الضخمة المتحرّكة في شبكة الفساد "السرّية" وأنشطتها العلنية معاً. لكنه يكتفي بمحاباة النشاطات الرأسمالية في قطاعات التأمين والصرافة والاتصالات والخدمات والتجارة، ويتّخذ موقفاً حيادياً إزاء نشاطات البنوك والمؤسسات المالية والنقدية والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل والإنشاءات.

بالمقابل، يعترف "القانون"، ذاك، بسقوط القسم الأكبر من الأردنيين في وهدة الفقر التي تُخرجهم من دائرة العملية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تَسامحَ القانون مع الأُسر التي يقل دخلها عن ٨٠٠٠ دينار سنوياً. وهو ما يساوي –تقريباً– خط الفقر الجديد. ولكن، بالطبع، يتم استنزاف هذه الأُسَر عبر الضريبة العامة على المبيعات، والتضخّم، وتراجُع مستوى الخدمات العامة، وزيادة أسعار المحروقات.. إلخ.

ومن ثم، يوسّع "القانون" –المكتوب من وجهة نظر أقلّية لا تزيد عن (٢) بالمئة من الأردنيين– دائرةَ الخاسرين، عن طريق فرض أعباء ضريبية قاسية جداً على الموظفين والمتقاعدين –العسكريين والمدنيين– والعاملين بأجر والمهنيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمزارعين والمستأجرين ومقترضي الإسكان. أي أنه يسعى –ببساطة– إلى تدمير الفئات المتوسطة.

وهذا ينسجم مع برنامج الكمبرادور، الذي هو –قاموسياً– الوكيلُ المحلّي لمصالح تجارية أجنبية. ولكن هذا المعنى يبقى مخفَّفاً، حينما يتعلق الأمرُ بالحالة

الأردنية، حيث يُستخدَم هذا الاصطلاح، هنا، بمعنى أوسع، يشتمل على حزمة كاملة من الأفكار التي تروّج للاندماج التبعي بآليات العولمة الرأسمالية، وإدارة الظهر للقدرات الإنتاجية والأولويات الاجتماعية والثقافة الوطنية. وبالنسبة إلى بلدٍ صغير كالأردن، فإن هذا الأنموذج، يتحول إلى استراتيجية تهميش وطني، تقوم على استقدام منح ومساعدات هدفها توسيع القاعدة الاجتماعية للكمبرادور، أيْ تحويل المزيد من الفعاليات الاجتماعية إلى كمبرادوريين، وبثّ العقلية الكمبرادورية في المجتمع. وأساس البرنامج هو، بالطبع، الخصخصةُ الشاملة، وإلغاءُ دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، وتحويلها إلى لجنة إدارية - أمنية تعمل لصالح المستثمرين الأجانب ووكلائهم المحليين، وحرمان الإنتاج المحلي والمجتمع من كلّ أشكال الحماية السيادية.

ومع ذلك، فإن الكتاب يركّز، بالدرجة الأولى، على فشل الخاسرين في تكوين قوة اجتماعية - سياسية مؤطّرة قادرة على تغيير شروط اللعبة غير العادلة. ويهدف، أول ما يهدف، إلى استفزاز وعي الخاسرين لِجَرِّهم إلى نقاش.. نقاش حول ظروف خسارة اللعبة وإمكانيات ربحها. وفي مركز هذا النقاش هناك سؤالٌ وحيد رئيس، يُطْرَح على الخاسرين، قبل سواهم:

هل يمكن تغيير شروط اللعبة؟

القسم الأول

اللادولة.. استراتيجية الليبرالية الجديدة في الأردن

الفصل الأول
تـأسـيـــس

إذا كان النظام السياسي الأردني قد وجد، طوال الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، في العصبية والقطاع العام (على نحو ما يمكن تسميته "الدولة الخلدونية – الناصرية") جداراً داخلياً صلباً استند إليه -ليس فقط من أجل البقاء، ولكن أيضاً للقيام بأدوار إقليمية تتخطى أحياناً كثيرة حجم الدولة الأردنية- فإن نخبة الليبرالية الجديدة المسيطرة اليوم، والتي وجدت لها دائماً أنصاراً ونشطاء ومروجين لتنفيذ برنامجها الاقتصادي - الاجتماعي الشامل، تعمل، وبوتيرة متسارعة، على تفكيك تلك الدولة الموصوفة سابقاً، وتصفية هويتها وأسسها نهائياً، كما أنها تسعى إلى تصفية البنية الأردنية التقليدية، والاستعاضة عنها بـ"منطقة حرة"، فيما تنظر إلى الأردن بصفته معبراً اقتصادياً خالصاً، كما تنظر إلى مفهوم "الحكم الذاتي" باعتباره المفهوم الأنسب لتحقيق اندماج ناجح في السوق الرأسمالية العالمية.

ومنذ العام ١٩٩٥، بدأت نخبة الليبرالية الجديدة - الكمبرادورية بالسيطرة، شيئاً فشيئاً، على الدولة الأردنية، عبر تشكيل الحكومات والتحكّم ببرامجها وتوجهاتها، وذلك من خلال تآلف بين تيارين، أحدهما قَدِم من القطاع الخاص - وهو في الموقع القيادي-، والثاني قَدِم من القطاع العام.

الخصخصة الشاملة

لقد سعت أول حكومة كمبرادورية (حكومة عبد الكريم الكباريتي ١٩٩٦) متعجّلةً وقبل الأوان، إلى إنجاز برامجها وسياساتها نحو تحقيق جملة من التحولات والتغييرات في البنية الوطنية الأردنية، انسجاماً مع متطلبات الليبرالية الجديدة، واشتراطات عملية السلام، وفق البرنامج التالي:

أولاً: توجيه ضربة نهائية لـ"الحرس القديم" في البيروقراطية الأردنية، وإعادة هيكلة جهاز الدولة جذرياً بما يلائم استحقاقات الخصخصة والتوطين.

ثانياً: توطيد التفاهم مع السياق الإسرائيلي - الفلسطيني على سائر الأصعدة،

والتوسع في منح الجنسية الأردنية لأبناء الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثالثاً: التناغم الإيجابي مع مطالب الكمبرادور الفلسطيني فيما يتصل بدوره الاقتصادي والسياسي في الأردن.

رابعاً: تصفية دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، مفهوماً وتحققاً، بالخضوع الكامل لبرنامج صندوق النقد الدولي.

خامساً: فك الارتباط الأردني مع عراق صدام حسين.

أمام هذا البرنامج الصريح، احتدم الجدل وطنياً حول الخصخصة، بصفتها العقيدة الجديدة للنخب الحاكمة التي تسعى منذ التسعينيات من القرن العشرين إلى إحداث تحول بنيوي جذري في الدولة الأردنية. وقد اتخذ هذا الجدل عدة أشكال ومستويات إعلامية وسياسية وفكرية، كانت -وما تزال- محل صراع اجتماعي وسياسي في أجواء ثقافية ونضالية معادية للرأسمالية، ومن منطلقات مختلفة.

فبالإضافة إلى القيم الفلاحية - البدوية في الأردن، فإن البيروقراطية الأردنية المتجذرة التي نهضت بعبء تأسيس دولة القطاع العام في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات، أشاعت ثقافة عامة تربط بين قطاعها ذاك وبين الوطنية الأردنية، كما إن انتشار المؤثرات الثقافية الشيوعية والبعثية في صفوف النخبة الأردنية التقليدية، قد لوّن معارضة الخصخصة وأعطاها أدوات فكرية غنية. وهكذا فقد تشكلت جبهة أردنية واسعة ضد الخصخصة، ضمت طيفاً متدرّجاً من القوى البيروقراطية والعشائرية والحزبية، إلا أن تلك الجبهة ظلت دائماً تفتقر إلى العزيمة والتماسك والبديل الوطني.

وقد استطاعت تلك الجبهة أن تعرقل أو تبطئ برنامج الخصخصة في مراحله الأولى، وكان مما سهّل الهجوم عليه أنه كان مفروضاً من صندوق النقد الدولي، قبل أن ينشئ له قواعد اجتماعية محلية؛ أي قبل أن ترى فيه نخب اجتماعية جديدة، ما يعبّر عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإذا كان أنصار الخصخصة قد نجحوا، في المحصلة، بتجاوز العقبات وتشتيت

المعارضة، فإن النظرة التقليدية الأردنية العامة ما تزال قوية الجذور، وهي تنظر إلى الخصخصة من منظور يساوي بينها وبين إلغاء الدولة الأردنية بصفتها تجسيداً للوطنية الأردنية وللعقد الاجتماعي الذي يربطها (الدولة) بالعشائر (عصبيتها الأساسية).

وفي نهاية التسعينيات، كان الجدل الداخلي حول الخصخصة قد استقر على التعامل معها بصفتها "أداة" لجلب المزيد من الاستثمارات أو التقانات الحديثة، أو لتحسين كفاءة الإدارة والتسويق والمؤسسات، وعلى قاعدة الاقتصاد "المختلط" القائم على أساس الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وقد تجسّد هذا التوجه في مفهوم "الشريك الاستراتيجي"، وهنا ركز خطاب أنصار الخصخصة على تقديمها بصفتها أداة ليس إلا. ولكن ما حصل، لاحقاً، هو أن الخصخصة أعلنت عن نفسها، وبضربة واحدة، كعقيدة رسمية للدولة الأردنية، لا مجرد أداة كما رُوّج لها سابقاً. فاتجهت، وفي إطار برنامج موقوت، نحو إنجاز تفكيك سريع ونهائي للقطاع العام، وللبيروقراطية الوطنية، وللاستثمارات الحكومية، بما في ذلك بيع أسهم الحكومة في الشركات التي يديرها الشركاء الاستراتيجيون، وفي كل الشركات الأخرى.

لقد انكشفت الخصخصة، إذن، عن فلسفة شاملة ونهائية تمثل عقيدة جديدة للدولة، وتتجه نحو استهلاك الأموال المتأتية من بيع الموجودات الوطنية –بما فيها العقارية– للإثراء وتوسيع القاعدة الاجتماعية للكمبرادور، وكذلك توفير العمالة الماهرة الرخيصة، والبنية التحتية، والأطر القانونية والتشريعية المستجيبة لنشاط واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي في إطار حرية بلا ضفاف.

الهجوم على الإدارة الأردنية

ومع تحول الخصخصة الشاملة إلى فلسفة وعقيدة جديدة للدولة، بدأت البيروقراطية الأردنية تتعرض لهجمات شرسة، لم تلبث أن تحولت إلى سياسة

معلنة، ومبرمجة، في عهد أول حكومة كمبرادورية (حكومة الكباريتي ١٩٩٦).. فما كان سر هذه الهجمة؟

تشكّلت البورجوازية في الأردن -بالأساس- اصطناعياً، وذلك من خلال الارتباط مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي، وأحياناً مع كليهما. وهي غير متدامجة اجتماعياً وسياسياً. فضلاً عن إنها مغتربة ثقافياً وسيكولوجياً عن أهداف المجتمع المحلي وثقافته ومصالحه. وبالمقابل شكّلت العشائر -وهي بُنى اجتماعية ذات أصالة- عصبية متماسكة للدولة الأردنية، عبّرت عن حضورها المنظّم بوساطة بيروقراطية منسجمة نسبياً، وأقرب صلةً بالثقافة والمجتمع المحليّين. وهكذا، فقد كان الحكم في حالة عوز حقيقي ودائم إلى بيروقراطي قوي يوحّد صفوف البيروقراطية، ويؤمّن دعم العشائر، وينظّم بالتالي عصبية الدولة، وقد كان ذلك يسيراً طالما كان هناك نوع من التوافق المرن بين برنامج الحكم وطبيعته على محور القطاع العام، وبين دوره الحيوي.

ولعل مشكلة الحكم في الأردن، منذ العام ١٩٨٩، تكمن في أن هذا التوافق المرن لم يعد ممكناً. وقد وقع التناقض بين الطبيعة التقليدية للحكم، وبين استحقاقات واشتراطات برنامجه المستند إلى "الليبرالية الجديدة" والمفروض من صندوق النقد الدولي.. وبات من العبث محاولة التوفيق بين "ضرورة" برنامج ينزع -بنيوياً- إلى إلغاء القوى التقليدية وتهميشها، وبين ضرورة تأمين دعم هذه القوى للحكم وبرنامجه.

وهكذا، فإن البيروقراطية الأردنية التي تشكّلت، كما هو معروف، في عهد الانتداب، ولعبت دور المنظِّم الاجتماعي لعصبية الدولة، بدأت تتعرض، منذ أواسط التسعينيات، لهجمات شرسة هدفها تصفية هذا الدور الذي اضطلعت به، وفرض الهزيمة على كل ما هو أصيل في التجربة الأردنية، والسعي نحو تفكيك جهاز الدولة، وإغراقه بالفساد الشامل. وأصبح البيروقراطي الأردني، ومنذ أوائل التسعينيات، في موقع الهدف المفضّل للرماية. وبدأت القوى الكمبرادورية كلها،

الكبيرة والصغيرة، تنشط في صَبّ جام غضبها على البيروقراطي، لأنه يتمسك بالقانون، ولا يتجاوزه لتسهيل معاملات وبرامج وخطط الكمبرادوري. ولكن هذا الكمبرادوري يعلم، بالطبع، أن هذا البيروقراطي التقليدي، والعاجز عن تأمين قُوت أولاده في أغلب الأحيان، متفوق عليه حضارياً وأخلاقياً ووطنياً، لأنه، أولاً، يمثل العام الدولتي الدستوري والقانوني، ضد الخاص الفردي الفوضوي الانتهازي وغير المسؤول، ولأنه، ثانياً، في الأغلب الأعم، ما يزال متمسكاً بالقيم الوطنية والأخلاقية الرفيعة للعشائرية الأصيلة. وهذا ما أكسب هذه الهجمة طابعاً عدائياً، تبلور في جملة من السياسات العجولة وذات الطابع الصِّدَامي، والتي أدت إلى حالة من الاحتقان الاجتماعي انتهت بانفجار شعبي.

والحقيقة أن الهجمة المحمومة من لدن القوى الكمبرادورية ضد الجهاز البيروقراطي، هدفت إلى تغيير طبيعة الدولة الأردنية، ودورها ووظيفتها التاريخية، لتذهب هدراً نضالاتُ الأردنيين وجهودهم المضنية، طوال القرن الماضي، لتأسيس وبناء دولتهم، في أفق الاستقلال والسيادة والعروبة.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتم الهجوم على الإدارة الأردنية في ذروة صعود الخصخصة والتحولات الاقتصادية في الأردن. بحيث أصبحت قضية الإصلاح الإداري هي أم القضايا التي يستعجلها الليبراليون الكمبرادوريون المحليون لتسريع الخصخصة، ويعتبرها صندوق النقد الدولي، أساساً للإصلاح الاقتصادي، ويتعامل معها الرأي العام وكأنها قضية القضايا في الدولة. بل لقد تم تصويرها على أنها لبّ المشكلات الأردنية وسبَبُ الأزمات المزمنة. وواقع الأمر أن رفض هذه الهجمة لا يعني أنه ليس للإدارة الحالية عيوبها العديدة، فهي -كما هو معروف- إدارة غير عصرية، ولكنها ليست، بالمقابل، أقل عصرية من المجتمع الأردني والاقتصاد الأردني والدولة الأردنية. ومن المؤكد أن الإدارة الأردنية -على علاّتها- أكثر عقلانية وحكمة، وأكثر حرصاً على الثوابت الوطنية، وأكثر تعبيراً عن الدولة والمصالح الوطنية الأردنية، من سياسات الليبرالية الجديدة.

وهذا هو بالضبط سر الهجمة المعادية المستمرة التي تتعرض لها الإدارة الأردنية، التي شكلت القوة الأكثر تأثيراً في معارضة السياسات الحكومية منذ "وادي عربة" لعرقلة ما يمكن عرقلته من سياسات التوطين والخصخصة والتطبيع وتدمير علاقات الأردن العربية.

إن الإدارة الجديدة المطلوبة من قوى تيار الليبرالية الجديدة هي الإدارة التي يديرها موظفون مرتبطون، نفسياً ومصلحياً واجتماعياً، بالكمبرادور، ومتحررون بما يكفي، لكي يتعاملوا بإيجابية صريحة وحماسية مع الخصخصة والتطبيع والتوطين، وكل البرامج الاقتصادية الأخرى. إدارة تصفّي الإرث التقليدي للدولة، المتناغم أساساً مع مصلحة القوى الاجتماعية والشعبية الأردنية العريضة.

إن مصائر الدولة والمجتمع في برنامج الليبرالية الجديدة، تعني، بديهياً، أن الخصخصة الشاملة، وعملية الاندماج في السوق الرأسمالية، وبناء الاقتصاد الوطني على أسس الليبرالية الشاملة، والانزلاق نحو التوطين السياسي للرأسمالية الفلسطينية في الشتات.. كل ذلك سوف يؤدي إلى إقصاء كتلة بشرية كبيرة تشمل القسم الرئيس من أبناء العشائر الأردنية، ودفعها خارج السوق، وخارج التأثير والانتفاع من العمليات الاقتصادية.

***

وتتمثل عناصر برنامج الليبرالية الجديدة في جملة من التحولات الجوهرية، التي يسعى هذا البرنامج إلى ترجمتها من خلال تسلله المنهجي إلى الحكم منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، وفق الترتيبات التالية:

أولاً: الخصخصة، بصفتها مفهوماً شاملاً، واستراتيجية نهائية للدولة. فالنخبة الحاكمة لا تعمل -حسب- على إلغاء أي دور للقطاع العام الإنتاجي والخدمي -بما في ذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية- بل هي تسعى إلى تفكيك دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي تفكيكاً كلياً، وترسيخ وإحلال آليات وبرامج

الليبرالية الاقتصادية، المتحللة من كل التزام اجتماعي أو أخلاقي أو وطني، كأيديولوجية عامة للدولة والمجتمع.

ثانياً: الكمبرادورية، بما هي خضوع لمنطق العولمة الرأسمالي. وهنا يُصبح كل ما هو مرتبط بمفهوم "السيادة الوطنية" عقبة أمام التطور الاقتصادي المرجوّ. فيما تبنت النخبة الجديدة الحاكمة في الأردن، استراتيجية الاندماج بآلية السوق الرأسمالية العالمية، دون قيود، وصولاً إلى تحويل الأردن إلى "منطقة حرة" مُتحللة من أي قيد حمائي أو وطني يعوق حرية رأس المال الأجنبي في التملك (بما في ذلك الأصول الوطنية والأرض)، والاستثمار في كل المجالات.

ثالثاً: الانفتاح الديموغرافي أو التوطين. فمشروع الليبرالية الجديدة – الكمبرادوري، يصطدم بمعوقات البنية الديموغرافية الأردنية (الثابتة والصلبة)، المشكّلة من عشائر متماسكة، تعيش خارج آليات السوق، إذ يعمل أبناؤها في أجهزة الدولة ومؤسساتها البيروقراطية والجيش. وهي، لذلك، تمتلك نفوذاً سياسياً يعوق مشروع "الليبرالية الجديدة".

وكان النظام الأردني قد أعاد إنتاج نفسه من خلال التحالف مع العشائر، قبل أن يشعر أنها أصبحت عبئاً عليه، وعائقاً أمام مشروعه الجديد. وبالمقابل اندمج فلسطينيو الأردن، المرتبطون تقليدياً بآلية السوق، والنشطاء اقتصادياً، في مشروع الليبرالية الجديدة بصورة سلسة. وهو تناقض أدى إلى طرْح رموزهم في الأردن مسألةَ "الحقوق المنقوصة" والمواطَنة من الدرجة الثانية على بساط البحث.

لا ديمقراطية من دون ديمقراطيين

لم يكن الصدام المباشر مع أول حكومة كمبرادورية، في العام ١٩٩٦، حدثاً عابراً، فقد ألقى بظلاله بقوة على الديمقراطية الأردنية الهشة، على مدار السنوات اللاحقة.

ومن البدهي القول بعدم وجود ديمقراطية دون ديمقراطيين. فالوجود الفعلي

لمجموعات من النشطاء المؤمنين بالعقيدة الديمقراطية، هو، بالتأكيد، من الديناميات الأساسية لقيام الأنظمة الديمقراطية وصيانتها. إلا أن الديمقراطية، مع ذلك، ليست مجرد عقيدة أو فكرة أو نزوع نضالي للمثقفين الأحرار.

إن الحالة الأردنية تثبت، مجدداً، أن الليبرالية تتعارض عيانياً -على العكس مما هو شائع- مع الديمقراطية، بل تُظهر أن الأولى، في البلدان المتخلّفة التابعة، تستلزم الاستبدادية، بصفتها الوسيلة الوحيدة الممكنة لحماية الفساد والانفجارات الناجمة عن الإفقار المريع للفئات الاجتماعية، وكذلك لمجابهة معارضة القوى الاجتماعية التقليدية.

إن عمليات إعادة الهيكلة المقترَحة الآن، تقتضي اصطفافَ ممثلي البيروقراطية وأنصار القطاع العام والعشائر والأحزاب القومية واليسارية، في الجبهة الديمقراطية، بينما يصطفّ رجال الأعمال الشباب، المتخرّجون في الجامعات الأميركية والأوروبية، والطامحون إلى تحديث جذري، في الجبهة الاستبدادية. بل هم يُظهرون استعداداً توتاليتارياً صريحاً لاستخدام سلطة الدولة دون قيود، لتحقيق برنامجهم الاقتصادي الاجتماعي.

وقد وجدت الحكومات الأردنية المتعاقبة منذ العام ١٩٨٩، أن الحياة الدستورية هي الإطار الأكثر ملاءمة لإدارة برنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وهدفه الأساسي معالجة المديونية العامة وضبط العجز في الميزانية، وهو ما يستلزم، بالطبع، سياسات تقشفية، وإخضاع القرارات المالية والنقدية لمراقبة المجلس النيابي والصحافة، والتعامل، في الوقت نفسه، مع ممثلي الرأي العام والأحزاب لاستيعاب ردود الفعل الشعبية إزاء حقبة طويلة وقاسية من شد الأحزمة على البطون.

إلا أن اتجاه الريح تغير في العام ٢٠٠١، حين وجدت مجموعات رجال الأعمال الشباب، والمتجهة إلى تصدُّر المشهد الاجتماعي السياسي، أنها تحتاج إلى سياسات معاكسة من التوسع في الإنفاق الحكومي من أجل تأمين فرص جديدة، لتكوين

الثروات من جهة، والتأسيس لولادة قواعدها الاجتماعية من جهة أخرى.

وفي حزيران ٢٠٠١، تم حل المجلس النيابي الثالث عشر، وتأجيل الموعد الدستوري للانتخابات بقرار من نخبة الحكم، ومُنِحت الديمقراطية الأردنية إجازة طويلة، تُمكّن الاتجاهَ الكمبرادوري من إصدار جملة من الإجراءات اللازمة لـ"ترشيد الديمقراطية"، وتأمين إصدار جملة أخرى من القوانين المؤقتة لاستكمال برامج التحولات الاقتصادية بسلاسة ودون معارضة تُذكر، وترسيخ قواعد القوى الليبرالية بصورة حاسمة، تتيح لها فرض أيديولوجيتها الرسمية في الاقتصاد والسياسة، وتقديم نفسها إلى العالم الرأسمالي وقوى العولمة بشكل مقبول، يتوافق مع الاتجاهات المقررة دولياً، فضلاً عن رسمها لصورة الدولة الأردنية الجديدة.

ووفق هذه الصورة المقيدة للديمقراطية التي تبنتها قوى التحديث الليبرالي في الأردن، بقصد فرض أجندتها الاقتصادية في ظل غياب الحياة السياسية النشطة، أصبح السؤال المطروح، هو: هل اللعبة الديمقراطية ممكنة خارج نمط ثابت، نسبياً، من الإجماع الوطني؟ وإذا كانت خيارات الفئات الحاكمة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، غير منسجمة مع مصالح مجتمعها وخياراته السياسية والثقافية، فهل يمكن بالفعل التوصل إلى اتفاق على قواعد للّعبة الديمقراطية!؟

وفي الحالة الأردنية تحديداً، كيف يمكن استمرار اللعبة الديمقراطية، بالحد الأدنى من المشاركة في صنع القرار، وبالاستقرار الأمني الضروري، مع وجود تعارض حادّ حول كل قضايا التحديث الوطني الكبرى، ابتداءً من التغريب الثقافي، ومروراً بالخصخصة، وانتهاءً بالموقف من السلام مع إسرائيل؟ وإذا ما أُخذ بعين الاعتبار الميل الطبيعي للنخبة الحاكمة لتحصين مواقعها ومصالحها الخاصة، الشرعية وغير الشرعية، فإن هذه النخبة ستجد نفسها مضطرةً إلى الاستبداد، مع أنها تدّعي الشعارات الديمقراطية، بسبب نزعتها الليبرالية في الاقتصاد.

الليبرالية الجديدة إذن، مضطرة لممارسة الاستبداد السياسي، كي تمرر مشروعها الاقتصادي، مع أنها تدّعي الشعارات، وهذه قضية تنطوي على

مفارقة تاريخية بخصوص تلازم الليبرالية مع الديمقراطية في الميراث السياسي والاجتماعي الرأسمالي، والغربي منه على وجه الخصوص، بيد أن الوقائع المعاصرة لا تشير إلى أية ضمانة من أي نوع، تؤكد أن نزوع النخبة المسيطرة إلى الليبرالية الاقتصادية، يترافق حتماً مع نزوع نحو الليبرالية السياسية. وثمة ثلاثة نماذج واقعية يجدر ذكرها في هذا السياق، تؤكد ذلك:

١- حالة الصين التي قرنت بنجاح -ربما مؤقت- بين الليبرالية الاقتصادية والتوتاليتارية الشيوعية في أنموذج فريد تتأسس قوته حول مشروع وطني متمركز على ذاته، انطلاقاً من رؤية براغماتية تستخدم وسائلَ اقتصادية وسياسية متناقضة لتحقيق التقدم الصيني.

فالتوتاليتارية هنا، خطٌّ دفاعي يؤمّن النموَّ الرأسمالي الوطني باستقلال نسبي عن المدخلات الإمبريالية، في حين فشلت روسيا والبلدان الاشتراكية السابقة، التي تحولت إلى الليبرالية السياسية، في النجاة من حالة التبعية والتأخر.

٢- الأنموذج الخليجي الذي أتاح الريع النفطي له، قراناً متصلاً بين الليبرالية الاقتصادية والاستبدادية التقليدية، وبما أن هذا الأنموذج التابع لا يتضمن مشروعاً وطنياً مستقلاً، فالاستبدادية التقليدية تعمل هنا، بصورة معاكسة، أي أنها تضمن التبعيةَ والتأخر.

٣- في حين أن الأنموذج المصري، يدعو، بالفعل، إلى التأمل. فمصر التي تخلّت عن المشروع الوطني المستقل، ولا تتمتع بريع نفطي، تحتاج إلى أنموذج ديمقراطي قادر على تعبئة الموارد الرأسمالية المحلية من أجل تحقيق نمو اقتصادي بنسبة كافية -على الأقل- لتغطية النمو السكاني، وضمان حدّ أدنى من استيعاب العاطلين، والتخفيف من حدة الفقر.

والحلول المقترحة، في ظل غياب التعبئة الديمقراطية للاستثمارات المحلية، تركّز على استقدام الاستثمارات العربية والأجنبية من خلال تقديم التسهيلات الكمبرادورية والأيدي الرخيصة. وهي حلول فاشلة، بدليل تفاقم هجرة المصريين،

وتعميق ظاهرة الفقر.

ويقترب الأنموذج الأردني من الأنموذج المصري، ولكنه بالطبع، لا يدانيه من حيث الحجم والإمكانات، بالإضافة إلى أن الدولة المصرية لا تواجه الأسئلة التأسيسية التي تواجهها الدولة الأردنية.

ومن هنا، فإن برنامج التحول الاقتصادي - الاجتماعي لليبرالية الجديدة، بدأ بجدول أعمال كان بنده الأول تعطيل السياسة في الدولة الأردنية إلى إشعار آخر لحساب فرض الليبرالية الاقتصادية، وقد قطعت الحكومات الأردنية شوطاً طويلاً في هذا المضمار، فعمدت إلى حلّ البرلمان، وانفردت في إصدار سلسلة طويلة جداً من القوانين المؤقتة، من بينها تعديلات استبدادية تضيّق على حرية الاجتماع، وحرية الصحافة، وتحرّم النقد والمساءلة، بما يوحي أن شَلّ الحياة النيابية والسياسية كان شرطاً لا بدّ منه لإنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية. ولدى عودة البرلمان، تم تهميشه وإقصاؤه عن القرار في كل المجالات.

إن الأنموذج الأردني المطروح من قوى الليبرالية - الكمبرادورية، يطمح إلى تعطيل المجتمع السياسي الديمقراطي، لكي يتسنى لهذه القوى إنجاز ما تطمح إليه من وهم الاندماج بالسوق الرأسمالية. ولكن نجاح هذا الأنموذج، لا يقلّ كارثيةً في نتائجه عن فشله. فالدولة الأردنية، المحتاجة بقوة إلى تحشيد كل قواها السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل الاستمرار والتقدم في مواجهة أسئلة تأسيسية كبرى، تحكم على نفسها بالاندحار حين تغيّب السياسة، وتستبعد خياراتها الديمقراطية، خصوصاً إذا كانت نخبها الحاكمة تتوهّم إمكانيةَ تقليد أيٍّ من النماذج سابقة الذكر.

ويتضح مما سبق، أن برنامج التحولات الاقتصادية والاجتماعية الذي تفرضه قوى الليبرالية الجديدة كشكلٍ من أشكال الهندسة الاجتماعية، سيفشل حتماً. والبديل: تشغيل الإطار السياسي للتفاهمات الاجتماعية على أولويات التنمية من خلال تفعيل الآلية السياسية الدستورية الديمقراطية لطريقة تشكيل الحكومات،

لتعبّر عن مصالح وتطلّعات الأغلبية الشعبية في الدولة الأردنية.

"منطقة حّرة"؟!

وتأتي خطورة البرنامج الكمبرادوري من حقيقة أنه يقدم إجابات حاسمة عن جملة الأسئلة السياسية والاجتماعية، فالبرنامج لا يعترف بمفاهيم مثل "السيادة" و"الكيان الوطني" و"الأمة العربية" و"الرعاية الاجتماعية".. إلخ. وهو مستعد بصورة مسبقة، للتخلّي عن كل الجهاز المفاهيمي "القديم" الذي حكم مسيرة الدولة الأردنية.

وحتى يتسنى لبرنامج الليبرالية الجديدة – الكمبرادوري، ترجمة أسسه وعناصره، فقد سعت قواه من خلال انفرادها بالسلطة، إلى جملة من السياسات التنفيذية التي من شأنها تثبيت جملة التحولات الجوهرية في مجالَي الاقتصاد والسياسة. وكانت على الوجه التالي:

١- الإسراع من دون قيد أو شرط، في تنفيذ (أو التحضير إلى تنفيذ) كامل وحُرّ للخصخصة الشاملة، بما في ذلك خصخصة الخدمات العامة كالصحة والتعليم والأمن، وتحرير الاقتصاد والأسعار، وتصعيد فرض الجباية الضريبية، المباشرة وغير المباشرة، على الكادحين، وتخفيضها على الأغنياء، وتقديم كل التسهيلات والتنازلات السيادية المطلوبة لجذب الاستثمارات الأجنبية، بما يعني في المحصلة، تحويل الأردن، برمته، إلى منطقة حرة مفتوحة.

٢- الاندماج الكامل وغير المشروط بالسوق الرأسمالية الدولية. وطالما أن هذا الاندماج غير ممكن بصورة مباشرة، فلا بد من الاندماج بالسوق "الإسرائيلية" المندمجة فعلياً بالسوق الدولية. وهذا يعني أن العولمة، بالنسبة للقوى الكمبرادورية في الأردن، تساوي "الأسرلة". فليس الأردن في وضع يؤهّله لأن يكون طرفاً للرأسمالية العالمية، بل هو طرف لمركز إقليمي مؤهل أميركياً وأوروبياً هو "إسرائيل". ويدعو الكمبرادور، اعترافاً منه بهذه الحقيقة، إلى فتح أبواب البلاد، من دون أية

قيود، أمام رأس المال "الإسرائيلي"، وصولاً إلى حالة اندماج شامل بالاقتصاد "الإسرائيلي" لتأمين اندماجه، بالتالي، بالسوق الرأسمالية العالمية.

٣- ويأمل الكمبرادور تحويلَ الأردن إلى منطقة حرة للرأسمال الأجنبي، بحيث تتركز في الأردن، وعبره، استثمارات عابرة مشتركة أو متشاركة أو متداخلة، توفّر فرصَ الربح للمستثمرين المحليين، وتؤمّن الوظائف الرخيصة لقسم من الأيدي العاملة.

٤- ويتطلب تنفيذ البرنامج الكمبرادوري، بطبيعة الحال، تحطيم المعارضة الوطنية والعشائرية واليسارية، وتكميم الأفواه، وتأمين أقصى حالات "الأمن" و"الانضباط" في منطقة حرة مفتوحة، ومتحلّلة من ثوابت الماضي الوطنية، بما في ذلك السيادة والولاء العربي ودور الدولة الاجتماعي.

إن الافتراضات المزعومة التي يدّعي البرنامج الكمبرادوري تحقيقها أملاً في تسويغ مشاريعه الخاصة التي يسعى إلى فرضها وتسويقها بصفتها الخيارات الواقعية الناجحة للدولة الأردنية، تنطلق من الأسس التالية:

١- إن بالإمكان تحقيق قفزة قوية في النمو الاقتصادي، وبمعزل عن العوامل السياسية والثقافية، بل واعتبار العوامل الأخيرة معيقات ينبغي تعطيل فاعليتها وإزالتها، من أجل تمكين النخبة الحاكمة من تحقيق تلك القفزة المنشودة.

٢- إن القوى الاجتماعية، قاصرة في وعيها عن إدراك متطلّبات النمو الاقتصادي التي هي شأنٌ فني مقصور على نخبة من "الخبراء" القادرين على تفعيل البرنامج الاقتصادي - الاجتماعي الضروري للنمو، بينما تُوَظَّف سلطةُ الدولة لتنفيذه وفرضه على أسس سلطوية وإدارية.

٣- إن سلّة ملائمة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات والإجراءات الحكومية، هي كافية، بحد ذاتها، لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي.

٤- إن الخضوع الكمبرادوري الكامل للمتطلّبات العولمية، من شأنه أن يؤدي إلى الاندماج في السوق الرأسمالية على أساس وهم "التماثل" الذي يغضّ النظر عن الآثار القاسية المترتبة على التبعية.

٥- إن بالإمكان إلغاء المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية، وشطب الأسئلة التأسيسية الكبرى. أي، باختصار، تعطيل السياسة بوساطة تشغيل قسم من العاطلين عن العمل، وإدارة الجائعين بالمساعدات الخيرية وصناديق قروض المشاريع الصغيرة. وهي فرضية اقتصادية شعبوية تنطوي على اعتقاد ساذج مفاده أن الإنسان كائن بيولوجي مستعد للتخلّي عن كينونته الاجتماعية - السياسية - الثقافية، لقاء توفير الحد الأدنى من شروط العيش. وهذه هي العقيدة الأساسية الصلبة للأنظمة التوتاليتارية.

إن الكمبرادورية الأردنية في مآلها "الشعبوي" - التوتاليتاري، تتحسس بطبيعة الحال، التوترات الاجتماعية الممكنة، وتسعى إلى تجاوزها بوسائل اقتصادية، في مشروع مشترك مأمول مع الرأسمال الأجنبي، من شأنه، في محصلته النهائية، أن يوفّر للفئات الكمبرادورية مضاعفةَ ثرائها ونفوذها، ويقترح على الأغلبية الشعبية عبوديةَ العمل الرخيص، واحتواء الفقر "المدعوم" بالإجراءات الخيرية.

وتكشف القراءة المتأنية في طبيعة برنامج الليبرالية الجديدة في الأردن، أنه ليس للدولة في عقيدة الليبراليين الجدد أيُّ دور اقتصادي - اجتماعي، بل هي مع هذه العقيدة صائرة لأن تكون هيئة سكرتاريا للأقلية الرأسمالية. وهذا المسار هو بلا ريب مسار انتحاري، فالدولة الأردنية، في تاريخيتها، هي دولة تحالف اجتماعي، ولن تتحقق إطلاقاً، أية قفزة تنموية لا تأخذ هذا التحالفَ بعين الاعتبار، بل وتنطلق منه.

ولا يمكن النظر إلى ذلك من وجهة نظر أخلاقية أو سيكولوجية حسب، بل من وجهة نظر اقتصادية فنية أيضاً، ذلك أن إفقار وتهميش الغالبية الشعبية في بلد صغير (وبالتالي ذي سوق صغيرة) يعني عملياً خفض الطلب الكلي، وتدنّي القوة الشرائية المحلية، بما يعني خسارة السوق الوحيدة الممكنة. وهي عملية تُلقي بأحمالها القاسية على الطبقة الوسطى التي أخذت تتلاشى تحت وطأة الركود والتضخّم، بحيث لا يبقى في الميدان "الاستثماري" سوى مجموعات ضئيلة من الرأسماليين، معظمهم من الوسطاء الكمبرادوريين، وهؤلاء لا يستطيعون أن يحمِلُوا "الدولة"،

حتى لو أرادوا.

وفي الرأسمالية المتوحشة، كالتي يسعى إليها مُريدوها في الأردن، قد يترافق نموٌّ مرتفع مع سقوط فئات اجتماعية متزايدة في وهدة الفقر والجوع، حيث تسيطر أقلية من المستثمرين -المحميين قانونياً وسياسياً- على عائدات النمو، خصوصاً مع غياب الدولة عن القيام بدورها الاقتصادي الاجتماعي، المتمثل في إعادة توزيع جزئية أو كلية للثروة. إلا أن ذلك يظل في السياق العام، حالة مؤقتة. فالإفقار المتزايد للأغلبية سوف يؤدي حتماً إلى هبوط متزايد في الطلب الكلي على السلع والخدمات، ونكوص عن الاستثمارات الصغيرة، وتدمير القائم منها.

بيد أنه من وجهة النظر الكمبرادورية التي تنظر إلى المجتمع المحلي بصفته كتلة بشرية زائدة تعالج شؤون معيشتها إنسانياً وخيرياً، يتم إهمال العلاقة الموضوعية القائمة بين المعطيات الكلية والأخرى الجزئية للاقتصاد الوطني، لصالح التركيز على العلاقة التبعية مع الرأسمالية العالمية.

إن الواقع يشير إلى أن الكمبرادور المحلي، يرتبط في مجمل التحولات الاقتصادية، بدور سياسي خدمي، لا استثماري إنتاجي، فهو يؤمّن للاستثمارات الأجنبية بيئةً استثمارية رخيصة، مريحة ومحمية قانونياً وسياسياً، في ظل شبكة سخية من الإعفاءات الضريبية والتسهيلات وتأمين سائر مستلزمات الإنتاج المحلية -على حساب الاقتصاد الوطني- بأقل من كلفتها الحقيقية. ويؤمّن لها -في الوقت نفسه- أسواق التصدير، من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة ذات الثمن السياسي.

وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن الإفقار المتزايد للمجتمع المحلي، هو نتيجة مرغوبٌ فيها على كل حال، طالما أنه يؤمّن للاستثمارات الأجنبية، جيشاً من العاطلين بأرخص الأجور الممكنة. بل يصبح التنافس على إفقار المجتمعات المحلية في النهاية، تنافساً على الميزة التفضيلية، لاستقدام الاستثمارات الأجنبية، المتمثلة بمستوى الأجور المائل إلى الانخفاض أكثر فأكثر.

الادعاءات!

بمَ يمكن تفسير الضرورة الاقتصادية الأردنية؟.. يمكن تفسيرها ببساطة في الحاجة الماسّة إلى استثمارات جديدة مباشرة في كل الحقول، وخصوصاً تلك التي تفرضها الأولويات التنموية الوطنية.

وتهدف هذه الاستثمارات بالطبع إلى زيادة النمو الاقتصادي لاستيعاب النمو السكاني، والتعامل الكفؤ مع أعباء المديونية، وزيادة فرص العمل ومداخيل الخزينة لتحسين الخدمات العامة. إلا أنها أيضاً -وفي الأساس- تهدف إلى بناء هيكل اقتصادي متجانس عفوياً من الاستثمارات القادرة على تحقيق قدر أعلى من التفاعل الاقتصادي الوطني، وبالتالي التفاعل الإيجابي مع السوق العالمية.

ولكن هل هناك ضمانة تقول إن القطاع الخاص -المحلي أو الأجنبي- سوف يستثمر بالكمّ الضروري، وفي الاتجاهات المطلوبة، لتحقيق الأهداف السابقة؟ إن الأرقام -في هذا السياق- تشير إلى أن الاستثمارات الأردنية الكبيرة، في أغلبها مهاجرة، وهي تعمل في المضاربات بالأسواق المالية العالمية، بحثاً عن الربح السريع الطيّار، وهذه هي بالذات عقلية صيّاد الفرص والأرباح السريعة، الذي لا يرى نفسه في إطار المشروع الوطني، وليس لديه الحافز الذاتي لتحمّل المسؤوليات الوطنية، التي تحرّك غيره من البورجوازيين في دول العالم الأخرى.

أما بالنسبة للرأسمال الأجنبي، فهو -بشكل غريزي- سوف يبحث عن الفرص الأكثر ربحية في الأردن (قطاع الاتصالات، العقارات، الأسهم)، ويستثمر في الحدود والاتجاهات التي يراها مناسبة، ولكنه لن يستجيب للأولويات الوطنية التي لا تتوافق مع معاييره الربحية.

هنا، يبرز الدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة، بصفته ضرورة تنموية لا غنى عنها، فقوة الدولة المالية والسياسية، هي وحدها المتحررة من معايير الربحية، ومن الجبن الرأسمالي، ومن الخوف من التطورات السياسية، وبالتالي يمكن تحشيد

هذه القوة في الاستثمار أو قيادة الاستثمار، بالأحجام، وفي القطاعات، وحسب الأولويات التي تفرضها الضرورة الاقتصادية – الاجتماعية الوطنية العامة.

إن التباس علاقة الرأسمالي الأردني مع الدولة يكشف عن جزء كبير من رزايا وعيوب برنامج التحولات الاقتصادية، ويظهر هذا الرأسمالي على حقيقته وفهمه لوظيفته الأساسية في المجتمع وموقعه في بنية الدولة. فهو، لا يريد الاستثمارَ في الأردن إلاّ بالكمية والنوعية الملائمتين لاحتياجات رأسماله، وليس لاحتياجات الاقتصاد الوطني، ولم تجدِ معه نفعاً النداءات العاطفية الحارة، لأنه يفتقر أساساً للحساسية الوطنية والاجتماعية، ويصنف نفسه خارج المشروع الوطني، ولأنه أيضاً لا يشكل طبقة متجانسة سياسياً ومرتبطة عضوياً بتطوير الدولة الأردنية، بحيث يبحث بالتالي عن مستقبله الدائم في هذه الدولة، لا في داخلها.

فرأس المال الأردني –باستثناءات معدودة– جماع أشتات بلا جذور ولا هوية، طيّار، لا من حيث استثماراته، ولكن من حيث وجوده الفيزيائي: اليوم في الأردن، وغداً لمَ لا.. في مدغشقر! وهذا يكشف عن معضلة هوية قبل أي شيء، فعلاقة الرأسمال الأردني مع الدولة الأردنية هي علاقة عداء، لا علاقة استثمار اقتصادي في البنى التحتية. علاقة في المطاعم والمقاهي والفنادق والمولات، لا في تطوير المرافق السياحية. وفي مزارع التصدير، لا في الزراعة نفسها. وفي الوكالات التجارية، لا في الصناعة. اللهم إلا إذا كانت هامشية استهلاكية، تحقق الربح السريع.

والخلاصة، أن الخطة الكمبرادورية في الأردن ليس لها مستقبل. إذ لا يمكن في بلد مثل الأردن الاستغناء عن الدور الاقتصادي – الاجتماعي للدولة، فهذا الدور الذي تضطلع به الدولة عن طريق القطاع العام والتشريعات والتأمينات الاجتماعية والتعليم.. إلخ، يعمل بصفته عقلاً للاقتصاد الرأسمالي غير العقلاني، من خلال إعادة توزيع الثروة اجتماعياً، وبالتالي تجديد قدرات الفئات الاجتماعية على التفاعل مع الاقتصاد الوطني، من خلال تفعيل الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة القدرة الشرائية للجمهور (زيادة الطلب الكلي)، وهو ما يحفز بدوره

الاستثماراتِ المحلية الكبيرة والأجنبية، ويخلق دورةً اقتصادية قابلة للحياة.

إن نجاحات الاقتصاد الكلي الأردني في ظل الخطة المعمول بها حالياً، أي في حالة إلغاء دور الدولة، لن تتحقق على الإطلاق، فخدمة المديونية "المتصاعدة" تَحُول دون ذلك. وهذه هي الحلقة المفقودة التي تعوق ترجمة تلك النجاحات في حياة الناس ومستوى معيشتهم. وحينما يتم تخصيص حوالي ربع الموازنة العامة لخدمة المديونية، أقساطاً وفوائد، فلن يكون بمقدور الحكومة المركزية الوفاء بالتزاماتها حيال الدائنين، وليس تحريك الاقتصاد الجزئي. وهو ما ينطبق، أيضاً، على برنامج الخصخصة الهادف في أحد مستوياته الرئيسة إلى توفير المال اللازم للوفاء بتلك الالتزامات، عن طريق شراء الديون، أو مبادلة الموجودات الوطنية بها.

ويتبع ذلك استحقاقات أخرى تتمثل بالالتزام السياسي الصارم بأيديولوجية الخصخصة الشاملة، وهو التزام يشلّ قدرة الدولة -من حيث المبدأ- على التدخل الاقتصادي - الاجتماعي عن طريق تمويل استثمارات جديدة مباشرة. والخصخصة في الأردن -كما سلف- ليست عملية فنية حتى يمكن إدراجها ضمن معادلة (خصخصة = تعميم = خصخصة)، ولكنها في الحقيقة أصبحت في عقل النخب الحاكمة الجديدة أيديولوجيةً تقوم على إلغاء أي دور للدولة اقتصادياً كان أو اجتماعياً، وبصورة نهائية.

وينظر أنصار المدرسة الكمبرادورية إلى "الخصخصة العقائدية" الراغبة في تصفية دور الدولة على أنها هي نفسها "الخصخصة الفنية" باعتبارها عملية إجرائية محايدة تقتضيها الضرورات على مستوى المؤسسات أو إداراتها.

***

لقد أثبتت التوجّهات التي حكمت مسيرة الحكومات الأردنية منذ ما يزيد عن عقد، دون أدنى لبس، أن الخصخصة الشاملة (وطموح اللحاق بركب السوق الرأسمالية العالمية) أصبحت عقيدة رسمية للدولة الأردنية، بحيث أصبح كل

تفكير اقتصادي خارجها ممنوعاً! وهذا يكشف في الواقع عن حقيقة ثابتة، وهي أن هذه التحولات أصبحت ترتبط بعاملين اثنين؛ الأول، يتعلق مباشرة بالمصالح العامة للفئات البورجوازية ضد المصالح الوطنية والشعبية؛ والثاني، أنها تتفق مع إملاءات ورغبات صندوق النقد الدولي الذي يتلاعب بقضية الديون الأردنية المرهقة للوطن والشعب.

والسؤال: هل يتسق منطق الخصخصة، مع جوهر ما سمّي بـ"برنامج التحولات الاقتصادية - الاجتماعية"، المستند إلى فرضية تحقيق انتعاش اقتصادي سريع؟

ولكن الأهمّ قبل كل هذا، هو: لمصلحة مَن يكون ذلك؟ وهل يكون على حساب المالية العامة؟ ثم ألا يمثل ذلك نوعاً من الاستثمار الكمبرادوري في وراثة القطاع العام (أموال التخاصية)، وفي استخدام سلطة الدولة في الاقتراض لمصلحة فئات بورجوازية، على حساب انحدار جديد محتم في مستوى معيشة الأغلبية؟

أما بالنسبة للتحولات الاقتصادية التي ترتبط بصندوق النقد الدولي، فقد ترجمتها حكومة المهندس علي أبو الراغب (٢٠٠٠ – ٢٠٠٣)، بحيث أصبحت تقوم على ما يلي:

١- الإنجاز الفوري لما تبقى من عمليات الخصخصة، وصولاً إلى تفكيك كامل للقطاع العام. ويشمل ذلك بالطبع، تقليصاً ضرورياً للوزارات والإدارات والبيروقراطية الحكومية.

٢- استكمال الهيكل القانوني الذي يوفر هيمنة مطلقة لمصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

٣- توجيه الأموال الناجمة عن الخصخصة لتدريب وإعادة تدريب، وتأهيل القوى العاملة، لتوفير مهارات العمل الرخيص للمستثمرين المحليين والأجانب.

٤- تعميم التكنولوجيا المعلوماتية (لتطوير البيئة الاستثمارية).

٥- توفير الكتلة الحرجة من رأس المال لجذب المستثمرين نحو المشاركة في مشاريع تحتية.

٦- السماح بالتوسيع الجزئي في الإنفاق الحكومي على خطط تحسين معيشة الفقراء، حفاظاً على درجة مقبولة من السلْم الاجتماعي.

٧- استخدام أموال التخاصية لخدمة القطاع الخاص، من حيث تمويل استثماراته، وتوفير التقانة والعمالة اللازمتين لهذه الاستثمارات.

والحقيقة التي تكشف عقمَ التوجهات الليبرالية، هي أن أموال التخاصية التي أُلقيت بيد النخبة الحاكمة قد تم تبديدها بالفعل في غير صالح المجتمع الأردني، إمّا على الإنفاق الجاري، أو في معالجة المديونية هامشياً، بما في ذلك الاستثمار في سندات أميركية، بينما يمكن أن تشكل هذه الأموال الكتلةَ الحرجة لرأسمال هيئة استثمار وطني، تستطيع أن تحشد، أيضاً، الأموال الفائضة لدى البنوك، وأموال الصناديق المهنية، وأموال الضمان الاجتماعي، بما يشكل في النهاية قوة رأسمالية ضخمة، قادرة على تنفيذ مشاريع استثمارية وطنية كبرى، حسب الأولويات والضرورات، وفي إطار إدارة مختلطة، قائمة على أسس ديمقراطية واضحة وصريحة.

إلا أن خطة التحولات المعتمدة، التي يجري تنفيذها وبوتيرة متصاعدة تحت إشراف الفئات الكمبرادورية، تستلزم البيع العاجل لما تبقى من المؤسسات الاقتصادية العامة، والاستخدام الحر لأموال الخصخصة، والاستغناء عن خدمة الآلاف من الكوادر الحكومية، وشطب نظام التقاعد والحقوق التقاعدية، والتوسع في استخدام القوانين المفصّلة لخدمة الفئات الكمبرادورية. وهذا في مجمله يتطلب تغييب المؤسسات التشريعية والرقابية، وتقليص هامش الحريات، بل والانقلاب على الأسس الدستورية والقانونية للدولة أيضاً، مع الحفاظ بالطبع، على تطوير أشكال "ديمقراطية" زائفة.

هل هناك بديل وطني؟!

لقد بيّنت التطورات أن برنامج التصحيح الاقتصادي وبرنامج السلام مع إسرائيل قد فشلا، وأن تطبيقهما والإصرار عليهما، أدّى إلى أزمة عويصة في الحياة السياسية الأردنية، وأصبح واضحاً، الآن، أننا أمام خيارين، لا ثالث لهما: فإما الديمقراطية، وإما الاستبداد.

والواقع أن نهج الحكم الحالي للنخب السلطوية قد أفلس بالكامل، بينما ما تزال قوى المعارضة الوطنية، من داخل النظام وخارجه، عاجزة عن توحيد صفوفها، وبلورة برنامجها السياسي والاقتصادي، وتوجيه جهودها لإسقاط نهج الليبرالية الجديدة – الكمبرادوري وقواه الصاعدة، مما وضع البلاد في مسار الأزمة الوطنية العامة.

ولكن، ما هو البديل الوطني المتاح في هذه المرحلة الحاسمة من حياة الدولة الأردنية؟! البديل في الواقع يتطلب ابتداءً، الاستعداد لتقديم تنازلات من قوى الإجماع الوطني الذي لا بدّ من أجل حصوله تحقيقُ ما يلي:

أولاً: ضرورة الاتفاق على عزل قوى الليبرالية الجديدة – الكمبرادورية، وتصفيتها سياسياً، كمقدمة لتصفيتها اقتصادياً.

ثانياً: مراجعة مجمل العلاقات مع "إسرائيل"، وتحجيم هذه العلاقات بما يحمي الأمن الوطني، ويشكّل قاعدةً وأساساً للتفاهم الوطني الداخلي، والالتزام بالإجماع العربي في السياسة الخارجية.

ثالثاً: إجراء إصلاحات دستورية وسياسية، وفي مقدمتها تشكيل الحكومات على أساس المشاورات النيابية الملزمة، وإلغاء قانون الصوت الواحد للانتخابات النيابية، وإطلاق الحريات العامة، ورفع القيود عن مؤسسات المجتمع المدني، والعمل الحزبي والنقابي.

رابعاً: التوافق ديمقراطياً، على برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي، على قاعدة

التسويات السياسية والاجتماعية.

خامساً: التأكيد على تعزيز القيم الوطنية الأردنية، وكذلك الهوية السياسية والاجتماعية والتاريخية للدولة الأردنية، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأساسية للمجتمع، وعلى وجه الخصوص للفئات الشعبية العريضة.

إن الأردن، عملياً، أمام خيارين: كمبرادوري (يحتكر الاقتصاد ويسعى لاحتكار إدارته)، وسلفي (يحتكر الثقافة ويسعى لاحتكار إدارتها).. والخياران يتضامنان معاً على منع السياسة التي تمثل بالنسبة للأردنيين عنوانَ النهضة.

***

إن أهم قضية في هذا البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي يجب أن تنطلق من التوافق الوطني الديمقراطي على مجمل اتجاهاته العامة، وهو ما لا يتطلّب، فقط، إجراء حوارات ديمقراطية حوله، ولكن بناء آلية ديمقراطية قانونية ملزمة لإقراره وتنفيذه، بحيث يمثّل جميعُ المشاركين في صياغته والتوافق عليه وإعداده، شراكةً متضامنة في التنفيذ، والمسؤولية عن النتائج.

وكون البرنامج وطنياً، لا يعني أنه سوف يقطع العلاقة مع الخارج، ولكنه يعني، على وجه التحديد، إدارة العلاقة مع الخارج بما لا يتعارض مع المصالح الوطنية، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى أن تكون هذه العلاقة علنية وواضحة، ومُدارة أردنياً من قبل عناصر وطنية ملتزمة بالأهداف العامة للبرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، ومرتبطة بمصالح الأغلبية الشعبية في الدولة.

إن التأسيس العملي الذي تحتاجه الدولة الأردنية للانطلاق والشروع في برنامجها يجب أن تؤسسه وتوجهه المنطلقات التالية:

١- ضرورة الاستجابة للاحتياجات الوطنية التنموية والاجتماعية الملحّة، من البنى التحتية والسلع الإنتاجية والخدمات، وفقاً للأولويات.

٢- تشغيل الاستثمارات الوطنية القائمة، وتحفيز سلسلة أخرى من الاستثمارات

الوطنية الرديفة، المتوسطة والصغيرة، في إطار الترابط الجدلي بين قطاعات الاقتصاد الوطني ومؤسساته.

٣- تأمين آليات متعاضدة لتوليد فرص عمل مجدية وفرص استثمارية في المحافظات والأقاليم.

٤- تأمين الآليات والهياكل ذاتية التمويل للتدريب وإعادة التأهيل والبحث العلمي والتنشيط الثقافي والاجتماعي.

٥- السيطرة على العلاقات الاقتصادية الخارجية، بمعنى تكييف الفرص والاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، بما يعزز الاقتصاد الوطني ككل، ويعود بالفائدة على سلسلة واسعة من الاستثمارات الوطنية، وطيفٍ واسع من الفئات الاجتماعية.

إن تشغيل هذا الدينامو الاقتصادي - الاجتماعي، يتطلب إذن، مشاركة أوساط اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عديدة متنوعة، ومن المؤكد أنه لا يمكن إحداث التناغم بين هذه الأوساط متعددة المصالح والاتجاهات والنزعات، إلا بوساطة الآلية الديمقراطية المؤهلة بدورها، لاحتواء الصراعات السلمية، وتحشيد الفئات المتصارعة على أهداف مشتركة، مثلما تمثل أيضاً الميدانَ الملائم لبلورة الأسئلة التأسيسية الكبرى.

ومن هنا، فإن هذا الشكل أو ذاك من التغييرات والتعديلات الحكومية التي تجري في الأردن باستمرار، لا تشكل المدخل الصحيح للتعامل مع شبكة من المشكلات الوطنية المعقدة، ابتداءً من السؤال المعلّق حول الهوية الوطنية للدولة، ومروراً بالسؤال حول الميول المعتادة التي تدفع الرأسمال المحلي نحو الهجرة، وانتهاءً بالسؤال حول المضمون الاجتماعي - السياسي للمشروع الوطني التنموي.

سؤال المصير

إن المشروع الوطني التنموي لا يؤسسه الرأسمال الأجنبي، بل المستثمرون المحليون. وهؤلاء ليسوا فقط من فئة كبار المتموّلين -وخصوصاً الكمبرادور- وإنما قطاع واسع ومعقّد من المدّخرين، والمجتهدين والمنشّطين الاقتصاديين، فضلاً عن شرائح البورجوازية الصغيرة. أي جمهور كبير نسبياً لا بد من دفعه، إلى الانخراط في مشروع، فيه من المركزية ما يجعله وطنياً، وفيه من التنوّع والتدرّج والاختلاف، ما يجعل إدارته مستحيلة من دون ديمقراطية حقيقية.

إن السؤال الرئيس -وهو سؤال سياسي بامتياز- حول ما إذا كانت إدارة الاقتصاد الوطني القائمة ملائمة أم لا من وجهة نظر المصالح الوطنية ومصالح الأغلبية الشعبية، هو سؤالٌ مُغيب كلياً، بل إن كل مقاربة اجتماعية لهذه الإدارة ومنطلقاتها وآلياتها، محددة مسبقاً، طالما أن السياسات الاقتصادية تحولت بالفعل، إلى مقدسات وطقوس يمارسها كهنة أخصائيون، هم وحدهم القادرون على فكّ طلاسمها، ما يدفع جمهرةَ المثقفين، بالتالي، إلى الانسحاب من الحوار الوطني الممنوع -أيضاً- بالتابوهات الأخرى التي تمسّ الوجود والهوية والمستقبل.

والحال هكذا، يبقى السؤال الاقتصادي والاجتماعي، سؤالاً سياسياً مفتوحاً أمام النخب السياسية والثقافية والجمهور العريض، من أجل المشاركة الجماعية في قرار وطني يستنفر كل الطاقات الوطنية، فكراً وممارسة.

إن الأسئلة المصيرية التي تتعلّق بالدولة الأردنية المعاصرة، تفرض نفسها اليوم كأولوية على الجميع، ولا بدّ من الإجابة عنها وطنياً، وهي أسئلة تأسيسية تأخذ في اعتبارها الثوابتَ المرجعية التي انبثقت منها المشروعية التاريخية والاجتماعية والسياسية للدولة الأردنية. وتدور هذه الأسئلة أساساً حول:

■ **هوية الدولة:** فلا تحقق لدولة من دون هوية وطنية ناجزة ومؤطرة في سياق تاريخي واقعي. فهل يمكن الخروج من حالة شقاء الوعي الوطني المنقسم

بين المعيوش السياسي الفعلي والاستيهامات القوموية، إلى حالة الوعي "الدنيوي" المنسجم والقائم على الاعتراف غير الملتبس بأن الأردن هو "وطن نهائي" للأردنيين، وهذا لا يمسّ، حتماً، بالطابع العربي - الإسلامي للهوية الأردنية، ولكنه يحددها في سياق سياسي لا يعود مقبولاً معه العيش في وطن معلّق على استيهامات أيديولوجية من أي نوع، ولا التطاول على الثوابت الوطنية بحجّة أنها متغيرات، أو الحوار حول المتغيرات بحجة أنها ثوابت.

■ **الأردن وطن نهائي للأردنيين**، الذين يكتشفون ماضيه ويقرؤون حاضره، ويرنون إلى مستقبله، بصفته تكويناً اجتماعياً وتاريخياً واقعياً، وحقيقةً سياسية. هذا هو معنى التاريخية التي من دونها لا معنى لنشاط المثقف النقدي الذي لا يقبل الوقوف مشلولاً أمام المحرمات والأقدار والمعوقات. ووفق حقيقة كهذه، ينبغي أن يبقى الأردن المأمول هو الدولة التي تنسجم مع عصبيتها التكوينية، ومع كتلتها الشعبية الوطنية التي انبنى على كاهلها مشروع هذه الدولة.

■ **أولوية السياسة**: فالتكوين الأردني، الذي تم الاعتراف بواقعيته للتوّ، هو نفسه حقل صراعات اجتماعية، فهو إذن، حقل للنشاط السياسي بصفته فعلاً اجتماعياً وطنياً، وهكذا لا يعود الاقتصاد الوطني وغيره من القضايا، حقولاً فنية لتجارب الكهنة الأخصائيين، بل حقول عامة لصراع المصالح والإرادات.

إن للدولة الأردنية أهدافاً وطنية تتمحور حول زيادة الإنتاجية وعدالة التوزيع في إطار نهضة تنموية واجتماعية من الضروري مناقشة شروطها وآلياتها دون أطر مسبقة، سواء أكانت ناجمة عن التزامات إزاء صندوق النقد الدولي، أم ناجمة عن قناعات أيديولوجية مُسبقة أم لا. المبدأ الأساسي أن إدارة الاقتصاد الوطني هي، بالدرجة الأولى، عملية سياسية، وهي بالتالي، شأن يخصّ كل القوى الاجتماعية الفاعلة في اتخاذ القرار الوطني الصائب.

إن الأسئلة المصيرية التي سبق ذكرها، يجب أن لا تطمس جملةً من الحقائق الصلبة المتشكّلة في الدولة الأردنية المعاصرة، وهي حقائق تتطلّب عملية تحليلها والتعامل معها، فهماً واضحاً ودقيقاً، لأنه يتوقف عليها تكوين صورة واضحة للوطن الأردني المنشود:

أولاً: ثمة كمبرادور يحمل مشروعه المتمثّل بالاندماج بالرأسمالية العالمية، عن طريق الاندماج بالحالة الإسرائيلية الفلسطينية، ويقوم مشروعه على تحويل الأردن إلى كانتونات ذاتية، وعلى أساس حلّ المشكلة الفلسطينية في الأردن.

ثانياً: ثمة أيضاً، بالمقابل، القوى الشعبية، ومشروعها هو السيطرة الوطنية على مقدرات البلاد، ومقاومة الاختراق الصهيوني ومشاريع التوطين، والمحافظة على الكيان الأردني، وعلى عضويته الكاملة في المجموعة العربية، والتحكم في العلاقات الخارجية، على أساس المصلحة الوطنية والقومية، والحفاظ على السيادة ومصالح الأغلبية الشعبية، بصفتها شروطاً غير قابلة للشطب.

ثالثاً: بين هاتين القوتين، هناك القوى البورجوازية التقليدية والبيروقراطية والمتوسطة. وهذه ليس لها مشروع، وإنما سياسات وتوجّهات مبعثرة تعبّر عن مصالحها المباشرة. ولذلك، فهي انتقائية، وترتبط بعلاقات مع الكمبرادور ومع القوى الشعبية على حدّ سواء.

إن ما تعيشه البلاد اليوم، إنما هو الفصل قبل الأخير من الصراع الحتمي بين الكمبرادوريين والليبراليين الجدد من جهة، وبين القوى الوطنية الشعبية من جهة أخرى. وهذا الصراع هو الذي سيحدد مستقبل الأردن، وحقيقة من سيصنعه في قادم الأيام: أبناء الشعب الكادحون الذين حملوا على عاتقهم مشروع الدولة الوطنية، أم الكمبرادوريون ونخبتهم الجديدة، الذين يسعون إلى تصفية دور الدولة وفقاً لمصالحهم الخاصة؟

الفصل الثاني
حكومات الليبرالية الجديدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٥)

بدأ الأردن، التحولَ نحو الديمقراطية في وقت مبكر بالنسبة إلى بلدان عديدة في المنطقة وخارجها، وذلك في العام ١٩٨٩. وبالنظر إلى تجاوب السلطات، آنذاك، مع التحركات الشعبية، حدثَ نهوضٌ عام في الحركة السياسية الديمقراطية، وانبجست أحلام كبيرة مختزنة إلى العلن، وأصبح للمجلس النيابي المنتخَب، ذلك العام، دور محوري في الحياة العامة. وبدأت الأحزاب السياسية والشخصيات العامة، تنطلق من قمقم الأحكام العرفية، كما بدأت الجماهير تشارك. وتملَّك المواطن الأردني شعورٌ متفائل بإمكانية التغيير والمشاركة في صنع السياسات.

أفول الأيام السعيدة

بعد حوالي ١٥ عاماً من تلك الأيام السعيدة، تفككت التجربة، وانهارت الأحلام والتوقعات، لعدة أسباب، أهمها الإدراك العام لدى المواطنين الأردنيين بالعجز عن المشاركة في صنع السياسات الخارجية والداخلية.

وتمثلت المحطة الأولى في التراجع، في التوقيع على المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية، العام ١٩٩٤، على الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة، بل على الرغم من تجاهل الملاحظات الفنية العديدة التي أبداها مثقفون وسياسيون أردنيون على آليات التفاوض ونصوص الاتفاقية، من موقع التوافق مع القرار المركزي.

لقد تم تجاهل كل ذلك، ووُقّعت اتفاقية وادي عربة، ومُورست ضغوط ثقيلة لتحويلها إلى قانون. وفي تجاهل تام لآراء ومشاعر أغلبية الأردنيين، تم الانتقال إلى سياسة "السلام الدافىء" والتطبيع مع إسرائيل، وقمع وطمس الرأي الآخر الداعي إلى مقاومة التطبيع.

أما المحطة الثانية فجاءت في العام ١٩٩٥، حين تم إقرار سياسة التعاون مع الأميركيين وما كان يسمّى "المعارضة العراقية" ضد النظام العراقي الوطني الذي كان يحظى بالتأييد من الأغلبية الساحقة من المواطنين.

وجاءت المحطة الثالثة في العام ١٩٩٦، مع إلحاح الحكومة على استخدام

الوسائل الإدارية والأمنية، في حسم النقاش حول الخصخصة والدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة الأردنية، باتجاه فرض سياسات الليبرالية الاقتصادية وحرية السوق والتعاون مع الأميركيين ضد العراق.

وقد واجهت الجماهير الأردنية، هذه المحاولة، بمظاهرات آب ١٩٩٦ تحت شعار "الخبز والحرية". ومرة أخرى، امتلأت السجون بالمعارضين، وشهدت البلاد، بعدها، موجة من التعدي على الحريات الصحافية، والاعتقالات، والاستخدام الكثيف للمادة (٩٥ عقوبات)، لإسكات المعارضين بتهمة "إطالة اللسان"، وعاشت البلاد توترات سياسية متتابعة وصعبة، انتهت بتسنّم الملك عبدالله الثاني، سدّةَ العرش.

حكومة الروابدة

هنا، انتعشت الآمال، مرة أخرى، بإمكانية إنجاز التحول الديمقراطي بصورة جذرية، عن طريق إصلاحات دستورية. لكن النخبة السياسية التقليدية، عرقلت هذه الإمكانية، وقررت إعادة إنتاج النظام السياسي الأردني القديم سياسياً، بينما أتاحت لليبراليين الاقتصاديين، الفرصةَ الكاملة لإحداث التغييرات الليبرالية - الكمبرادورية التي فشلت حكومة الكباريتي في تحقيقها.

لم يدرك رئيس الوزراء الأسبق، عبد الرؤوف الروابدة، اللحظةَ الوطنية التاريخية، وتصرّف كسياسي تقليدي، فهو حافظ على برلمان الـ ١٩٩٧ الذي كانت قوى المعارضة قد قاطعته وكان ضعيفاً في أدائه السياسي انعكاساً لضعفه التمثيلي. كانت الظروف الوطنية - الديمقراطية، تتطلب من الروابدة، حلَّ ذلك البرلمان، والدعوة إلى انتخابات عامة جديدة تواكب انطلاق العهد الجديد، في إطار خلق آليات تفاعل سياسي جديد، تضع أطراف المعادلة السياسية أمام مسؤولياتهم للإقدام على مشروع التجديد الديمقراطي.

وتعويضاً عن حالة الفراغ السياسي هذه، جرى تبني شعار "الاقتصاد أولاً"،

وكان لذلك مبررات يكتشفها الباحث في ضعف واضطراب الأداء الاقتصادي، وارتكاس نسب النمو، والبطالة والفقر.. إلخ.

وقد أدى القول بـ"الاقتصاد أولاً" إلى انتعاش واسع في قوة الليبراليين الاقتصاديين الذين اقترحوا أن الحل يكمن في الخصخصة الشاملة، وأولوية الرأسمال على المجتمع، وإلغاء دور الدولة الاقتصادي – الاجتماعي، وحرية السوق، والاندماج غير المشروط في العولمة الرأسمالية من موقع كمبرادوري.

حكومة "أبو الراغب"

وعلى هذه الأرضية، بالذات، جاءت حكومة المهندس علي أبو الراغب العام ٢٠٠٠، وقامت بتعطيل البرلمان، وإلغاء الحياة السياسية، والانفراد في إصدار ٢١١ قانوناً مؤقتاً. وقادت حزمة القوانين اللادستورية هذه إلى إحداث انقلاب اجتماعي لمصلحة رجال الأعمال.

وعرفت حكومة أبو الراغب، انقساماً بين اتجاهين. فأبو الراغب، بالرغم من انطلاقه من مواقع رجال الأعمال والنظرية الليبرالية الاقتصادية، ظل مرتبطاً ببعض الخيوط المتينة مع القوى التقليدية، في الإدارة والمجتمع، في حين أن الاتجاه الثاني الذي قاده الوزير باسم عوض الله، أراد انتقالاً غير مشروط إلى إطار ليبرالي جديد–كمبرادوري كامل، وتفكيك الإدارة التقليدية، وإقصاء القوى الاجتماعية الوطنية، كلياً، عن التأثير في القرار.

لكن رئيس الوزراء الأردني، هو الذي يتحمّل، دستورياً وواقعياً، المسؤوليةَ السياسية والأخلاقية عن قرارات حكومته واتجاهاتها وبرامجها. ولذلك، فقد تحمل أبو الراغب، أكثر من اللازم من المهمات.. ومن النقد.

لقد تحمل أبو الراغب، مسؤولية برنامج "المجموعة الاقتصادية"، بل ونفذ هذا البرنامج بطريقته، عبر التوسع في إصدار القوانين المؤقتة، واستخدام الوسائل الإدارية والسلطوية. ولا يعني ذلك أن برنامج الليبرالية الجديدة لم يكن يعبّر عن

"أبو الراغب"، لكنه لم يكن برنامجه بالذات. فأبو الراغب هو سليل البورجوازية التقليدية، وانتقاله إلى "المعسكر الكمبرادوري"، لا يعكس، بدقّة، مصالحه الشخصية أو رؤيته أو مصالح الفئات الاجتماعية التي ينتمي اليها أو رؤية هذه الفئات.

لقد كان ذلك البرنامج، في أساسياته، هو برنامج الوزير باسم عوض الله ومجموعته، أي برنامج الليبرالية الجديدة الكمبرادورية، وهو برنامج عقائدي، ويأتي من خارج البنية الاجتماعية - السياسية القائمة، وهو يهدف إلى تفكيكها، وإعادة تأسيس القاعدة الاجتماعية - السياسية للنظام الأردني، معتمداً على توسيع الفئات الكمبرادورية، وزيادة حجمها الاقتصادي، وتأثيرها السياسيّ.

إن الانتقال بالأردن من دولة القطاع العام والرعاية الاجتماعية والائتلاف الوطني للعشائر في إطار مشروع الدولة الوطنية؛ الدولة السيادية، إلى دولة القطاع الخاص، وسيادة المعايير الاقتصادية ومصالح رجال الأعمال والخصخصة في إطار مشروع دولة تشكل "منطقة حرة" للاستثمارات والخبراء والأيدي العاملة، أي السوق المفتوحة تحت الإدارة المحلية.. إن ذلك الانتقال يمثّل انقلاباً اجتماعياً - سياسياً جذرياً، استطاع أبو الراغب أن يقطع فيه شوطاً واسعاً. وكان نجاحه هذا مستنداً إلى براغماتيته، فهو لم يكن ذلك الليبرالي العقائدي المذعور، بل رجل الأعمال العملي الذي يلحّ على الإنجاز بأي ثمن، مستخدماً الوسائل الإدارية، والضغوط، وتغييب البرلمان، وإصدار القوانين المؤقتة (من دون أن يرفّ له جفن!) تباعاً وبالعشرات (بلغت ٢١١ قانوناً!!).

إنه رجل عملي تماماً، وكان قادراً على الانتقال من العلاقات الحميمة مع الرئيس صدام حسين.. إلى مثلها مع رئيس الإدارة المدنية الاستعمارية في العراق (بعد الاحتلال الأميركي)، بول بريمر.. من دون أن يشعر أنه "فعل شيئاً".. ففي الحالتين، همّه التأكيد على أنه قادر على إدامة العلاقات الاقتصادية المهمة جداً.. مع العراق!!

مزيج خطير

إن هذا المزيج الخطير، في حكومات أبو الراغب، بين الليبرالية العقائدية التي تمثّلها المجموعة الاقتصادية.. وبين البراغماتية والنزعة السلطوية الإدارية التي مثّلها أبو الراغب نفسه؛ أدى إلى ما يلي:

١- فوضى اقتصادية في سوق مضطربة غير خاضعة للسيطرة في أي مستوى، ونمو بلا تنمية وبلا عدالة، وضياع في التصور ناجم عن غياب الخطة والإيمان العقائدي بآليات السوق الحرة، بغضّ النظر عن المعطيات الاجتماعية - السياسية المحلية، وموقع الأردن في إقليمه، بل وبنية الأردن نفسه، كدولة غير قابلة للاستمرار من دون الائتلاف الوطني للعشائر في دولة سيادية.

٢- فوضى اجتماعية في بلد أصبح سوقاً، ويصمم كل قوانينه وإجراءاته وفق مصالح وكلاء رأس المال الأجنبي، غاضّاً الطرف عن مصالح الهيئات الشعبية، والمصالح الاجتماعية العامة، أي مصالح المجتمع بصفته كلاً، والمصالح الاستراتيجية للدولة في إطار إقليمها. ولن تفلح أي دراسة يتم إجراؤها، اليوم، في اكتشاف محددات الفئات الاجتماعية الأردنية، ومصادر السلطة، والقرار. وهذه ليست فقط مظهراً من مظاهر الانتقال الاجتماعي - السياسي، بل هي واحدة من ضروراته.

٣- فوضى سياسية: فالبرنامج الليبرالي الأيديولوجي مصممٌ على تهميش القوى السياسية في البلاد، سواء تلك "الموالية"، أي نخبة الحكم، المتكونة خلال العقود الثلاثة الماضية، أو تلك المعارضة في الأحزاب والهيئات. فالفئة الأولى ملجومة ومشلولة بالتجاهل والتهميش، وغير قادرة، بالتالي، على إعادة التكيف مع حضورها الوحيد الممكن بصفتها معارضة، بينما الفئة الثانية لم تعد تعرف، وسط الفوضى، "كيف" و"أين" و"متى"؟! وهي، جراء عجزها عن تمثّل البرنامج المعارض الممكن -وهو الدفاع عن الدولة الوطنية-، اصطفت وراء الأخوان المسلمين

في برنامج ثقافويّ - فلسطينويّ ناجم عن الطابع المزدوج للحركة الإسلامية الأردنية، من حيث هي سلفية تركز على المسائل الثقافية كالعادة، أو من حيث هي فلسطينوية، تركز، سياسياً، على المسائل المرتبطة بمصالح فلسطينوية معينة (عودة قادة "حماس" - المطرودين من البلاد العام -١٩٩٩، التسهيلات على الجسور، زيادة التمثيل الفلسطيني في الهيئات السياسية... إلخ). إذن، أزمة سياسية أصيلة تتماوج، كالصداع، بين "موالين" لم يعد لهم مكان إلا على مقاعد المعارضة، و"معارضين" لم يعد لهم معسكر، سوى معسكر الدولة الوطنية السابقة.. التي أفنوا حياتهم في معارضتها!!

٤- فوضى ثقافية – أخلاقية، هي نتيجة حتمية للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية. فقد خسر المجتمع الأردني هيمنة قيمه القديمة، ولم يجذّر، بعد، قيماً جديدة. وبات ذلك ينعكس فوضى عارمة في السلوك، والتعاملات، وفي الشوارع، والسير، والنظافة العامة، بل وفي مجمل النظرة إلى المدينة كفضاء جماعي. لقد تمت خسارة روح الجماعة، وها هم الأفراد يتقاتلون على الدينار، والوظيفة، والصفقة، والسبق في القيادة المجنونة للسيارات.

حكومة الفايز

في العام ٢٠٠٣ جرت الانتخابات النيابية في ظروف استثنائية، بُعيد العدوان الأميركي على العراق، وسط الشعور العام بالصدمة جراء احتلال بغداد، وكون الحكومة الأردنية كانت عضواً (غير معلَن) في التحالف ضد الحليف الاستراتيجي للأردن. وقد تم تصميم الدوائر الانتخابية، في ظل قانون الصوت الواحد، بحيث تكون النتيجة برلماناً ضعيفاً غير مسيَّس، عاجزاً عن التأثير في القرار.

واتضح عندئذٍ أن هناك حاجة إلى حكومة جديدة (تشكلت شتاء ٢٠٠٣) تكون توليفاً بين رئيس وزراء مقبول شعبياً وقادر على إجراء اتصالات مع القوى الاجتماعية والشعبية، وبين المجموعة الكمبرادورية المصممة على المضي بمشروعها

الاقتصادي المناوىء للمجتمع والفئات الشعبية، حتى النهاية.

هذه التوليفة لم تتضح في البداية للرأي العام. وقد أدت النشاطات الاجتماعية الكثيفة لرئيس الوزراء فيصل الفايز، ولقاءاته العديدة مع القوى السياسية والمثقفين والوجهاء... إلخ، تحت شعار جذّاب هو "إنجاز التنمية السياسية"، إلى إحياء الآمال الشعبية باستعادة المشروع الديمقراطي الأردني، مرة أخرى.

إلا أنه سرعان ما تبين أن نشاطات الرئيس هي حملة علاقات عامة مصمَّمة انتهت إلى لا شيء، بالإعلان، رسمياً، أن مهمة الحكومة، في تشكيلها الثاني (شتاء ٢٠٠٤) لم تعد "التنمية السياسية"، وإنما "التنمية الإدارية".

وقد أدى ذلك إلى الإضرار بهيبة حكومة الفايز وصدقيتها، بينما تبين أن التيار الكمبرادوري، في هذه الحكومة، كان قوياً جداً، وواصل، من دون حسابات اجتماعية أو سياسية، مشروعَهُ للاندماج التبعي في العولمة الرأسمالية في ضوء مبدأ أولوية الأعمال ورجال الأعمال.

وإلى جانب هذا التيار الكمبرادوري، برز تيار أمني يقوده وزير الداخلية، المهندس سمير الحباشنة. وبدأ يخوض معركةً ليس لها أسس محلية، ضد النقابات المهنية والقوى المضادة للتطبيع مع إسرائيل، والشخصيات المؤيدة للمقاومة العراقية، واستخدام القوة والمادة (١٩٥ عقوبات)، لتدجين المعارضة ومنعها من التعبير.

وقد تساوقت هذه الحملة، كما هو معروف، مع التطورات على الساحة الفلسطينية نحو إحياء نسخة شارونية من صفقة أوسلو، ما اقتضى التلاؤم مع تلك التطورات، بالهجوم على الإسلاميين، ومنع التعبيرات المضادة للتطبيع، وفي الوقت نفسه، إعادة تسخين العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.

وعلى الرغم من قرار قاطع للبرلمان الأردني، وعلى الضدّ من المشاعر الشعبية، وتضرُّر مصالح الأردن من الانتخابات التي أجراها المحتلون الأميركيون في العراق، فقد جرى الدعم السياسي واللوجستي والإعلامي لهذه الانتخابات، على نطاق واسع.

لكن، حاولت حكومة فيصل الفايز، أن تتفاهم، من خلال مساومات فردية، مع أعضاء المجلس النيابي، مثلاً، لتمرير موازنة ٢٠٠٤.

مفارقات الميزانية

وكان معروفاً أن الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٤ سوف تفوز بثقة المجلس النيابي.. فاتجاهات التصويت البرلمانية محكومة بمعطيات واعتبارات من الصعب تجاوزها حتى إشعار آخر.

غير أن ذلك شيء، وعدم الإصغاء العميق للخطاب النيابي في الشأن الاقتصادي - الاجتماعي شيء آخر. فهذا الخطاب كان أكثر من أن يوصف بالانتقادي.. لقد جاء خطاباً رفضوياً للسياسة الاقتصادية - الاجتماعية الرسمية.

هذا، مع الموافقة الكاملة على الملاحظة القائلة إنه لو كانت الجلسات سرية أو غير مغطاة إعلامياً، لكان بالإمكان اختصار الكثير من المداخلات الساخنة. غير أن لهذه الظاهرة وجهاً آخر، ربما كان من المفيد ملاحظته أيضاً: إن الخطاب البرلماني العلني يعكس -ويجيب عن- تطلعات الرأي العام. وهو يهدف، بالتالي، إلى حصد الشعبية. ومؤدّى ذلك، في النهاية، أن الإصغاء للمداخلات النيابية الساخنة يمثّل إصغاء لصياغات "مهذبة" للخطاب المهيمن شعبياً.

الاستنتاج المنطقي، إذن، هو أن الحكومة التي وضعت الموافقة النيابية على الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٤، في جيبها، كان عليها أن تقلق بالفعل، لأن الشعب الأردني ليس راضياً بالمرة. لأن أحداً -باستثناء الأقلية المستفيدة- لم يعد يثق بمديري الاقتصاد الوطني وسياساتهم "التصحيحية". فالخمس عشرة سنة التي مرّت من التجربة، كانت أكثر من كافية للتيقن بأن الأمور تسير في الاتجاه الخاطىء. وأصبح التعلل بالأحداث الدولية والإقليمية، مملاً. إذ بدا أنه يعكس، فقط، انعدام التخطيط الاستراتيجي الوطني، واستمرار الانكشاف الكامل، وتعمقه، أمام المؤثرات الخارجية.

ويمكن، هنا، تلخيص الفجوات الأساسية التي يراها المواطن الأردني، ولا يفهمها، وما تزال تغرّبه، كلياً، عن السياسات الرسمية:

١- السير، سياسياً، وراء الأميركيين في كل القضايا الإقليمية والدولية؛ لكن هؤلاء لا يأخذون مشاكل الأردن الاقتصادية - الاجتماعية المتنامية، مأخذَ الجدّ، ولا يقدمون له، اقتصادياً، ما يوازي ما يقدمه لهم سياسياً. وهذا ما يجعل المواطن الأردني يعاني من ضربتين في الرأس. فلا السياسة الرسمية تعبّر عن رؤاه ومشاعره، ولا هي تضمن له مصالحه.

٢- المقارنة الحسية بين التضحيات المعيشية التي يقدمها المواطنون -وهي تضحيات متفاقمة ولا يظهر أنها ستنتهي في أفق منظور- وبين نمط الحياة المترف للأقلية البورجوازية والمتنفذة. وقد تكشف هذه المقارنةُ الفجوةَ غير المفهومة بين تحسن الاقتصاد الكلي -الذي تذهب مداخيله للأقلية- وتراجع الاقتصاد الجزئي، حيث يدفع الفقراءُ الثمنَ.

٣- المقارنة بين قدرة الحكومات على اقتطاع مخصصات الموازنة العامة القليلة الموجهة لدعم السلع والخدمات الأساسية، وبين عجزها عن ضبط التبذير الحكومي وغير الضروري وسياسي الطابع في نفقات البيروقراطية والمتنفذين.

٤- الغموض الذي يكتنف مشروعات اقتصادية كبرى في قطاعات مختلفة، ما يثير الأسئلة والشبهات.

***

لم يكن من مبرّر للاعتراض على "الخصخصة" لو كانت إجراءً فنياً، هنا أو هناك، في مرافق القطاع العام الإنتاجية أو المنجمية أو الخدمية. إلا أن ما حدث كان يؤكد أن "الخصخصة" أصبحت عقيدة شاملة رسمية للدولة... وأن الاتجاه العام هو خصخصة "كل شيء"، بحيث بات ممكناً الوصول إلى وضع يكون فيه الشعب الأردني خاضعاً، مئة بالمئة، لـ"حرية" السوق التي تضبطها، فقط، مصالِحُ

رجال الأعمال الأجانب ووكلائهم المحليين. والمطلوب من المواطن الأردني، في ضوء ذلك، مواجهة ماكنة السوق القاسية المدمرة في تحصيل قُوْته وسكنه وطبابته وتعليم أبنائه والحصول على وظيفة.

ولقد كابدت –وما تزال– المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والتجارة والزراعة –على وجه الخصوص– من منافسة غير عادلة مع الرأسمال الكمبرادوري الكبير. وبالنتيجة، فإن الاستثمارات الفردية (ابتداء من المزارع والمصانع، وانتهاء بالصيدليات والدكاكين ومكاتب المحامين والمهندسين الأفراد...) سوف تصبح من الماضي. وها هو التركيب الاقتصادي – الاجتماعي في البلاد، يتحول، بوتيرة متسارعة، إلى طبقتين: الأقلية الكمبرادورية ومعها فئة من المديرين والخبراء.. والأغلبية الشعبية المفقرة التي تعرض بضاعتها من العمل المأجور في ظروف السوق، ومن دون حماية حكومية أو نقابية. وسيكون في صفوف هذه الأقلية –بالضرورة– جيش من العاطلين عن العمل. فمن دون جيش العاطلين هذا، لن يكون بالإمكان تقديم عمالة محلية رخيصة ومطيعة؛ عداك عن أن عشرات الآلاف من الأيدي العاملة لن يكون بإمكانها –بعد– الحصول على إعادة التأهيل المهني والنفسي، للحصول على وظيفة في المؤسسات الخاصة الجديدة.

والحل الوحيد الذي اقترحته السياسة الاقتصادية – الاجتماعية الرسمية، لغاية الآن، هو مكافحة الفقر بالإحسان، أو بالسعي إلى تقديم العون لإعادة تأهيل أقسام من قوة العمل.

كل ذلك مقابل ماذا؟ مقابل تشجيع الاستثمارات التي لا يوجد حد للتسهيلات الإدارية والضريبية والجمركية المقدمة لها. ومن المعروف أن حصيلة هذه الاستثمارات يتم ضخّها إلى الخارج، وهي لا تدخل في عملية تراكم رأسمالي داخلي. ولن يكون لها، بالتالي، الدور المعهود للاستثمارات الوطنية في التراكم الرأسمالي الوطني.

***

وكان من الواضح أن مشكلة المديونية العامة، ستظل معلّقة من دون حلّ، وسوف تتضخم بالأرقام المطلقة، ويزداد عبء خدمتها في الموازنة العامة للدولة، بحيث تزيد عن صافي المساعدات الخارجية. والمحصلة أن الأموال الخارجة ستكون أكبر من الأموال الداخلة إلى البلد. وسيتفاقم هذا الوضع اعتباراً من العام ٢٠٠٧، حين تنتهي اتفاقات الجدولة، وتتضخم حصة عبء المديونية من الأقساط والفوائد في الموازنة العامة. الأمر الذي ستتم معالجته بالمزيد من الضرائب غير المباشرة والمباشرة المقتطَعة من الأغلبية الشعبية، وبالمزيد من تسريع خطى الخصخصة الشاملة، بحيث تصبح الموازنة العامة للدولة تدور في أربعة بنود: الرواتب، خدمة المديونية، تمويل الإنفاق الترفي لقمة البيروقراطية، مشاريع رأسمالية لمصلحة المستثمرين، بما في ذلك خطط إعادة التأهيل وزيادة الإنتاجية، لتأمين عمالة مدرّبة بأجور رخيصة للاستثمارات الأجنبية. وهذه الأخيرة، تستهلك -وسوف تستهلك- عوائد الخصخصة. وهي التي كان من المنتظر استخدامها -بالأساس- لمعالجة المديونية العامة.

شكوك في أداء الفريق الاقتصادي

ليس لدى السياسة الاقتصادية - الاجتماعية الرسمية، ما تقدمه، إذن، للأغلبية الشعبية. فهي مؤسسة، أصلاً، على خدمة "الاستثمارات" الأجنبية وتابعتها المحلية على حساب المجتمع والدولة. وهو ما أعطى الشرعية للخطاب الرفضوي الشعبي إزاءها، والذي عبّر العديد من النواب عن بعض أوجهه في مداخلاتهم إرضاء لقواعدهم (مناقشات الموازنة ٢٠٠٤)؛ في حين أن البرلمان كلّه كان مركّباً، سياسياً، بحيث يمنح ثقته للسياسات الحكومية.. وهي المقررة، أصلاً، من خلال الأقلية، وعلى الضدّ من إرادة الشعب الأردني ومصالحه.

وهنا، تجدر الإشارة إلى الشكوك التي أبداها المعلّق الاقتصادي الأردني، فهد الفانك، حول نسبة النمو التي اقترحتها الحكومة لسنة ٢٠٠٣، والبالغة -حسب الادعاء الحكومي- ٣ بالمئة. في حين اقترح الفانك أن نسبة النمو الحقيقية لذلك العام، تدور حول الصفر!

ويبدد الفانك، الادعاء الحكومي الأخير بأن الظروف الإقليمية ضغطت على الاقتصاد الأردني سنة ٢٠٠٣. فالحقيقة هي أن الأردن حصل، خلال تلك السنة بالذات، على موارد مالية من المساعدات (بما فيها النفطية) والمنح والقروض، أكثر من السنوات السابقة، فأين هي المشكلة إذن؟

المشكلة -حسب الفانك- تكمن في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجهاته، وخصوصاً الهدر الحاصل في "منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة" و"برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي".

ورأي الفانك جدير بالتأييد؛ فالفايز لم يكن مسؤولاً عن هذا الإخفاق.. ولكن "الفريق الاقتصادي" في حكومته، كان هو المسؤول، بالطبع، عن الفشل الاقتصادي المزمن في البلاد.. فهذا الفريق هو نفسه الذي رسم وقرر ونفذ السياسة الاقتصادية من سنة ٢٠٠٠، وكان من المؤسف أن الفايز قد وضع ثقله الشخصي والسياسي وراء هذا الفريق وإدارته وتوجهاته الاقتصادية الكارثية.

لم يخضع ما يسمّى "برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي" لأي تمحيص جدّي، ولم يتم عرضه على الرأي العام إلا من منظور "التسويق"! ولم يقرر الأردنيون إذا ما كانوا يريدون (أو أنهم بحاجة إلى) هذا البرنامج، ولم يقرر الخبراء الوطنيون مضمونه، ولم يناقشه البرلمان، ولم تُسأل فيه الأحزاب وهيئات المجتمع المدني، أو -حتى- ناشطو المحافظات! وبكلمة، فإن هذا البرنامج الغامض الذي استهلك ويستهلك مئات الملايين، كان مشروع رجل واحد هو وزير التخطيط، آنذاك، باسم عوض الله، والذي كانت وزارته تشكّل حكومة داخل الحكومة، بينما شكلت موازنة برنامجه للتحول الاقتصادي والاجتماعي، موازنةً رديفة لموازنة الدولة! وهذه صيغة

تفكيكية للحكومة، أهملها النقاش البرلماني، الذي كان حازماً في مناقشة موضوعات أخرى، كموضوع "المجلس الأعلى للإعلام". وكان حرياً أن يأتي الأمر معكوساً، فالمطلوب هو تأكيد حضور الدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مقابل تخفيض حضورها في المجالات السياسية والإعلامية والثقافية.

كان مثيراً للانتباه ما يجري، لأن السياسة الرسمية القائمة تتضمن، في الآن نفسه، خصخصة الاقتصاد والمجتمع، وتأميم السياسة والإعلام والثقافة. حيث من الملاحظ أنه، بينما يتم إخضاع كل ممتلكات الدولة ومؤسساتها الإنتاجية وخدماتها، يصار إلى إنشاء وزارة للتنمية السياسية! أي، باختصار، تأميم الحياة السياسية الأردنية، وإخضاعها إلى وزارة مركزية!!

***

عندما تواصل الحكومات، نهجَ الخصخصة الشاملة، وتدفيع المواطنين أكلاف سياساتها، وتقرّ زيادات منتظمة في أسعار السلع الأساسية والخدمات ومستوى المعيشة ككل، ثم تخفق في تحقيق النمو أو خلق الوظائف للعاطلين أو خلق فرص استثمارية للفئات الوسطى.. عندها، لا بد أن يكون هناك حساب.. ومراجعة شاملة.

وقبل ذلك وبعده، كان يفترض أن تتوقف جهةٌ ما أمام هذا السؤال: أية ديمقراطية هذه التي يتحكم بها وزير واحد بحوالي ٢٠بالمئة من الموارد المالية للدولة.. من دون حسيب أو رقيب أو نقاش؟!

خطة سِـرّية!!

حين نشرت صحيفة "العرب اليوم" (٢٧ أيلول ٢٠٠٤) النص الكامل للخطة الحكومية السريّة الخاصة بإصلاح القطاع العام، كانت بذلك تحقق سبقاً صحافياً مثيراً!

وشكّل هذا السبق الصحافي، في حد ذاته، مفارقة سياسية. فمن البديهي أن تكون خطة حكومية لإصلاح القطاع العام، علنية، ومتاحة على الإنترنت، ومرسَلة إلى النواب والأحزاب ورؤساء الحكومات السابقين وأهل الرأي والاختصاص.. والصحافة. وهذا أضعف الإيمان، فالأولى طرح الخطة على مؤتمر وطني للحوار، أو حتى "خلوة" في البحر الميت!!

إلاّ أن واضعي "الخطة" أرادوها تعبيراً صافياً عن رؤية أقلّويّة فوقية، تعف عن معافسة البشر "المتخلّفين"، وتسعى إلى أن تفرض ذاتها بقوة "الإدارة" التي ترمي "الخطة" إلى تفكيكها. فهي تريد أن تستخدم قوة الدولة في تفكيك الدولة!

ولأن الخطب جَلَلٌ، والمراد خطير، حجبت الحكومةُ، "الخطةَ" عن الرأي العام، وأحاطتها بالسرية المطلقة، إلى أن تتدبر أمر تمريرها وفرضها.

لماذا السرية؟

الإجابة عن هذا السؤال، يدركها قارىء "الخطة" منذ الوهلة الأولى، فهي تشكّل صدمة مروعة للوعي الدستوري والسياسي والاجتماعي الأردني، ما تطلب، حتماً، التكتم عليها، حتى يرى الله أمراً كان مفعولاً!

تتجاوز "الخطة" كل التحليلات المتشائمة حول المشروع الحكومي لخصخصة الإدارة (بعد خصخصة الاقتصاد)، إلى ما هو أعظم بكثير. فـ"الخطة" التي تنطلق من اعتبار القطاع العام "المعرقل الرئيس" لنهضة البلد، تسعى إلى وأد جهاز الدولة "القديم"، والخلاص منه، نهائياً، كواقع دستوري وواقع سياسي وواقع اجتماعي، وكجهاز.. وعمليات.. وموظفين! وبعدها، لن يكون الأردن كما كان، بل كما تريده الأقلية الكمبرادورية: منطقة "حرة" من كل قيد وطني أو دستوري أو اجتماعي.

وتقوم "الخطة" على ثلاثة محاور رئيسة متشابكة معاً:

١- تفويض صلاحيات مجلس الوزراء والوزارات إلى لجان خاصة، إدارية ومالية، في إطار شامل من اللامركزية.

٢- تقليص الجهاز الحكوميّ، وتغيير بنيته الاجتماعية-السياسية جذرياً على أساس استبدال "الخبراء" بالموظفين التقليديين.

٣- التركيز على "النتائج"، وليس على المبادىء والآليات والضرورات الاجتماعية والسياسية.

"النتائج.."؟ ولكن لمصلحة من؟

وتهدف "الخطة" إلى التوصل إلى حكومة مهنية صافية من كل المتعلقات "القديمة" التي لا تخدم مباشرةً، مصالح الكمبرادور، وإطلاق يده، من دون أي قيد، في صياغة البلد على مثاله.

ويذكّر هذا المسعى بصورة الحكومة البورجوازية، كما وصفها كارل ماركس، بصفتها "لجنة لإدارة مصالح البورجوازيين" لا غير. لكن هذه الصورة النظرية النقدية لم تتحقق، أبداً، في أنموذج صافٍ في أيّ بلد رأسمالي. وهنا، فإن "الخطة" تؤكد بأنه سوف يتم بناء هذا الأنموذج النظري -ليس في بريطانيا أو فرنسا أو حتى الولايات المتحدة- بل.. في الأردن!

فبدلاً عن الحكومة -المسؤولة جماعياً أمام البرلمان، والمقيدة دستورياً وقانونياً- ستكون هنالك، بنتيجة "الخطة"، "لجنة مالية" و"لجنة إدارية" تتحكمان بالمالية العامة والإدارة!

وبدلاً من التكوين الاجتماعي السياسي "التقليدي" للحكومة وجهازها ونشاطها، سيكون هناك "تكوين منبتّ الصلة" من "الخبراء"!

وبدلاً من الموظف الأردني التقليدي -ابن الدولة- سيكون لدينا فريق من الأيديولوجيين الليبراليين المعادين للدولة!

وبدلاً من القيود التي يفرضها جهاز الدولة "القديم" جزئياً، على انفلات الكمبرادور في البلاد والعباد، ستكون هناك إدارة "جريئة" تتفهم حاجة الكمبرادوريين إلى "الحرية المطلقة". وبالنتيجة، يفقد جهازُ الدولة حساسيته التقليدية إزاء السيادة الوطنية ومصالح المجتمع، و"يركز على النتائج"!! وكأنه

شركة همّها تحقيق الأرباح! فَلِمَنْ؟

تطوير الإدارة..!

من المؤكد أن قضية تطوير الإدارة الأردنية، غير مطروحة موضوعياً؛ فجهاز الدولة الأردنية، كفؤ وفعال، وهو الأفضل في المنطقة من حيث الأداء والصدقية والنزاهة. وإلى ذلك، فهو ليس متضخماً -مثلما يشاع-.. وإذا كان "مثقلاً" بعدد أكبر مما هو مطلوب من الموظفين، فلذلك ضرورة اجتماعية - سياسية. ثم أن بين هؤلاء الموظفين، كثافة من الخبرات والكفاءات والقيادات المتحدّرة من الفئات الشعبيّة، والمرتبطة بالدولة، وبالبلد.

وقد يكون هناك بطالة مقنّعة هنا أو هناك، أو فساد، أو ضعف مهني في هذا المجال أو ذاك، لكن القطاع العام -ككل- ليس مشكلة.. إلاّ بالنسبة للكمبرادور الذي يريد "التحرر" من كل القيود الدستورية والقانونية والإجرائية، لتعظيم ثرواته ودوره السياسي، إلى أبعد مدى ممكن، في سياق مشروع توطيد أركان نخبة حاكمة جديدة، تعيد ترتيب الدولة الأردنية في هيكل المشروع الأميركي لـ"الشرق الأوسط الكبير"، بما في ذلك إيجاد الأسس الدائمة للانتقال من "الوطن البديل" إلى "الدولة البديلة".

***

هل ضاق واضعو "خطة" إصلاح القطاع العام (أواخر ٢٠٠٤)، ذرعاً بالدستور.. والقيود والوسائل القانونية، أم أنهم لم ينتبهوا أساساً إلى أن "الخطة" كانت تتعارض مع الدستور الأردني، نصاً وروحاً؟ إن الصلاحيات المناطة بمجلس الوزراء والوزراء، في الدستور الأردني، هي تعبير عن الولاية العامة للحكومة، وهي، بالتالي، صلاحيات دستورية لا يمكن تفويضها أو التخفف منها أو إعفاء رئيس المجلس أو أعضائه من المسؤولية، الفردية والجماعية، إزاءها.

كما أن الحكومة الأردنية تحصل على الولاية العامة المؤقتة بموجب ثقة مجلس الأمة. فـ"الأمة هي مصدر السلطات". وهي تفوّض، عبر نوابها وأعيانها، السلطةَ التنفيذية، إلى مجلس وزراء مسؤول -جماعياً- أمام البرلمان.

وبناء عليه، لا يستطيع مجلس الوزراء، تفويض صلاحياته -المقيدة دستورياً وقانونياً- إلى لجان فنية أو إلى أيٍّ كان. فهذه الصلاحيات ليست ملكاً لمجلس الوزراء، بل هي ملك للأمة، التي تفوّضها -مؤقتاً- للحكومة القائمة الحاصلة على الثقة النيابية.

ولا يستطيع من لا يملك، أن يجيّر صلاحيات أُعطيت له أمانةً موقوتة، وخاضعة للحساب.

***

الدولة ليست "شركة"، بل كيان وطني. والحكومة ليست "مجلس إدارة" في شركة، بل هيئة سياسية مفوضة -مؤقتاً- من قبل الأمة، في إطار قيود دستورية وقانونية وسياسية.

ولذلك، ليست هناك "نتائج" للنشاط الحكومي معزولة عن العملية الدستورية أو القانون أو الوسائل أو المسؤولية الاجتماعية - السياسية.

وقد تُعطِّل العمليةُ الدستورية -البطيئة بطبيعتها- أو القيودُ القانونية، تحقيقَ "النتائج" في النشاط الحكومي. ولكن الأولوية، هنا، هي للدستور والقانون وليس لـ"النتائج".. لأن الأمر يتعلق بدولة.. لا شركة!

كذلك، لا يوجد معيار وحيد نهائي (مثل معيار الربحية في الشركات) يمكّن من التركيز على "نتائج" النشاط الحكومي (كما تقترح الخطة)، لأن "النتائج" لا يمكن تعيينها، فهي متعددة الأوجه -اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وخدمياً وثقافياً- وهي قد تتراجع في مجال استثماري ما بالنظر إلى أولوية الثقافة (كما هو الحال بالنسبة لمشروع إنشاء كازينو للقمار مثلاً)، أو أولوية المجتمع أو أولوية

السيادة الوطنية.. إلخ، وبالتالي، لا يمكن، من حيث المبدأ، "التركيز على النتائج" بالنسبة للنشاط الحكوميّ، فالوسائل والأولويات لها الأهمية نفسها.

إن تفويض الصلاحيات إلى لجان فنية، و"التركيز على النتائج" بغضّ النظر عن الوسائل والأولويات، هما آليتان تنتميان إلى حقل القطاع الخاص القائم على مفاهيم الليبرالية الجديدة، ولا تنتميان إلى حقل القطاع العام. واستخدام هاتين الآليتين لـ"إصلاح القطاع العام" لا يعني سوى تفكيكه بإخضاعه لمعايير من خارجه، بل من إطار مضادّ.

أمّا تقليص الجهاز الحكومي وتغيير بنيته الاجتماعية - السياسية، فهما، في الحالة الأردنية (بالإضافة إلى أنهما تعبير عن عقلية القطاع الخاص المنتمي إلى الليبرالية الجديدة) هدفان سياسيان بامتياز، يرتبطان باستحقاقات تصفية القضية الفلسطينية.

تفويض الصلاحيات

..ولكن الدكتور فهد الفانك (الرأي، ٢٠٠٤/١٠/٢٠) اعتبر أن تفويض صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء، جائز دستورياً، بموجب المادة ٤٥ من الدستور الأردني. غير أنه لا يمكن المحاججة بالجواز الدستوري لتفويض هذه الصلاحيات، استناداً إلى هذه المادة، أو غيرها، من الدستور الأردني، فنصّها يقول:

"١- يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى.

٢- تعين صلاحيات رئيس الوزراء والوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدّق عليها الملك".

وهذا النص لا يعني، أبداً، تفويض "الصلاحيات" للآخرين -فهذا يناقض المبدأ

الدستوري نفسه، مثلما لاحظنا أعلاه- ولكنه يتعلّق بـ"العهد" إلى هيئة أو شخص بإدارة شأن ما من دون تفويض "صلاحيات"، لأن هذه "الصلاحيات" ترتبط، حكماً، بالتفويض الممنوح من الأمة -كما سلف القول- وكذلك فإنها ترتبط، تحديداً بالمادة ٥١ من الدستور التي تنص على ما يلي: "رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته".

ولذلك، فإن "العهد" بالإدارة لا يشتمل على "الصلاحيات"، لأنه، بذلك، يكون خارج "المسؤولية المشتركة" للحكومة، والمسؤولية الفردية للوزير. فالعهد، هنا، له طابع فنّي بحت، لا يشمل الحق في اتخاذ القرار أو التنصل من المسؤولية إزاءه.

وتتعزز هذه النتيجة، بالترابط مع المواد ٤٧، ٤٨، ٤٩ من الدستور. ونصوصها كالتالي:

"المادة ٤٧--١ الوزير مسؤول عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته، وعليه أن يعرض على رئيس الوزراء أية مسألة خارجة عن اختصاصه.

٢- يتصرف رئيس الوزراء بما هو ضمن صلاحياته واختصاصه، ويحيل الأمور الأخرى على مجلس الوزراء لاتخاذ القرارات بشأنها".

"المادة -٤٨ يوقّع رئيس الوزراء والوزراء قرارات مجلس الوزراء (...) وينفذ هذه القرارات رئيس الوزراء والوزراء، كلٌّ في حدود اختصاصه".

"المادة -٤٩ أوامر الملك الشفهية أو الخطية لا تخلي الوزراء من مسؤوليتهم".

وتوضح هذه المواد، بجلاء، الطابع السيادي للولاية العامة للحكومة، وهو ما لا يمكن تفويضه أو تحاشي المسؤولية عنه، حتى لدى وجود أوامر شفهية أو خطية من رأس الدولة. وبالتالي، فحتى في حال الافتراض، جدلاً، أن "العهد بالإدارة" هو من قبيل "تفويض الصلاحيات"، فإن ذلك لا يخلي الحكومة من مسؤوليتها -المشتركة والفردية- إزاء ذلك "العهد". والمسؤولية تفترض "الصلاحيات"، لأنه من غير الممكن أن تكون مسؤولاً إلاّ إذا كنت المفوض باتخاذ القرار. وهكذا، فللحكومة أن

تعهد بإدارة شأن ما إلى لجنة أو شخص ما في النطاق الفني فقط لا غير. أما "خطة إصلاح القطاع العام" (٢٠٠٤)، فهي تقترح تفويض الصلاحيات إلى لجانٍ مالية وإدارية، تحلّ محلّ الحكومة في ممارسة الصلاحيات، من دون أن تكون مسؤولة عن قراراتها. وهو ما يشكل نسفاً للدستور والدستورية، ولا يمكن معالجته بتعديل.

والواقع أن الحكومة الأردنية، واجهت الإلزامية الدستورية لسحب خطّتها لإصلاح القطاع العام.

***

الشعار الرئيس للمرحلة الثانية من حكومة فيصل الفايز، كان "إصلاح" و"تطوير" القطاع العام، و"التنمية الإدارية" التي استُحدثت للإشراف عليها وزارة جديدة متخصصة.

وعلى الرغم من التوضيحات التي قدمها الفايز بأن "التنمية الإدارية" لن تجور على "التنمية السياسية".. إلا أنه كان واضحاً أن ملف الإصلاح السياسي تم تأجيله مرة أخرى، بعد أن كان تم تأجيله، عدة مرات، منذ العام ١٩٨٩. والمشكلة الجوهرية هي أن أحداً لم يعد يصدّق، المشاريع الحكومية لإعادة ترتيب البيت السياسي الأردني، أو يأخذها على محمل الجدّ.

لقد جهزت "وزارة التنمية السياسية"، أوراقها، ونشأ سياق وطني للنقاش حول مستقبل العملية السياسية في البلد، وطُرحت آراء وأفكار وبرامج، وتبلورت آليات وتوقعات. ولم يكن لدى الحكومة أي تقدير لنتائج وضع كل ذلك على الرفّ مجدداً، لصالح افتتاح "ورشة أخرى" حول "الإصلاح الإداري". وهي مهمة كانت ظهرت فجأة.. ولم يطرحها النقاش الوطني، ولا الاحتياجات الموضوعية، بل كانت مشروعاً خاصاً أقلّوياً تبلور في غرف مغلقة، ثم فرض نفسه، بقدرة قادر، على الأجندة الوطنية، وكأنه أولوية! إذ ماذا يمكن تسمية إدارة الظهر للمطالب الملحّة للأغلبية في الإصلاح السياسي، وإيلاء الاهتمام الأساسي لموضوع غير مطروح.. إلا بالنسبة

للدوائر الكمبرادورية؟

وكان من المتوقع أن تكون هناك ضغوط شديدة تمارَس على الفايز، لحمله على تبنّي ما سُمّي "مشروع إصلاح القطاع العام".. ولكن كان مأمولاً أن تكون لديه العزيمة لرفض "الخطة السرية"، وتبديلها إلى برامج عمل مؤسسية، تعزز فعالية القطاع العام، ولا تدمره.

وزارة من دون حيثية

ولم يلبث أن انفجر الصراع بين رئيس الوزراء "التقليدي" فيصل الفايز، ووزير التخطيط، باسم عوض الله، ما أدى إلى استقالة الأخير، في سياق الضغط لترحيل الحكومة.

والكمبرادور -قاموسياً- هو الوكيل المحلي لمصالح تجارية أجنبية. ولكن يُستخدم هذا الاصطلاح، هنا، بمعنى أوسع، بحيث يشتمل على حزمة كاملة من الأفكار التي تروّج للاندماج التبعي بآليات العولمة الرأسمالية، وإدارة الظهر للقدرات الإنتاجية والأولويات الاجتماعية والثقافة الوطنية. وبالنسبة إلى بلد صغير كالأردن، فإن هذا الأنموذج، يتحول إلى استراتيجية تهميش وطني، تقوم على استقدام منح ومساعدات هدفها توسيع القاعدة الاجتماعية للكمبرادور، أي تحويل المزيد من الفعاليات الاجتماعية إلى كمبرادوريين، وبث العقلية الكمبرادورية في المجتمع.

أساس البرنامج هو، بالطبع، الخصخصة الشاملة، وإلغاء دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، وتحويلها إلى لجنة إدارية - أمنية تعمل لصالح المستثمرين الأجانب ووكلائهم المحليين، وحرمان الإنتاج المحلي والمجتمع من كل أشكال الحماية السيادية.

في هذا السياق، تتفتح أبواب الفساد، وأبواب العلاقات مع إسرائيل من دون أي حساب للأمن القومي الأردني أو صورة الأردن العربيّة أو دور الأردن الإقليمي. وعلى كل حال، فإن الأنموذج الكمبرادوري يهزأ بكل الثوابت والقيم والمصالح

الاستراتيجية الوطنية، ويعرض كل شيء للبيع. وطالما أن بضاعتنا الأساسية هي "السياسة" و"الأمن"، فلا يعود غريباً مثلاً الترويج لصورة الأردن الذي يسعى للمنح والمساعدات، لقاء التوطين، أو لقاء التبعية لإسرائيل، أو دعم العملية السياسية الأميركية الاحتلالية في العراق.. أو الترويج لمكافحة "الرجعية" الأردنية ضد النساء!

وما يجب ملاحظته، هنا، هو أن "وزارة التخطيط" في الأردن، كانت من دون حيثية أو مقومات ذاتية؛ فنشاطاتها هي مجرد اعتداءات على، وصلاحيات منتزعة من:

١- ولاية وزارة المالية على المالية العامة للدولة، فيما يتصل بالمنح والمساعدات والقروض والمديونية التي لا بد من إخضاعها جميعاً لجهة واحدة هي وزارة المالية.

٢- ولاية وزارة الصناعة والتجارة.

٣- ولاية وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة البلديات، فيما يتصل بالرعاية الاجتماعية وتنمية المحافظات... إلخ.

٤- ولاية مجلس الوزراء في إدارة العملية الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية.

وكان يكفي أن تستعيد الوزاراتُ المعنية، ومجلس الوزراء، الصلاحياتِ المنزوعة منها لصالح "وزارة التخطيط" حتى تصبح هذه الوزارة، بلا عمل، ولا ضرورة وطنية أو دستورية.

لكن، بالطبع، كان لهذه الوزارة ضرورة كمبرادورية. لقد عملت كـ"نقطة رابعة"، هدفها التخطيط لبناء وتنظيم النخبة الكمبرادورية، وفرض قوّتها ونظرتها على الاقتصاد والمجتمع الأردني.

وقد قامت "وزارة التخطيط" بهذا الدور قبل باسم عوض الله، بل كان هو الوريث الذكي للوزيرة السابقة؛ خبيرة التنمية العربية لاحقاً في الأمم المتحدة، السيدة ريما خلف.

إذن، فالوزارةُ هي التي تصنع الرجل.. ولا يصنع الرجلُ الوزارةَ. والمطلوب، إذن، طرح السؤال الوطني حول ضرورة وجود "وزارة التخطيط"، وخصوصاً لجهة قيامها بدور خلية سلطوية شموليّة تفرض برامجها على الدولة الأردنية، ضاربةً عرض الحائط بالمسؤولية الجماعية لمجلس الوزراء، وبالنظام البرلماني، والأصول الدستورية.

وزارة الوزارات

"التخطيط" هو أداة الدولة في إدارة دورها الاقتصادي - الاجتماعي، وهو يتطلب، بالطبع، وجود قطاع عام اقتصادي قادر على تنفيذ الخطط وقيادتها. وهذا كله يعود إلى النظريات الاشتراكية أو "الكنزية"، ويتناقض، كلّياً، مع اقتصاد السوق الحر وأولوية القطاع الخاص والخصخصة، التي تمثّل العقيدة الاقتصادية الرسمية للدولة الأردنية الآن. ولذلك، فإن وجود وزارة التخطيط في الهيكل الحكومي الأردني، أمرٌ يدعو للدهشة النظرية. ولكن هل "وزارة التخطيط" ضرورية من الناحية العملية؟

المهمة الرئيسة لوزارة التخطيط هي متابعة الحصول على المنح والقروض، وهذه لا تأتي بشطارة وزير أو بقدراته الخاصة، بل تأتي في سياقات سياسية دولية معلومة. وهذه المهمة -بالأساس- هي من صلب ولاية وزارة المالية التي تدير المالية العامة للدولة، وينبغي أن يكون لها صلاحية الإشراف على متابعة وضبط وإنفاق المنح والمساعدات في إطار الموازنة العامة للدولة، مثلما يقتضي الرشد الإداري وأبسط مبادىء المحاسبة أن تتولى جهة واحدة -هي، هنا، وزارة المالية- ضبط حسابات المديونية العامة من حيث الحصول على القروض، وإنفاقها وسدادها أو مبادلتها وشرائها. وهو ما يتطلب خضوع عائدات الخصخصة واستعمالها في إدارة المديونية العامة، لإشراف وزارة المالية أيضاً.

إن انتزاع أي من اختصاصات ولاية وزارة المالية، ومنحها لوزارة أخرى، يقود

إلى فوضى في المالية العامة للدولة. ويدرك "وزراء التخطيط" أن هذه الحقيبة غير ضرورية، وأن مهمتها الرئيسة منتزَعة من مهمات وزارة المالية، فهل يكفي تبرير الحقيبة بوساطة تجميع معطيات الأجهزة الحكومية، وتوليفها في "خطة" من دون رؤية أو مقومات أو منطق داخلي، ولا تتعدى كونها رزمة أوراق لا يقرؤها أحد، حتى وزير التخطيط نفسه؟

كانت وزير التخطيط السابق، السيدة ريما خلف، هي أول من انتبه إلى هذا المأزق، فاقترحت لوزارتها دوراً داخلياً سياسياً عن طريق طرح ما سمّي وقتها "حزمة الأمان الاجتماعي"، بحيث تشرف الوزارة على إنشاء وتمويل "خطة" هي من صلب مهمات وزارة التنمية الاجتماعية!!

غير أن الدكتور باسم عوض الله، أثناء تسلمه الوزارة، كان هو الذي اكتشف أن "وزارة التخطيط" لها اختصاصات متعددة، وذلك عبر "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي"، وهي شيء غامض، من المحال فَهْمُ معناه. فأيُّ "تحوّل"؟ وبأيّ اتجاه؟ ولماذا يقترح ليبراليٌّ إجراءات تدخلية "اقتصادياً واجتماعياً"؟!

غير أن "الخطة" عملياً، قامت على انتزاع المزيد من صلاحيات وزارة المالية، وذلك عن طريق إنشاء موازنة موازية للموازنة العامة للدولة، تُرصَد لها أموال خاصة، ويتم إنفاقها على أساس برامج تقترحها و/ أو تمولها "وزارة التخطيط".

وجرى تبرير تقسيم الموازنة العامة إلى اثنتين، بالقول إن الموارد المالية لموازنة وزارة التخطيط، تأتي من المنح والمساعدات الإضافية، وكأن هذه تأتي إلى "وزارة التخطيط"، ومن أجل عيونها، وليس إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

كذلك لجأت -وتلجأ- "وزارة التخطيط" عند اللزوم، إلى عائدات الخصخصة، لتمويل برامجها، وكأن عائدات بيع القطاع العام، هي إرث خاص للوزارة، وليست عائدات غير متكررة لخزينة الدولة، من المفروض أن يتم استخدامها -بالدرجة الأولى- لمعالجة المديونية العامة.

أما برامج "خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي" فلا ينتظمها منطق داخلي

أو اتجاه أو مجال. فهي تبدأ من تمويل حملة إعلانات تروج للانتماء الوطني.. ولا تنتهي عند تمويل مؤتمرات شبابية حول التنمية السياسية.

لقد أصبحت برامج "الخطة" التي تحظى بتمويل حر، أداة "وزارة التخطيط" للتدخل في كل مجالات عمل الوزارات الأخرى. وهذه الأخيرة -التي ينقصها المال دائماً- ترحب بالتنازل أمام "وزارة التخطيط" للحصول على التمويل اللازم لمشاريع غير ممولة -كلياً أو جزئياً- من قبل الموازنة العامة للدولة.

لقد تم تلافي وجود موازنتين منفصلتين في قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٥، وجرى دمج موازنة التخطيط في الموازنة العامة. ولكنها ظلت مكشوفة على وعود بمنح ومساعدات.. تتابعها وزارة التخطيط.. وليس وزارة المالية. وظلت "البرامج" لدى وزارة التخطيط، وليس لدى الوزارات المعنية.

لقد تحولت "وزارة التخطيط"، في عهد باسم عوض الله، إلى حكومة داخل الحكومة، إلى خلية سلطوية غير منتخبة. والمأمول، وطنياً، أن تعود "الوزارة" إلى حجمها.. تمهيداً لإلغائها كلياً.

تجديد الحياة السياسية

في لحظة من اجتماع الضغوط الأميركية والداخلية، وتمهيداً لترحيل حكومة الفايز بتناقضاتها، وجّه الملك عبد الله الثاني، كلمةً دعا فيها إلى تجديد الحياة السياسية الأردنية انطلاقاً من مبدئين: الأول؛ أن "التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية هي عملية متكاملة". والثاني: "أهمية أن تبدأ التنمية السياسية من القواعد الشعبية صعوداً إلى مراكز صنع القرار، وليس العكس".

بالنسبة للمبدأ الأول، فهو راسخ في الفكر السياسي الحديث -وخصوصاً في الديمقراطيات الأوروبية وليس الأميركية- إذ من غير الممكن تحسين المشاركة التنموية ومستوى الحياة للمجتمعات المحلية، من دون تعزيز دورها في الحياة السياسية وآليات صنع القرار. فالحديث يجري هنا حول مبدأ رئيس في

"الديمقراطية الاجتماعية" التي تربط، ربطا محكماً، بين الحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية في عملية واحدة، في إطار الحداثة. والتي هي باختصار الإقرار بحق المواطن باتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. إن الشعوب هي التي تصنع القرار والسياسات، وإن السياسة هي ميدان للتسويات الاجتماعية.

ويستلزم هذا المبدأ، من دون شك، الحفاظَ على الدور الاقتصادي الاجتماعي للدولة والقطاع العام بصفته الأداة الوطنية لإعادة توزيع الدخل الوطني، وتعزيز فرص الفئات الشعبية للمشاركة في العمليتين التنموية والسياسية معاً.

والسؤال الذي ما يزال مطروحاً، هو: هل سيتم، من أجل تحقيق هذا المبدأ، كبحُ جماح مراكز القوى الليبرالية الكمبرادورية التي تسعى إلى تفكيك شامل لدور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي في البلاد، واعتماد الخصخصة وحرية السوق كعقيدة رسمية للدولة الأردنية؟

إن الربط بين التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لا يمكن للقطاع الخاص -وهدفه الأساسي هو الربح- القيام به، بل يقوم به القطاع العام من خلال التحكّم بالعملية التنموية على مختلف الأصعدة. فالسياسة، في هذه الحالة، لا تعود نشاطاً نخبوياً لتحقيق مصالح الأفراد، ولكن سياقاً للتفاهمات بين القوى الاجتماعية حول الأولويات الاقتصادية.

وهذه العملية تستبعد اللبرلة الاقتصادية وعقيدة الخصخصة، وتدمجهما في إطار مشروع وطني يلحظ الاحتياجات الوطنية والاجتماعية والثقافية.

أمّا أنّ "التنمية السياسية تبدأ من القواعد الشعبية" (المبدأ الثاني)، فهذه نظرية لحلّ جدل في الفكر السياسي. ولا تأخذ بها -حالياً- سوى "الجماهيرية الليبية". في حين أن التراث السياسي للديمقراطيات يؤكد أولوية الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية. الأحزاب -كما ينبغي أن تكون- تعبّر عن قواعد اجتماعية، وترتبط بمصالحها ورؤاها وميولها الثقافية ومشاعرها.

أما آليات صنع القرار، فهي في التراث الديمقراطي، ملزَمة بالقواعد الدستورية.

ويشتمل الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ على ضوابط عديدة من شأنها إحداث توازن بين السلطات، والتركيز، بصفة خاصة، على محورية المجلس النيابي في التشريع والرقابة.. وكذلك في صنع القرار الوطني من خلال المسؤولية المشتركة للحكومة -والفردية للوزراء- أمام المجلس النيابي، وهي مسؤولية خاضعة، كلياً، لرقابة وثقة البرلمان، حيث ينص الدستور الأردني، صراحةً، على أن "أوامر الملك الشفهية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤوليتهم".

منذ العام ١٩٥٨، جرت عمليتان أضَرّتا بالمبادىء الديمقراطية في الدستور الأردني؛ الأولى شملت تعديلات دستورية، ربما كانت تتواءم مع اتجاه العالم العربي إلى بناء السلطات الرئاسية المطلقة؛ والثانية عملية واقعية أدت، شيئاً فشيئاً، إلى تراجع قوة البرلمان وحضوره ودوره في تشكيل الحكومات أو الرقابة على أدائها، وبالتالي، على صنع القرار.

والسؤال المطروح هنا: هل يتم تجديد الديمقراطية الأردنية عبر إحياء دستور ١٩٥٢، وقانون انتخابات ديمقراطي يفضي إلى برلمان مكوّن من الأحزاب، وتشكيل الحكومات على أساس الكتل البرلمانية، وضمان حقّ المعارضة.. وكل ما يتوافر في ديمقراطية نيابية كالتي في بريطانيا مثلاً.. أم هل يتم استلهام تجارب شعبوية من شأنها استبعاد الوسيط السياسي (الأحزاب) بين "القواعد الشعبية".. وصنع القرار السياسي؟

خيارات التغيير

وفي سياق الدعوة إلى تجديد الحياة السياسية الأردنية، جاءت فكرة البرلمانات الإقليمية. إن فكرة هذه البرلمانات، في إطار مشروع تقسيم البلاد إلى أقاليم، والذي كُلّفت بإنجازه لجنة ملكية (٢٠٠٤)، هي فكرة ممتازة في حالة أن انتخابها سيكون إلى جانب انتخاب برلمان وطني. ومن دون ذلك، فإن تقسيم المملكة إلى ثلاثة أقاليم لكلٍّ منها مجلس منتخَب، يحوّل الدولة الأردنية إلى دولة فدرالية مكونة من ثلاثة كيانات سياسية.

لقد تكونت الدولة الأردنية، بالأساس، من اجتماع ثلاث محافظات رئيسة (الشمال والوسط والجنوب) على مشروع أطلقه الوطنيون الأردنيون، العام ١٩٢٠ لبناء "رابطة مدنية للعشّ الصغير" على حد تعبير علي خلقي الشرايري.

وقد لعبت الإمارة، ومن ثم المملكة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، دوراً رئيساً خلال الثمانين عاماً الماضية، في درء الحساسيات القديمة، وتأسيس شخصية وطنية أردنية واحدة. وهناك خشية من أن تقسيم المملكة إلى مكوناتها الأولى قد تكون له نتائج سلبية في إعادة إحياء المناطقية والجهوية. وربما كان الأفضل اعتماد فكرة انتخاب برلمان خاص بكل محافظة، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الانتخابات العامة لبرلمان وطني.

إلى ذلك، هناك الخشية والقلق من أن يتحول "إقليم الوسط" -حيث توجد الكثافة الديموغرافية للاّجئين- إلى آلية توطين سياسي، ومن تحويله إلى دويلة يتحقق فيها مشروع سياسي خطير جداً، بحيث يتم تطبيق نظرية الدكتور عدنان أبو عودة في إنشاء فدرالية أردنية - فلسطينية على الأراضي الأردنية.

***

أما إذا كان التأكيد على الأقاليم لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبالإمكان -بل من الضروري- تقسيم الأقاليم حسب المطوّرات التنموية. فـ"الأغوار"، مثلاً، إقليم تنموي، وهو يقع في الشمال والوسط والجنوب، ولكن

احتياجاته الاقتصادية والاجتماعية متشابهة. كذلك، فإن البادية، وهي تقع أيضاً في الشمال والوسط والجنوب، تشكّل إقليماً تنموياً خاصاً.

كذلك، فإن مناطق بني حميدة -مثلاً- تشكل إقليماً تنموياً خاصاً، ومثلها جبل عجلون -بإمكاناته السياحية المعطّلة- إلخ. أي أن اعتماد مبدأ الأقاليم على أسس تنموية، يستبعد التقسيم الثلاثي إلى شمال ووسط وجنوب، بكل الظلال السياسية لهكذا تقسيم، ويرتبط بالاحتياجات الفعلية القائمة على أسس اقتصادية واجتماعية.. إلخ.

***

في ربيع ٢٠٠٥، كانت الضغوط الخارجية، تضع النظامَ السياسي الأردني أمام استحقاق التغيير الذي يمكن مواجهته في خيارين:

الخيار الأول: الانتقال إلى الديمقراطية بصفتها آلية للتوطين السياسي النهائي للاجئين والنازحين، أي في سياق التسوية الأميركية-الإسرائيلية المطروحة لتفكيك القضية الفلسطينية وتصفيتها. وهو ما يتطلب تفكيك الكيان الوطني الأردني وتصفيته لحساب صيغة طوائفية ولامركزية في الأردن.

الخيار الثاني: الانتقال إلى الديمقراطية بصفتها آلية وطنية-تنموية. وهو ما يتطلب الإسراع في ما سُمّي "العودة السياسية" للاجئين والنازحين. وهذه صيغة واقعية تعترف للفلسطينيين في الأردن بحقوق الإقامة والحقوق المدنية الأخرى ما عدا الحقوق السياسية التي ينبغي ممارستها في فلسطين، من خلال تنظيم مشاركة فلسطينيي الشتات (ومنهم فلسطينيو الأردن) في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية.

هذان الخياران هما اللذان كانا مطروحَين موضوعياً. الخيار الأول، الأقوى، مدعوم من قبل الولايات المتحدة وقوى محلية لها مصلحة في إتمامه؛ بينما الخيار الثاني، الأضعف، هو خيار الحركة الوطنية الأردنية التي تتبلور تحت شعار "نعم

للديمقراطية، لا للتوطين"، وتسعى إلى الحفاظ على الدولة الوطنية الأردنية ومؤسساتها وهويتها في صيغة ديمقراطية أصبحت ضرورة ملحّة.

وهناك، بالطبع، الخيار الثالث الممارَس اللاواقعي الذي يحاول تأجيل الاستحقاق الديمقراطي، والالتفاف على راهنيته، واستهلاك الوقت في صيغ مؤقتة انتظارية.

لقد كان استحقاق التغيير السياسي مطروحاً بقوة منذ صيف العام ٢٠٠٣ -أي بعيد الحرب الأميركية الاستعمارية على العراق- وتمت الاستجابة له جزئياً في صيغ استهلاكية تجلّت في انتخابات نيابية غير سياسية، وتشكيل حكومة فيصل الفايز، تحت شعار "التنمية السياسية".

وقد أطلق الفايز، كما أشرت سابقاً، حملة علاقات عامة واسعة النطاق، وبدأت حكومته حوارات استهلكت عاماً كاملاً، وانتهت بالتراجع عن شعار "التنمية السياسية" لصالح "التنمية الإدارية". ورافق ذلك، بالطبع، تعديل في التشكيلة الوزارية أخرج منها العنصر الإصلاحي الوحيد (وزير التنمية السياسية محمد داودية)، وإطلاق البرنامج الأمني داخلياً من خلال تغوّل وزارة الداخلية، وبرنامج التقرب من إسرائيل، والتمادي في دبلوماسية متأمركة قادها وزير الخارجية هاني الملقي.

وقد انتهى ذلك إلى التأزيم المحلي والإقليمي، والفشل حين أعلنت الولايات المتحدة على لسان وزيرة الخارجية كوندليزا رايس، اعتراضها على السياستين الداخلية والخارجية للحكومة الأردنية، وإلحاحها على أولوية الإصلاح السياسي.

ويجب، هنا، ملاحظة أن صيغة "التنمية الإدارية" كانت محاولة من البيروقراطية الأردنية للإجابة عن سؤال التوطين السياسي من خلال الإدماج الإداري للاجئين والنازحين، بديلاً عن الإدماج السياسي في آلية ديمقراطية. وقد انتهت هذه الإجابة إلى التأزم والفشل.

مع فيصل الفايز، جرى استهلاك سنة وخمسة أشهر من دون التقدم خطوة واحدة على طريق التغيير السياسي. وكانت حكومته مثالاً على الصيغة الانتظارية

وإدارة الفراغ. وتلك صيغة سلبية وإدارة تأزيم أكثر منها إدارة أزمة.

حكومة بدران

... وقد أصبح واضحاً منذ استقالة وزير التخطيط باسم عوض الله -الذي يمثّل عند الأميركيين عنواناً "إصلاحياً"- من حكومة الفايز، وفشل المواجهة مع النقابات المهنية، وكذلك فشل الدبلوماسية الأردنية في القمة العربية بالجزائر (آذار ٢٠٠٥)، وحصيلة لقاءات الملك عبدالله في الولايات المتحدة (ربيع ٢٠٠٥)، أن حكومة فيصل الفايز هي قيد الترحيل. وكانت هناك بدائل عديدة متداوَلة. ولكن انتهى الأمر إلى مفاجأة بتكليف الدكتور عدنان بدران (الأكاديمي، ابن الـ٦٩ عاماً) تشكيلَ حكومة إصلاحية (٧ نيسان ٢٠٠٥).

***

والانطباع الأول، إن الأمر لا يعدو عن كونه صيغةً أخرى لاستهلاك الوقت، فالدكتور بدران كان على مشارف السبعين حين جرى تكليفه، وقد جاء إلى رأس الحكومة من خارج الحياة السياسيّة. كما إن المعروف عنه أنه لم يكن مرتبطاً باتجاه سياسي. وحين يقال إنه "ليبرالي" أو "إصلاحي"، فإن ذلك لم يكن يشير إلى أننا أمام فعالية إصلاحية أو مناضل ليبرالي، بل وحسْب إلى أكاديمي لديه أفكار عامة فضفاضة من دون أن تكون لديه إجابات متبلورة عن الأسئلة السياسية المطروحة، وهذه مفارقة.

المفارقة الثانية هي افتقار الليبراليين إلى العناصر الشابة، بحيث يتم اللجوء إلى إصلاحي على مشارف السبعين!

والمفارقة الثالثة هي أن الحدث الأبرز في تاريخ هذا الليبرالي، هو الصدام العنيف الذي حصل أثناء رئاسته لجامعة اليرموك (١٩٨٦) مع الطلاب. وكانت نتيجته مقتل بعضهم وجرح آخرين واعتقال العشرات من داخل الجامعة وخارجها،

وتأزيم الحياة السياسية في البلد.

وأحداث اليرموك لسنة ١٩٨٦، هي عنوان فشل إداري كبير، مثلما هي عنوان لنزعة استبدادية وأمنية، وقد يكون د.بدران سيىء الحظ بارتباط اسمه بتلك الأحداث. ولكنه يظل، بحكم رئاسته للجامعة وقتذاك، مسؤولاً. ويظل فشله الإداري في إدارة الحوار مع الطلاب ومطالبهم، يلاحقه.

ومن المؤكد أن أحداث اليرموك لسنة ١٩٨٦، صاغت حياة الرجل لاحقاً. فعلى الرغم من توزيره مرتين للزراعة والتربية والتعليم (١٩٨٩-١٩٩٠) فقد ظل الرجل غائباً عن الحياة العامة، معتكفاً عن المداخلات في الشؤون العامة، ومكتفياً بإدارته لمهرجان جرش.. وجامعة خاصة مميزة، ربما أنه أراد من خلال إدارتها بطريقة مرنة وديناميكية، التعويضَ عن مأساة اليرموك ١٩٨٦. أو ربما كانت ليبراليته لا تظهر إلاّ في القطاع الخاص.

على كل حال، كان الرجل غائباً. وقد كبر وهو غائب.. ثم هبط فجأة من الغياب الكامل إلى موقع قيادة الإصلاح السياسي في الدوار الرابع!!!

***

... غير أن كل ذلك يظل في الدرجة الثانية -وربما الثالثة- من الأهمية. فالنقطة الجوهرية في ترئيس د.بدران، أن هذا الترئيس تم بالطرق التقليدية، وفي سياق غير سياسي، ومشاورات محصورة جداً أو سرية.. بحيث أن تسميته رئيساً للوزراء، كانت خارج التوقعات إطلاقاً، وعبارة عن مفاجأة كاملة.

... ولقد كان الأمل أن يأتي تشكيل الحكومة الجديدة، الإصلاحية، بطريقة سياسية إصلاحية، في سيناريو بسيط، ولكنه يختصر ٥٠ بالمئة من مهمات الإصلاح السياسي في الأردن.

وكان السيناريو المأمول كالتالي:

- إعلان استقالة حكومة فيصل الفايز، وتكليفها تصريف الأعمال.

- إجراء مشاورات نيابية وحزبية (تأخذ مداها) لتسمية رئيس للوزراء، والاتفاق على الخطوط العامة لبرنامج الحكومة الجديدة.

- تكليف الرئيس الذي تسمّيه الأغلبية النيابية، وانخراطه في مشاورات نيابية وحزبية لتسمية الوزراء والمناصب الأساسية وبرنامج الحكومة.

- تشكيل الوزارة.

بوساطة سيناريو كهذا، كان يمكن -في أسبوع- قطع أشواط طويلة من الإصلاح السياسي، ولكانت البلاد حصلت على حكومة إصلاحية فعلاً، من حيث أنها مشكّلة وفقاً للآليات الدستورية الديمقراطية، ومن حيث أنها تعبّر عن توافق وطني، ومن حيث أنها قادرة، بالتالي، على إدارة الحوار الوطني المطلوب للانتقال إلى الديمقراطية.

***

... غير أن طريقة ترئيس د.بدران، التقليدية جداً، والمفاجئة جداً، لم تشكل فرصة للتفاؤل حول مستقبل المسار الديمقراطي في الأردن. والمفاجأة كانت، بحد ذاتها، تعبيراً عن تغييب السياسة، وعدم الاعتراف بقواعد اللعبة السياسية، بل وعدم الاعتراف بالحياة السياسية، والسياسيين (نواباً وحزبيين ومراقبين..)، فهؤلاء، جميعاً، كانوا في حالة دهشة أشعرتهم بأنهم "خارج اللعبة" تماماً مثل سائر المواطنين.

...ولذلك، فإن حكومة د.عدنان بدران، لم تنجح إلاّ في استهلاك المزيد من الوقت الثمين، من دون تحقيق خطوة واحدة إلى الأمام.

تشكيلة الحكومة البدرانية

وبعد الترئيس المفاجئ للدكتور بدران، جاءت التشكيلة الحكومية، مفاجأة

"سوداء" هي أيضاً:

– فالوزير باسم عوض الله، الذي خرج من حكومة الرئيس فيصل الفايز، تحت ضغوط نيابية وحزبية وصحافية، عاد إلى حكومة د.بدران، أقوى من أي وقت سابق، ليقود فريقاً اقتصادياً "منسجماً" يعدّ للأردن برنامجاً إصلاحياً لا يكتفي بتفكيك الدور الاقتصادي–الاجتماعي للدولة، بل يريد تفكيك البنية الاجتماعية الأردنية نفسها، وإعادة تركيبها بحيث تهمّش القواعد الاجتماعية–السياسية التقليدية للدولة الأردنية (مثلما فعل بريمر مع العرب السنّة في العراق) لمصلحة ائتلاف من نخب رجال الأعمال الكمبرادوريين والمنظمات غير الحكومية (ذات التمويل الأجنبي) و"النساء"، بدعم من الأخوان المسلمين الذين تورطوا، كلياً، في تفاهم استراتيجي مع الاستعمار الأميركي.. حول التوطين السياسي للاجئين والنازحين في الأردن.

– وباسم عوض الله هو الرئيس الفعلي للحكومة البدرانية. وهو الذي شكّلها، بالتعاون مع حليفه وزير البلاط، في حينه، مروان المعشر، وبكلمة يمكن القول إن الفريق "الليبرالي" الكمبرادوري قد توصل إلى الاستيلاء الكامل على السلطة التنفيذية، بصلاحيات تنفيذ مشروع الإصلاح الأميركي، متحالفاً، هذه المرة، مع الأخوان المسلمين.

– وباسم عوض الله كان قد استفاد من فترة خروجه من وزارة الفايز، لترتيب حملة إعلامية شعواء على الأردن، وعلى الملك عبدالله، في الصحافة الأميركية. بل إن مجلة "نيوزويك" (الأسبوع الثالث من آذار ٢٠٠٥) قد هاجمت الملك عبدالله بأنه غير جادّ في الإصلاح لسببين؛ الأول: إخراج باسم عوض الله من الوزارة. والثاني: "مشروع قانون النقابات المهنية.."، ما يدعو للجزم بأن التفاهم بين "عوض الله" و"الأخوان المسلمين"، كان قد تم، مباشرةً، أو بوساطة الأميركيين مسبقاً، في سياق استراتيجي هدفه إنجاز التوطين السياسي للاجئين والنازحين في الأردن، على أساس تحويل البلد كله إلى وطن بديل و"منطقة حرة" ديموغرافياً

واقتصادياً.

– والقراءة المدققة للهجمات الشرسة على "المحافظين" الأردنيين في الصحافة الأميركية (آذار ٢٠٠٥)، تكشف عن حجم الضغوط التي تمت ممارستها على القيادة الأردنية من أجل تسليم مقاليد "الإصلاح" للفريق الكمبرادوري المرتبط بالمحافظين الجدد في الولايات المتحدة.

و"الإصلاح" الأميركي في الأردن، يشتمل على جانبَين؛ الأول اقتصادي، يسعى إلى الإطلاق الشامل لحرية التجارة، وإلغاء كل أشكال العدالة الاجتماعية، وتعديل القوانين لمصلحة الأغنياء والنخب الجديدة، وتهميش القوى الاجتماعية الأردنية (المحافظات والعشائر)، وتحسين شروط منافسة السلع والخدمات الأميركية في السوق الأردنية. والثاني: التوطين.

وتجدر الإشارة، هنا، على سبيل المثال لا الحصر، إلى تعديل الجمارك على السيارات (ربيع ٢٠٠٥)، بحيث تزيد على السيارات الصغيرة وتنخفض على الكبيرة، ما يمثل انحيازاً طبقياً لمصلحة الأغنياء ولمصلحة السيارات الأميركية، ويرفع فاتورة استهلاك النفط على الميزانية الأردنية.

ومثال آخر أشدّ قسوة يتمثل في مشروع قانون الضريبة الموحّدة على الدخل، والذي يسعى إلى فرض نسبة ضريبية موحّدة على جميع الدخول بغضّ النظر عن أحجامها. فيدفع الموظف الكادح للخزينة مثلما يدفع المليونير! ويتم بالتالي إلغاء الضريبة التصاعدية على الدخل، وهي التي تكفل شيئاً من العدالة الاجتماعية.

والحال هذه، يبدو الأمر سائراً باتجاه تحطيم كل الأسس الاجتماعية الوطنية، وتهميش الأغلبية اقتصادياً على أسس رأسمالية متوحشة وفوضى اجتماعية شاملة، وتحويل الأردنيين إلى فقراء يتلقّون المساعدات الخيرية. وهذا المنظور يتوافق، بلا شك، مع رؤية الأخوان المسلمين.

ومن الناحية السياسية، أراد فريق عوض الله، "إصلاح" البنية الاجتماعية الأردنية، عن طريق تهميش القواعد الاجتماعية الأردنية، وتقسيمها جهوياً،

وتحطيم الوطنية الأردنية، وإتاحة الفرصة لإطلاق عملية التوطين السياسي والوطن البديل.

في هذا السياق، من الممكن فهم إقصاء تمثيل الكرك ومحافظات الجنوب والبادية من التشكيلة الوزارية لحكومة د.بدران، لحساب اللاجئين والنازحين والأقليات والنساء. وقد جاء هذا الإقصاء متعمداً وسياسياً، ويستهدف توجيه ضربة إلى قلب الأردن التقليدي.

هو، إذن، أخطر تحالف معاد للأردن في تاريخه كله:

تحالف الكمبرادور المتأمرك والأخوان المسلمين. وهو يستهدف التفكيك النهائي للدولة الأردنية، وإعادة تركيبها ضمن المشروع الأميركي لـ"الاصلاح"، الذي ينظر إلى الأردن بصفته "منطقة حرة" للتوطين السياسي للاجئين والنازحين، الحاليين والقادمين، ومركزاً للبورجوازية الفلسطينية على أساس الأولوية المطلقة لمصالح الكمبرادور، وتهميش القسم الرئيس من الشعب الأردني، وتحويله إلى مشردين داخل وطنهم.

وهو، في النهاية، المشروع نفسه الذي عمل الأميركيون ويعملون على تنفيذه في العراق. إنه يذكّر بقرارات ودستور "بريمر" في العراق.

وثيقة الرفض البرلمانية

لم يكن مضمون تشكيل حكومة عدنان بدران، خافياً على القوى التقليدية والشعبية. وقد تجسّدت اتجاهات الرفض إزاء هذه الحكومة، في وثيقة برلمانية، تالياً نصّها:

"بسم اللّه الرحمن الرحيم
الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين
بيان صادر عن نواب الشعب

وبعد،

فقد تداعى النواب الموقّعون أدناه وتدارسوا آلية تشكيل الحكومة الجديدة والذي جاء استمراراً لنهج تشكيل الحكومات الذي أمعن في تجاهل مجلس النواب وإرادة نواب الأمة الذين لا تغدو الحكومةُ حكومةً بغير ثقتهم، ولا تملك الاستمرار في مهامها بغير إرادتهم.

لقد أصبح أسلوب تشكيل الحكومات في بلدنا أشبه بقدر هابط لا يستطيع أحد التنبؤ به، ولا يملك نواب الشعب توقّع طبيعة الحكومات، ولا طبيعة المرحلة التي تكلَّف الحكومة بقيادة الدولة فيها، الأمر الذي أحدث خللاً واضحاً في نص الدستور وروحه، حيث نص الدستور الأردني في مادته الأولى على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي.

ومما زاد الأمر سوءاً أن تشكيل هذه الحكومة جاء مخالفاً لتطلّعات الشعب الأردني وممثّليه، وبناءً عليه فإن النوّاب الموقّعين أدناه يعلنون موقفهم الذي يصارح الشعب الأردني بأن هذه الحكومة بتشكيلتها الحالية سوف لن تحظى بثقتنا، نظراً لكثير من الاعتبارات التي تتلخص فيما يلي:

١- إغفال إرادة نواب الشعب وعدم التشاور معهم أثناء تشكيل الحكومة، ما يجعل من دور مجلس النواب دوراً هامشياً، ويُخرجه من موقعه الدستوري الفاعل.

٢- تعكس تشكيلة الحكومة الحالية تحدّياً سافراً لإرادة نواب الشعب ومشاعره، حيث تحوي الحكومة الحالية وزراء أزّموا العلاقة بين الحكومة السابقة والبرلمان، فما معنى عودتهم بقوة في تشكيلة الحكومة الحالية غير أنها لا تقيم وزناً لإرادة نواب الأمة.

٣- إن ما يعكس الاضطراب والتناقض هو تشكيلة هذه الحكومة المخالفة للتوجهات الملكية تجاه تنمية سياسة الأقاليم وتطويرها، حيث جاءت هذه الحكومة متجاهلةً أقاليم البادية والجنوب، وهي التي تحوي من الكفاءات ما يعادل الأكفياء من أعضاء هذه الحكومة إن لم تزد عليها. إن المؤلم في هذه العملية ليس استثناء إقليم بعينه بقدر ما هو وراء هذا الاستثناء أو التجاهل من سواء نوايا وطمس هوية.

٤- إن استعراضنا للفريق الاقتصادي في تشكيلة الحكومة يشير إلى أنه أُسند إلى

مجموعة ليس لها علاقة ولا تماسّ بهموم الشعب الأردني، فضلاً عن أنها تجهل واقعه وجغرافيته بباديته وأريافه ومخيماته، فكيف بهم يكلَّفون بحل مشكلاته والتصدّي لهمومه والتخطيط لمستقبل أجياله؟

٥- إننا نرى أن المستهدَف بأسلوب التشكيل، كما هو الشأن في التشكيلات السابقة، هو هيبة الدولة الأردنية وهوية هذا الشعب الأردني الذي قامت على أكتافه الدولة والتي أصبح يرتع بخيراتها حفنةٌ من الانتهازيين الفاسدين الذين أثروا على حساب هذا الشعب، وإن سلبيات عدم تمثيل شعبنا إنما تهدف إلى بذر الشك وزعزعة الولاء.

٦- إن من أهم المخاطر التي تتهدد هذا الوطن، هو ضرب الوحدة الوطنية لهذا الشعب إلى جانب سياسة التوطين وطمس الهوية الأردنية تماماً، إلى جانب طمس الهوية الفلسطينية. وإن استثناء شرائح واسعة من هذا الشعب بباديته وأريافه ومخيماته وأقاليمه التي تشكل أركاناً رئيسة في دعامة هذا النظام إنما تصبّ في سياق هذه المخاطر.

٧- إننا نشعر بأن كثيراً من الممارسات، سواء في تشكيل الحكومات أو في ممارساتها، ليس موجَّهاً ضد مصالح شعبنا فقط، بل هو طعنة في ظهر النظام ووحدة شعبنا ومستقبل الدولة الأردنية، ونحن، إذ نعلن تأييدنا المطلق لجلالة الملك المعظم، ليملؤنا الإيمان والثقة بجلالته وبقدرته على تصويب كل اعوجاج.

إن إحساسنا بالمسؤولية تجاه شعبنا الذي شرفنا بتمثيله وحرصنا على تحقيق مصالحه وحفظ مستقبل أجياله دفعنا إلى التداعي نحن نواب هذا الشعب وممثليه والمعبّرين عن إرادته لنصدر بياننا هذا معلنين موقفنا صريحاً جلياً إبراءً للذمة واستشعاراً بجسامة المسؤولية. واللّه ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سبيل الرشاد.

حفظ اللّه الأردن، وحفظ شعبه حراً عزيزاً تحت ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبداللّه الثاني بن الحسين المعظم".

تقادم أسلوب التشكيل

بالرغم من استرضاء محافظات الجنوب والبادية –التي استُثنيت من التشكيلة

الأولى للوزارة البدرانية- فإن بيان النواب الثمانية والأربعين، ظل يُلقي بظلاله السياسية على حكومة عدنان بدران. فالتمثيل الشكلي للمحافظات، ليس هو المشكلة الرئيسة، بل تمثيل المصالح والاتجاهات الاجتماعية - السياسية في هذه المحافظات، أي بكلمة: تمثيل المجتمع الأردني هو المشكلة الرئيسة التي تبحث عن حل أصبح الوصول إليه ضرورة مطلقة.

لقد تقادم أسلوب تشكيل الوزارات الأردنية -ليس فقط، بسبب الضغوط الإقليمية والدولية- ولكن لأنه لم يعد ممكناً التعبير عن ميزان القوى الاجتماعي - السياسي في الحكومات من دون الآليات الديمقراطية. لماذا؟ لأن الاستحقاقات المطروحة هي استحقاقات استراتيجية تتعلق ببنية الدولة، وتركيبتها الاجتماعية، والاقتصاد الوطني وأولوياته، ومعالجة نتائج الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وغير ذلك من الاستحقاقات التي تحتاج إلى تفويض وطني ليس ممكناً من دون إصلاحات دستورية وتشريعية ديمقراطية. وكذلك إصلاح النظام الانتخابي المعمول به، بما يتيح تشكيل حكومات تمثّل الأردنيين سياسياً، وتحظى بتفويضهم ودعمهم لمعالجة الملفات الكبرى العالقة.

في حكومة عدنان بدران، حصلت "المجموعة الاقتصادية" بقيادة باسم عوض الله، على حصة كاملة في التشكيلة والقرار، وقد يكون د.بدران أكثر انسجاماً - من حيث الرؤية - معها، مما كان عليه الحال في حكومَتَي علي أبو الراغب وفيصل الفايز. لكن "المجموعة الاقتصادية" ببرنامجها الجذري الهادف إلى لبرلة الاقتصاد والمجتمع الأردنيين، وتغييرهما بالكامل على أسس كمبرادورية، سوف تواجه العقبات نفسها في الحكومة البدرانية. لأنه لا يمكن لبرلة الاقتصاد والمجتمع من دون لبرلة السياسة، ولم يعد ممكناً تغيير المجتمعات من دون تفويض منها، من دون الإجماع الوطني على البرامج الاقتصادية - الاجتماعية. فما بالك إذا كان الأمر يتعلق بصميم التركيبة الوطنية للدولة؟!

لقد استخدمت "المجموعة الاقتصادية" قوة الإدارة طوال السنوات الخمس

الفائتة، في القيام بإجراءات، وتشغيل برامج مختلفة، والإنفاق عليها، والدعاية لها. ولكنها لم تتقدم خطوة إيجابية واحدة نحو تحقيق اختراق اقتصادي رئيس، أو تغيير المعادلات الاجتماعية، أو تغيير ثقافة العمل، أو تحسين شروط الإنتاج، أو تعزيز الوضع التنافسي للاقتصاد الوطني، الذي نما بسبب ظروف إقليمية طارئة، مؤقتة وغير أصيلة، ولصالح الفئات المالية والعقارية على حساب الأكثرية من الفقراء والكادحين والفئات الوسطى، بل وعلى حساب أقسام من البورجوازية الصناعية والزراعية والخدمية.

وعلى افتراض حُسْن النوايا لدى "المجموعة الاقتصادية" من حيث أنها تريد، ليس، فقط، تفكيك البنية الوطنية الأردنية، ولكن، أيضاً، إعادة تركيبها على أسس اقتصادية أكثر فعالية. فهل تعتقد هذه "المجموعة" أنها تستطيع ذلك من دون تفويض المجتمع ودعمه؟! وهل هناك معيار للتفويض سوى صندوق الاقتراع؟!

في انتخابات حرة تمثيلية، لن تحصل "المجموعة الاقتصادية" على أصوات كافية لاحتلال هذا العدد من المقاعد الوزارية، ولا على تفويض لبرنامجها الاجتماعي - السياسي. فهل يدّعون العكس؟ فَلِمَ يتأخرون بالتوجه إلى الصناديق إذن! إن هذه المشكلة دائرية خارج الآليات الديمقراطية التي لا تقتصر، بالطبع، على الانتخابات، بل تتضمن مفاوضات اجتماعية معقّدة للتوصل إلى تفاهمات. وكذلك، إلى إطلاق (وعدم تقييد) حرية التنظيم السياسي والنقابي وحرية الاجتماعات والإضرابات... إلخ، بحيث تتمكن قوة العمل من الدفاع عن مصالحها بإزاء قوة الرأسمال.

بالوسائل الإدارية والإنفاق الحكومي والدعاية، يمكن لمجموعة صغيرة من دون قاعدة اجتماعية، أن تستولي على القرار، وتمرر "برامج التفكيك"، ولكنها ستواجه، على الفور، معارضة وطنية ذات شرعية أساسية، ولا يستصغر من شأنها وصفُها بأنها "محافظة". فكل وطني مخلص هو محافظ من حيث أنه يريد الحفاظ على البنية الوطنية من التفكك والانحلال، فالتقدمي يهدم ويبني في سياق وطني -

شعبي. وهو لن يظفر بالنجاح إذا لم يَحْظَ بالتفويض من الإجماع الوطني، وهذا لا يحصل بالقوة أو التجاهل، بل، فقط، بالوسائل الديمقراطية.

اختطاف القرار بوسائل إدارية

الإنفاق بالعجز -المغطّى بالقروض وبعض المنح- سياسة معهودة في الأردن، شهدتها البلاد، خصوصاً، في الثمانينيات، وهي التي أدت إلى انفجار أزمة المديونية وانهيار الدينار في العام ١٩٨٨، وأدت إلى هبة نيسان ١٩٨٩، واضطرار البلد إلى الخضوع إلى برنامج التصحيح الاقتصادي بإشراف صندوق النقد الدولي لمدة ١٥ عاماً، قاست خلالها جماهير الفقراء، وخصوصاً في الأرياف، من التقشف الحكومي في المشاريع العامة، ورفع الدعم عن السلع الأساسية -ومنها الخبز- ما أدى إلى تراجع الإنفاق الرأسمالي للحكومة المركزية، وخصخصة المؤسسات، وتقليص فرص العمل، وانتشار البطالة والفقر، وهي المشاكل المزمنة التي ما تزال تعانيها البلاد، مقابل النجاح في ضبط وتحسين الاستقرار المالي والنقدي. ولقد أصبح هذا النجاح مهدداً بفضل استراتيجية "المجموعة الاقتصادية" التي سيطرت على القرار الحكومي.

إنها، عملياً، حقبة ثمانينيات أخرى. مع فارق أن الإنفاق بالعجز والاقتراض كان هدفه -في السابق- إنشاء البنى التحتية، والتوسع في مشاريع القطاع العام، وخلق فرص العمل، ودعم السلع الأساسية، وتحسين الخدمات العامة (الصحة والتعليم.. إلخ)، في حين أن "المجموعة الاقتصادية"، اليوم، تعمل بالعكس، لحساب الفئات الكمبرادورية؛ الوكيل المحلي للمصالح الأجنبية.

واصلت "المجموعة الاقتصادية" بقيادة الدكتور باسم عوض الله، استراتيجية تعظيم الإنفاق بالعجز، وتغطيته بالقروض والمنح المأمولة التي تتلاشى شيئاً فشيئاً لتحلّ محلّها القروض. وكانت هذه هي استراتيجية الوزير عوض الله في وزارة التخطيط، حين كان يقتطع قسماً من الموازنة العامة للإنفاق غير المنضبط على

مشاريع مختلفة، ويؤمّن لبعضها الآخر، قروضاً، ويأمل، من خلال حملة علاقات عامة مكلفة غالباً، الحصولَ على منح. وكان يختلف دائماً مع وزراء المالية الذين يكبحون جماحه.

أصبح الدكتور عوض الله، وزيراً للمالية، وقيادياً رئيساً في حكومة عدنان بدران، بغية تطبيق استراتيجيته من دون منغّصات أو عقبات. ولم يكن الأمر يحتاج إلى وقت طويل قبل أن تتفاقم، مرة أخرى، أزمة المديونية العامة التي لم يستطع الأردن أن يتخلّص من أعبائها التي تستهلك ثلث الموازنة، حتى الآن. وتشتمل هذه الاستراتيجية على جملة إجراءات فرعّية: أولاً، زيادة الضرائب على الطبقات الشعبية والمتوسطة؛ ثانياً، رفع الدعم عن كل السلع والخدمات نهائياً، بما فيها المحروقات، ما يعني زيادة الأسعار بصورة أوتوماتيكية، وربما بحسابات هندسية؛ ثالثاً، إعادة هيكلة الضمان الاجتماعي لجهة زيادة مدة الخدمة وتخفيض الرواتب التقاعدية.. إلخ، وإنجاز الخصخصة نهائياً. والهدف من كل ذلك، تأمين الأموال اللازمة للإنفاق على ثلاثة أنواع من المشاريع، هي:

١- تقديم المزيد من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، على حساب الاقتصاد الوطني والخزينة.

٢- التحول الاقتصادي - الاجتماعي. وهدفه تغيير البنية الاجتماعية الأردنية عبر لبرلة فئات اجتماعية، وتنفيعها بصورة منهجية، بهدف بثّ أفكار وتصورات ليبرالية كمبرادورية على الصعيد الاجتماعي. ولا يستهدف هذا المشروع، "زيادة الإنتاجية" أو "إعادة التدريب" أو دعم المشاريع الصغيرة، بل تمويل شبكة من المؤسسات والموظفين والأوساط الاجتماعية المرتبطة به. وفي أحسن الأحوال، فالفكرة الأساسية هي تكليف الخزينة إعادة تدريب قوة العمل لصالح المستثمرين الأجانب.

٣- المشاريع الدعائية، مثلما هو الحال في سلسلة الحملات الدعائية الخاصة بـ"أهل العزم" و"الأردن أولاً" وسواهما، وتمويل المنظمات غير الحكومية ذات

التوجه الليبرالي الكمبرادوري، وكذلك تنفيع أوساط إعلامية وسياسّية، وجذبها إلى خدمة مشروع اللبرلة.

وهذا هو ما يسمّى، عموماً، بمشروع "الإصلاح" الذي يستهدف تفكيك البنية الاجتماعية والثقافة التقليدية، وخلق قواعد اجتماعية - سياسية للكمبرادور بوسائل مالية - غير سياسية. وهذا كله برنامج أجنبي-أميركي بالأساس- يستورده الكمبرادور، ويموّله من الخزينة ومن جيوب الفقراء والطبقة الوسطى (بالضرائب وتراجع الخدمات العامة واختراع مشاريع لتنفيع المستوردين والشركات الأجنبية من دون دراسة الاحتياجات المحلية.. إلخ).

وبالطبع، لا يجدر تأييد سياسة صندوق النقد الدولي بالتقشف، وإخضاع الاقتصاد الوطني كله لسداد المديونية، وتخفيض العجز.. إلخ. بل بالعكس؛ أي تبنّي سياسة التوسع المنضبط بالإنفاق العام على مشاريع إنتاجية وطنية كبرى يتضافر في تمويلها القطاعان العام والخاص، وتستخدم قوة العمل المعطّلة، وتستفيد من الإمكانات المحلية، في صيغة تنموية وطنية تقوم على إحياء القطاع العام، ودمقرطته، وتحويله إلى قطاع ديناميكي يعمل وفق المبادىء الاقتصادية. لكن التوسع في الإنفاق على مشاريع اللبرلة العقائدية، سوف يفاقم مشكلة المديونية العامة، من دون أن يعطي فرصة للتقدم خطوة تنموية واحدة، بما في ذلك العجز عن توفير فرص العمل أو تحسين الخدمات العامة.. إلخ، بحيث ينذر، في النهاية، باحتمال انفجار الأزمة الاقتصادية على نحو أشدّ مما كان في العام ١٩٨٨.

لذلك يجري الاعتراض على استراتيجية ما يسمّى "المجموعة الاقتصادية"، والتحذير من انعكاساتها على الاقتصاد الوطني والبنية الاجتماعية والثقافة الوطنية.

دروس وتطورات نوعية

بالخلاصة، شهدت الحياة السياسية الأردنية، تطورات نوعية، مع وزارة بدران، تمثلت في الآتي:

١- تشكيل حكومة تمثل الليبرالية الاقتصادية الشاملة من دون أية شراكة أو تفاهم مع القوى الاجتماعية السياسية التقليدية التي تمثل لحمة النظام السياسي الأردني، ومن دون مراعاة موازين القوى الداخلية. وقد انطلقت هذه الحكومة، مع ذلك، إلى تنفيذ برنامجها.

٢- وقد تشكلت هذه الحكومة -بمضمونها وأشخاصها- في سياق تسوية -ربما مؤقتة- مع الضغوط الدولية.

٣- وبمحصلة هذه المعادلة حدث فراغ سياسي، ملأته الكتلة النيابية الموقّعة على بيان الـ(٤٨)، والسبب الرئيس في تماسك هذه الكتلة، وتبلور نبرتها السياسية، هو شعورها بأنها تشكل المحور الداخلي للسياسة المحلية.. ومن هنا، جاء إلحاح أعضائها -الذين كانوا قاطعوا الرئيس عدنان بدران- على أنهم يمثلون "الموالاة" -وليس "المعارضة"!- أي، أنهم كانوا يشعرون -بقوة- أنهم، باعتصامهم المعارض، يمثلون النظام السياسي الأردني، أكثر مما تمثله الحكومة البدرانية.

٤- "المعارضة" القديمة المتمحورة حول الأخوان المسلمين، في مجلس النواب والشارع السياسي، تفككت، حضوراً وخطاباً، لصالح تفاهم سياسي عميق مع الحكومة البدرانية. وبدا المشهد كالتالي: إنه كلما ازدادت العزلة السياسية حول حكومة بدران، وازداد معارضوها، ازداد احتياجها للأخوان المسلمين، في المجلس النيابي وفي الشارع.

٥- الغزل الذي قام بين كتلة عبدالرؤوف الروابدة وبين حكومة عدنان بدران، لم يفِدْ حكومة الأخير في شيء، ولم يفكّ عزلتها، ولكنه عزل تلك الكتلة عن سياقها السياسي. فإذا كانت المنافسة بين تيارَي عبدالهادي المجالي والروابدة، ممكنة في سياق تقليدي، فإن هذا السياق قد انكسر لصالح مستوى من الصراع الاجتماعي - السياسي لا يقبل الحياد والمناورة. المحايد والمناور يخسران، والمتشدد الجذري -سواء من المعسكر الليبرالي أو من المعسكر الوطني- هو الذي يكسب في النهاية.

٦- التطورات النوعية -التي مرّ ذكرها- لم تؤدِّ، في حقيقة الأمر، إلى حراك

سياسي جماهيري، ولكنها حرّكت الصحافة والنقاشات السياسية، بينما بقيت أغلبية المثقفين الأردنيين في حالة ترقّب وانتظار، عاجزين عن إدراك حقيقة أن الأسلوب القديم للصعود الفردي، لم يعد ممكناً، فعندما يحتدم الصراع الاجتماعي - السياسي، يصبح المثقف في مجابهة خيارات اجتماعية - سياسية حاسمة.

٧- ومع ذلك، برزت مؤشرات على تبلور تيارٍ سياسي مستحدَث في الحياة السياسية الأردنية، هو التيار الوطني الديمقراطي، الذي يعارض الليبراليين والتقليديين معاً، ويطالب بالحفاظ على كيان الدولة الوطنية، وتطويرها ديمقراطياً.

٨- في هذا السياق العام، تفكَّكَ مشروع إنشاء "التجمع الديمقراطي" الذي كان شكّله يساريون وليبراليون، مختلطون، إذ إن الانقسام المستجدّ المتصاعد في الحياة السياسية، أفقد ذلك التجمع، ركائزه السياسية.كذلك، أصبحت أحزاب "المعارضة اليسارية والقومية"، المنتمية إلى مظلة الأخوان المسلمين، على الهامش!

٩- حرية التجارة في الأردن، واسعة جداً، ومع ذلك بادرت حكومة د.عدنان بدران، إلى إجراءٍ أكثر ليبرالية، وهو إلغاء رخص الاستيراد نهائياً، بحيث لا يكون هناك قيد على المستوردات أبداً (الصادرات الأردنية، بالطبع، تظل محكومة بالمنافسة غير العادلة إقليمياً ودولياً). وعلى هذه الخلفية، لم يعد أحد ربما، يحتاج إلى ترخيص، من أي نوع، لممارسة العمل التجاري، خصوصاً وأن الإقليم كله في حالة حراك.

إشارات في الاتجاه نفسه

كانت هناك -وما تزال بالطبع- إشارات عديدة، متصاعدة، في الاتجاه نفسه:

أولاً: "النهج". وهو معروف بارتباطه الوثيق بمشروع "المحافظين الجدد" الحاكمين في واشنطن لـ"لشرق الأوسط الكبير"، وعنوانه: "اللا - استقرار

الخلاق". وهي عملية تنطوي على تفكيك الدول والمجتمعات إلى مكوناتها العائدة إلى ما قبل الدولة الوطنية، وإعادة تركيبها في "ديمقراطيات" زائفة، لا تسمح بتنظيم مشاركة الشعوب في القرار، ولكنها تنظم المنافسة و"الشراكة" بين الطوائف والإثنيات والمجاميع القبلية في بنيات مفككة تابعة. وهنا، مثال ساطع: "الأنموذج العراقي". فبالقوة الغاشمة والقتل الجماعي والاحتلال، جرى إنهاء السيادة، وحل المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية والجيش الوطني، وإشاعة الفوضى والنهب، ومن ثم بناء "ديمقراطية" لا تتخذ القرار -لأن القرار هو بيد المحتلين- ولا تنظم المنافسة بين تيارات سياسية -بل بين "الشيعة" و"السنّة" و"الأكراد"... إلخ.

وثانياً: هناك "أصحاب النهج"، وهم معروفون من قبل الأردنيين -وليسوا مكروهين لأشخاصهم، وإنما لأفكارهم وأساليبهم-، وقد جاء هؤلاء في قلب تشكيلة حكومية، تمكّنهم من "القرار" ولا يحد من نفوذهم وزراء ولا رئيس يتمتع برؤية مضادة أو قوة مضادة، بل رئيس أقرب إلى تصوراتهم.

وثالثاً: أعلن "النهج" و"أصحابه" -من داخل الحكومة وخارجها- صراحة، عن ضرورة "اغتنام الفرصة" في المنتدى الاقتصادي بالبحر الميت (أيار ٢٠٠٥) وعلى هامشه، في سلسلة مقالات – بيانات نشرتها الصحافة الأردنية، وكان أقواها وأصرحها ما كتبه الوزير السابق فواز الزعبي، وأثنى عليه، صراحةً، الوزير –في حينه- مروان المعشر. وفي المقال ذاك، خطة "الليبراليين الجدد" من دون قناع: تفكيك المؤسسات العامة -بما فيها الأمنية- وتعديل قانون الانتخابات العامة لضمان تمثيل كامل للاجئين، وأخيراً "حكومة منتخبة".

وكل ذلك، بالطبع، موضوع تحت يافطة "الديمقراطية"، ولكن، ومن دون تزويق، باعتبارها "ديمقراطية رجال الأعمال" الليبرالية الاقتصادية المتوحشة.

ورابعاً: الإجراءات. ومنها "التسهيلات" على الجسور، وإلغاء كل القيود على الحركة الديموغرافية من الضفة الغربية باتجاه الأردن. وكان أكثر من ١٥٠ ألف مواطن فلسطيني قد هاجروا إلى الأردن منذ العام ٢٠٠٠ على الرغم من القيود

المفروضة.. فما بالك بالذي كان سيحدث في ظل "التسهيلات".

وخامساً (وهو الأهم): هناك التجاهل السياسي والدستوري للبرلمان. وفي نظرة صوب العالم الديمقراطي، يمكن رؤية أن الفرنسيين صوّتوا ضد الدستور الأوروبي، فاستقالت الحكومة الفرنسية، وجاءت حكومة جديدة مهمتها استعادة ثقة الفرنسيين. لكن –في الأردن– تجاهلٌ لإعلان أغلبية برلمانية ساحقة –من قائمة الموقّعين الـ(٤٨) ومن خارجها– قرارها حجب الثقة عن الحكومة.. ومع ذلك، فإن الحكومة واصلت عملها، كأن شيئاً لم يحدث!

وسادساً: يكاد الإجماع الوطني ينعقد –من شتى المنابت والأصول والاتجاهات والفئات– على رفض "النهج" وأصحابه، ما عدا "الأخوان المسلمين" الذين بدا واضحاً أنهم يفقدون وزنهم جراء وقوفهم في المعسكر الخطأ..

***

ثم جاءت استقالة وزير مالية بدران، باسم عوض الله، ومن ثم تعديل الحكومة البدرانية، لتمثل تمريناً أولياً للنواب على ممارسة السياسة. لقد كان انتصاراً جزئياً للبرلمانية، وربما خطوة أولى على طريق العودة إلى مركزية المجلس النيابي في النظام السياسي الأردني.

لكن، خارج هذا الدرس، المفيد لكل الأطراف، فإن التعديل، بحد ذاته، لم ينقذ حكومة بدران، ولم يحسّن مضمونها السياسي أو صورتها الشعبية، فقد ظلت حكومة ضعيفة، بلا حضور في الشارع، ودون من يدافع عنها، ولا تضم فعاليات ممثلة للقوى الاجتماعية الرئيسة، ما عدا "الليبراليين الجدد". وهم الوحيدون الذين لهم برنامج، وسط تشكيلة من "الذوات". وطالما أن الشعب الأردني ينفر من تلك المجموعة ونهجها، ولا يثق بها، كلاً وبعضاً، فإن النظرة المتشككة بحكومة بدران، لم تتغير.

صحيح أن الليبراليين الجدد كانوا موجودين، وبقوة، في حكومَتَيّ علي أبو الراغب

وفيصل الفايز. فأبو الراغب قَدِم من النادي السياسي، والفايز ابن عاكف. وقد كانت مجموعة الليبرالية الجديدة تختبىء وراءه، ولم يكن هو ينتمي إليها، بل إلى التركيبة التقليدية.

عدنان بدران هو نفسه ليبرالي جديد. وليست لديه فكرة عن الكيمياء الاجتماعية - السياسية الأردنية، وقد أظهر -إلى ذلك- ضعفاً واضطراباً في أدائه الشخصي والإعلامي. وكانت مقابلته الشهيرة مع جيزيل خوري، علامة لا يمكن محوها من الذاكرة. فالأردن، عند رئيس وزرائه، "ساندويش".. و"منطقة ترانزيت"! و"الخيار الأردني" (المشروع الصهيوني لشطب الأردن) لا يذكّر دولة الرئيس، إلا بالكوسا!

الداخلون إلى حكومة بدران لم يسدّوا فراغ التمثيل، لأن هذا الفراغ حاصل على المستوى الاجتماعي - السياسي، لا على مستوى الأصل والفصل. ومن حيث الجوهر، فإن التعديل ظل يدور على محور الأشخاص، ولم يتناول السياسات والقدرات.

لم يكن بالإمكان تحسين حكومة بدران. وهي إذ نجحت في امتحان الثقة النيابية، لم تستطع أن تحقق ذات النجاح في مواجهة المهمات الصعبة، محلياً وإقليمياً، في مرحلة الاستحقاقات التي واجهتها.

تمرين أوّلي

.. وبعد انتظار، عُقدت دورة استثنائية لمجلس النواب (١٧ تموز ٢٠٠٥)، تبين لاحقاً، أن هدفها الوحيد هو الحصول على الثقة البرلمانية بحكومة عدنان بدران، وبالتالي إجهاض الحراك السياسي الوطني المعارض. وقد مارست قوى النظام ضغوطاً متنوعة، وقدمت إغراءات شخصية عديدة، وأفادت من الانقسامات داخل المجلس بين "الزعماء"، من أجل تمرير الحكومة المعزولة شعبياً.

وفجأة، انطلق فريقان من الشامتين، ظهرا بعد سقوط كتلة نواب الـ(٤٨): اليسار القومجي العدمي، واليمين الكمبرادوري. الفريق الأول يريد إثبات ثورية سهلة استهلاكية بالهزء من البرلمان. والفريق الثاني يريد تسخيف "نواب المحافظات"

-على حد تعبير إحدى الصحف الأسبوعية- لشلّ دورهم السياسي نهائياً في عرقلة التفكيك.

الشماتة لئيمة وليست من شيم الأردنيين. ولكنها، مع ذلك، أداة سياسية. ولا داعيَ لتقييمها أخلاقياً، بل يجب إعادة التأكيد على الخط الثالث الممكن.. وهو تعضيد ودفع مجلس النواب لاحتلال موقعه المركزي في النظام السياسي الأردني، وتكوين معارضة نيابية وطنية مرتبطة بالمجتمع المحلي وقواه الحيّة، لا بالاستراتيجيات الخاصة بالإسلام السياسي أو بـ"الأجهزة" القومية، وذلك من دون التهاون في النقد الجذري للأداء النيابي الضعيف أو الانتهازي.

الثورية ليست مسطرة حديدية حادة الزوايا. فالدرس الأساسي من لينين (شيخ الثوريين) هو "تحليل الشروط الملموسة للظواهر الملموسة". هذا يعني نبذ الكليشيهات الذهنية البلهاء، والتعامل مع الواقع العياني، واكتشاف حركته الداخلية، واستنهاض الميول الديمقراطية والشعبية في هذه الحركة، بما في ذلك "تعيين العناصر التقدمية في التيار الرجعي، والعناصر الرجعية في التيار التقدمي"، والدفع بالحركة كلها إلى الأمام، في مغامرة نظرية وسياسية وشخصية، خطرة ولكن لا بد منها، من أجل إحداث تراكم إيجابي.

لم تكن كتلة الـ(٤٨)، حزباً "بلشفياً"، ولا حتى حزباً، بل حركة احتجاج مؤقتة على احتداد البرنامج الحكومي الكمبرادوري. ولكن كان من الضروري ممارسة الضغط المعنوي الإيجابي المشروع على هؤلاء النواب، في مواجهة الضغوط الحكومية. وإن كانت المحصلة، بالطبع، لن تكون إلا تعبيراً عن ميزان القوى القائم في البلاد.

لقد حققت الحركة الديمقراطية الاجتماعية، نجاحات في المعركة ضد حكومة عدنان بدران، منها: (١) تعميق وتوسيع الوعي السياسي بالأزمة الوطنية، وتوضيح مضامينها وأبعادها. (٢) انضمام عدد من نواب الموالاة إلى المعارضة. (٣) اجتذاب مواطنين "نائمين" إلى العمل السياسي. (٤) تعميق عزلة حكومة الكمبرادور التي اضطرت على كل حال إلى تقديم تنازلات -ولو جزئية أو شكلية. (٥) تعميق

القناعة العامة بموت الأسلوب التقليدي في تشكيل الحكومات. (٦) إظهار عقم قانون الانتخابات العامة المعمول به الذي ينتج نواباً عاجزين عن تمثيل الأمة. (٧) التمهيد لمعارك نيابية وسياسية وإعلامية تالية، كفيلة بترحيل الحكومة، كتمرين على معارك ترحيل الكمبرادور.

هزيمة مزدوجة

من بين الـ(٦٧) نائباً الذين منحوا الثقة لحكومة عدنان بدران (٢٧ تموز ٢٠٠٥)، هناك نواب فعلوا ذلك على الضدّ من قناعاتهم. وهو ما يحدث عادة. إلا أنه، هذه المرة، حدث على الملأ، كفضيحة علنية.

ادّعى بعض النواب أنهم تعرضوا لـ"ضغوط"، وقال بعضهم إنهم حصلوا على مكاسب لمناطقهم –وهذا ما يهمّهم!– وربما لأنفسهم. ولمَ لا؟

"الضغوط" أنواع، تدور كلها حول المكاسب. بمعنى الخشية من إسقاط النائب في الانتخابات القادمة، أو وقف الدعم لمنطقته أو جماعته أو عرقلة مصالحه أو مصالح قاعدته الانتخابية. ويدّعي النواب، عادةً، أن قواعدهم تقف على يمينهم، وتدفعهم لاتخاذ مواقف سياسية لا تتفق مع "قناعاتهم"!

وبالمحصلة، فإن النائب غير الملتزم، وقع فريسةَ الفصام بين مستوى التمثيل السياسي وبين مستوى التمثيل المناطقي والعشائري والشخصي، وهو سياق تناقضي يُضعف تمثيل مجلس النواب لـ"الأمة"، ويشّل دوره السياسي.

المشكلة ليست أخلاقية. والعيب ليس في النواب.. ولكن في قانون الانتخابات العامة، المفصّل بحيث يستبعد المثقفين العضويين والشخصيات الوطنية والأحزاب والتيارات المدنية من عضوية البرلمان. وقد أصبح الأخير هيئة أشخاص، لا هيئة تيارات وقوى. والأشخاص لا يلزمهم شيء سوى الضمير الشخصي، و"كُلٌ مَنْ وضميره!!"، أو مثلما يقول العراقيون: "كُلٌ مَنْ وحليبه"!

أهمية المعركة النيابية – الحكومية حول الثقة لوزارة بدران، أنها انتهت بهزيمة

مزدوجة للحكومة وللمجلس النيابي معاً..

لقد تبين أن الأسلوب القديم في تشكيل الحكومات، لم يعد قادراً على إنتاج حكومات ذات صدقية وحضور وديناميكية، بل إنه يعقّد الأزمة السياسية ويفاقمها. وقد حاول مجلس النواب أن يعالج هذه الأزمة -التي بلغت إحدى ذراها مع تشكيل حكومة بدران- لكنه فشل، بسبب ضعفه التكويني. وهكذا، فإن الحكومة والبرلمان، انتهيا معاً إلى أزمة مفتوحة، لا يمكن حلّها بالترقيع.

لذلك، فإن الدعوة إلى إعطاء فرصة للحكومة -الموثوق بها من قبل نواب يخضعون للضغوط ولا يستطيعون تحمّل أعباء الالتزام السياسي- كانت بلا معنى، خصوصاً أن شيئاً لم يكن قد تغّير في تركيبة هذه الحكومة أو برنامجها، لتفادي العزلة.

إن المطلوب هو إجراء مراجعة شاملة للتجربة المريرة التي تحبط العملية الديمقراطية، سواء في آلية انتخاب المجالس النيابية، أو في آلية تشكيل الحكومات.

إن الضعف التكويني للعملية السياسية الوطنية، يجعلها عاجزة أكثر فأكثر عن استقطاب الديناميات التنموية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مجتمع يغدو أكثر شللاً وانقساماً واستعداداً لتأييد التطرف أو اللامبالاة.

حكومة "إضاعة وقت"!

مع تلك النسبة المتدنّية من الشعبية، ما الذي كان يمكن لحكومة عدنان بدران أن تفعله أكثر من تسيير الأعمال؟

لقد جرى استخدام سلسلة من الضغوط والوعود، من أجل تمرير الحكومة المعزولة شعبياً، في البرلمان، ثم جرى فضّ الدورة الاستثنائية (١ آب ٢٠٠٥)، لتلافي

الثأر النيابي من أولئك المجبَرين على تغيير مواقفهم، أو التصعيد لتحصيل الوعود التي ليس في نية الحكومة، أو في قدرتها، الوفاءُ بها. لكن تبقى، في النهاية، الحقيقة التي أظهرها استطلاع الرأي الذي أجرته جهة صديقة للنهج الحكومي المرتبط ببرامج المحافظين الجدد في واشنطن (مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية). إن أغلبية الأردنيين لم تكن تثق بحكومة بدران، وأغلبيتهم الساحقة (٧٥ بالمئة) لم تكن تثق بقدرة هذه الحكومة على تحسين الوضع الاقتصادي، وهي المسألة التي تشكل محور الاهتمام الأول لدى المستطلَعة آراؤهم.

حكومة بدران، إذن، لم تَحْظَ بالتأييد على المستويين السياسي والشعبي، وظلَّ مشكوكاً في قدرتها على الإنجاز في كافة المجالات. وهذا وضع تعيشه معظم الحكومات العربية على كلّ حال. لكن، في الأردن، حيث يوجد إطار دستوري للحياة السياسية، وقدر من الحرية، وتوازن حساس للقوى الاجتماعية، فإنه لم يكن ممكناً تشغيل النظام السياسي بحكومة معزولة شعبياً، ولا تستند -أقلّه- إلى قوة اجتماعية راسخة.

حسناً. تستطيع أية حكومة -بأية مواصفات- مثلما قلنا سابقاً، "تسيير الأعمال" اليومية، ولكن البلد كان -وما يزال- على مفترق طرق اجتماعي - سياسي، وسط تغيرات إقليمية محتدمة ومتسارعة، واحتمالات مفتوحة في فلسطين والعراق، سيكون لها استحقاقات عميقة في الأردن. وهذا كله لا يمكن تمريره بـ"شطارة" تمرير حكومة ضعيفة في برلمان ضعيف.

انعدام الثقة العامة بالحكومة، يؤثر، سلبياً، على الإنتاجية والتحشيد الاجتماعي اللازم للتغيير ومجابهة الاستحقاقات الإقليمية والدولية. وهو -أي انعدام الثقة العامة- لا بدّ أن يشمل، أيضاً، "لجنة الأقاليم" ونتائج أعمالها، "ولجنة الأجندة"، "والأجندة" ذاتها... وكل المشروع السياسي المطروح.

يقال، في مواجهة هذا التحليل، إن حكومة بدران كانت، بالفعل، حكومة تسيير أعمال مؤقتة، قبل أن يفرز المشروع السياسي الذي كانت تطبخه "اللجانُ"

و"المراجع"، صيغةً حكوميّة فعّالة. لكن ذلك كان يعني أن هنالك "إضاعة وقت" متعمَّدة، واضطراباً في الرؤية، وإصراراً على خط سياسي يتّسم بالاستجابة للمطالب الخارجية مع الاحتفاظ بالصيغة نصف الديمقراطية. وهي صيغة مأزومة وعاجزة وفوضوية، ومآلها تعميق انعدام الثقة العامة، وإضعاف التكوين الداخلي وسط العواصف.

***

نتج برلمان ٢٠٠٣ عن انتخابات جرت على أساس الصوت الواحد في دوائر متعددة المقاعد -وهو أسوأ أنموذج انتخابي ممكن-، وفي ظل أجواء الهزيمة واليأس، بُعيد الاحتلال الأميركي للعراق، وفي سياق استنكاف المثقفين والشخصيات العامة عن المشاركة.

ومع ذلك، ظهرت في هذا البرلمان بالذات، قوة سياسيّة واعية لحقائق الصراع الاجتماعي في البلاد، وواعية لدورها في التمثيل السياسي لجماهير المحافظات والكادحين في مواجهة الليبرالية الجديدة الكمبرادورية المتحالفة مع الأخوان المسلمين.

من مأمنه يأتي الخطر. ولقد أظهر نواب "الصوت الواحد"، العشائريون التقليديون، نزعةً قوية للمعارضة الوطنية الدستورية، كادت تطيح بحكومة عدنان بدران، لولا الضغوط غير الدستورية التي مارستها قوى النظام في إجهاض هذه التجربة الديمقراطية، عن طريق:

١- إجبار النواب الـ(٤٨) على التراجع ومنح الثقة لحكومة بدران.

٢- وقف التفاعل السياسي الممكن اللاحق، وذلك بفضّ الدورة الاستثنائية لمجلس النواب عاجلاً.

٣- التعريض بالنواب المهزومين.

هكذا، فإن الحلقة الضائعة في تطوير الديمقراطية الأردنية، لا تكمن في قانون

الانتخابات العامة -المطلوب، على كل حال، تعديله-، ولكن في اختلال موازين القوى الاجتماعية - السياسيّة لغير صالح الديمقراطية، وكذلك، بالطبع، في الثغرات الدستورية، والنفوذ المتراكم لجهاز الدولة، وتغوّل السلطة التنفيذية... إلخ.

وما ينبغي قوله -بصراحة- هو أن تيار الليبرالية الجديدة الكمبرادوري المسك بالقرار، كان -وما يزال- يريد تغيير قانون الانتخابات العامة، بالاتجاه الذي يُضعف تمثيل المحافظات والكادحين والقوى التقليدية لحساب القوى السياسية، التي بغضّ النظر عن رطانتها الإسلامية أو القومية أو "الديمقراطية"، فهي متحالفة، من حيث الجوهر، مع الكمبرادور، في سياق تفكيك الدولة الأردنية "القديمة"، وتحويلها إلى "منطقة حرة" من القيود الاجتماعية والوطنية، أي إلى منطقة سائلة في المشاريع الأميركية للإقليم.

حكومة البخيت

حالَ الإعلانِ عن تكليف معروف البخيت بتشكيل الحكومة، اهتمّت وسائل الإعلام، بهوية رئيس الحكومة المكلَّف. وركزت على خلفيته المهنية، وتوقيت تكليفه الذي جاء على إثر تفجيرات عمّان (٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥)، وتوقفت عند قدومه من خارج نادي رؤساء الوزارات. وحصرت هذه "الوجبةُ الإعلامية" مركزَ الاهتمام بالسياسة الأردنية في شخص الرئيس المكلَّف، واعتبرت حكومته مختلفةً عن سابقاتها، قياساً على صفاته الشخصية وخلفيته المهنية.

***

ولكن.. معروف البخيت أو سواه!

ليس ذلك مهمّاً، بعد!

فالأمر يتعدى الأشخاص -كائناً من كانوا – إلى آلية تشكيل الحكومات نفسها. فهذه الآلية أصبحت قديمة عقيمة متآكلة تستهلك النخب، ولا تقدّم في النهاية، حكوماتٍ ذات صدقيّة، متجذرة في الحياة السياسية، ولها امتدادات شعبية،

وبالتالي: قوة ذاتية تمكّنها من الحفاظ على التوازن الدستوري وهيبة الحكم.

إن الأردنيين لن يَحْظَوا –بعد– بحكومة لها وزن وفعالية، وتردم الفجوة المتسعة مع المجتمع.. من دون مجلس نيابي قوي، ومشاورات برلمانية ملزمة في تشكيل الفريق الوزاري، وامتثال كامل للأصول الدستورية في إدارة الحكم، وبخاصة في مجال تنظيم العلاقات بين السلطات.

***

معروف البخيت أو سواه.

لم يعد ذلك مهمّاً...

فالكمبرادور هو الذي يحكم، وهو الذي يقرر السياسات. وهو موجود.. ويظل الرقمَ الصعب في كل الحكومات. فمن حكومة "أبو الراغب" إلى حكومة "الفايز" إلى حكومة "بدران" إلى حكومة "البخيت"، جرى استهلاك العشرات من النخبة السياسية، ممن كانوا واعدين بإمكانات خصبة، لم تثمر على أشجارها، بل جرى حرقها في الحقائب الوزارية و"البرامج" و"الأجندات" و"الصراعات" والمصالح والصفقات، بينما ظلت الليبرالية الجديدة–الكمبرادورية تمسك بمفاصل القرار الاقتصادي، والاجتماعي والتربوي. يتبدل الرؤساء، ويُستَهلك الوزراء، وتتغير المواقف.. لكن "المجموعة الاقتصادية" تظل في قلب الحكم.. إنها الحزب الحاكم الذي يبدل بعض أعضائه –أحياناً– ببعضهم الآخر، لكن "النهج" يبقى: كل الإمكانات والوزارات والدوائر والمؤسسات والقوانين والسلطات في خدمة "البزنس" العولمي المتوحش ووكلائه المحليين!

هذا النهج يحرق أفضل الرؤساء.. ويبدد صدقية الحكومات، ويجعل التغيير الوزاري بلا معنى سياسي، ومن دون أفق، فالأسئلة الاقتصادية الاجتماعية ما تزال مطروحة:

١– إعفاءات وتخفيضات ضرائبية جديدة لصالح الأثرياء، تضخّم أرباحهم

وتحويلاتهم إلى الخارج واستهلاكهم الاستفزازي والهدر، بينما تعتمد الخزينة على ضريبة المبيعات والضرائب غير المباشرة، التي يدفعها المجتمع وتشلّ الطلب المحلي وتفقر الادخار الاجتماعي وقدرة الفئات الشعبية على المشاركة في الاستثمار.. أم ضريبة دخل تصاعدية –حسب الدستور– تؤمّن نوعاً ما من إعادة توزيع الثروة، وتعزيز دور الدولة الاقتصادي – الاجتماعي، وتحسين الخدمات العامة ومكافحة الفقر والجوع؟

٢- أمزيدٌ من الخصخصة الشاملة الزاحفة إلى الخدمات العامة ومنها الطبابة والتعليم.. أم وقفة لمراجعة استراتيجية الخصخصة ورسم حدودها الوطنية والاجتماعية؟

٣- هل ستبقى السوق العقارية، حرة من كل قيد، تستنزف الأراضي وتهيّج قطاع الإسكان في مضاربات مجنونة تحرم حتى الطبقة الوسطى من أحلام امتلاك المنزل العائلي، وتزحم عمّان وتشوّه ريفها.. أم تدخّلٌ حكومي في سوق العقارات، من خلال فرْض ضريبة الربح الرأسمالي على البيوعات العقارية، وتنظيم استخدام الأراضي وقطاع الإسكان الاجتماعي؟

٤- هل سيتحمل الفقراء، المزيد والمزيد من أعباء فاتورة النفط وهدر الموارد المالية الحكومية، أم أن هنالك بديلاً اجتماعياً لإنقاذ الوطن من البرد والجوع؟

٥- أمزيدٌ من الإنفاق بالعجز، والمزيد من الاقتراض، لتمويل برامج الليبرالية الجديدة.. أم سياسة مالية متزنة، وموازنة اجتماعية؟

٦- هل سيتواصل ترحيل مشكلة المديونية إلى ما لا نهاية، أم هناك وقفة مراجعة للسيطرة –أقلّه– على اتجاه الاحداث؟

٧- هل سيبقى التعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، احتكاراً لعقلية مغتربة، أم أنه سيعود إلى ركائزه الوطنية والاجتماعية، ابتداء من مجانية التعليم –بكل مستوياته–، ومروراً بتمكين المبدعين من الفئات الشعبية، وانتهاء بإنشاء العلاقة المستدامة بين البحث العلمي والتنمية؟

٨- هل تنجح محاولات الليبراليين الجدد العبثَ بأموال الضمان الاجتماعي وأسسه.. أم أن الحكومة الجديدة ستطوي هذا الملف بصورة حاسمة ونهائية؟

٩- هل سنعرف الحقيقة حول "مشروعات" البيوعات العقارية الكبيرة للأراضي ذات الملكية العامة، أم أن الغموض سوف يستمر.. وتستمر معه المفاجآت؟ هل يمكن أن تعطينا حكومة البخيت "كشفاً بالحساب" يظهر الأبيض من الأسود؟

١٠- هل ستبقى جهة الاقتراض (وزارة التخطيط) منفصلة عن جهة إدارة المديونية (وزارة المالية)، أم تجرؤ حكومة البخيت على سدّ هذه الثغرة بإلغاء وزارة التخطيط (وَكْر الكمبرادور)، وتوحيد جهة الاقتراض والسداد -كما يجب- في وزارة المالية.

المعطيات المتوفرة ترجّح الإجابات السلبية عن جميع هذه الأسئلة.

***

وكذلك، ما تزال الأسئلة السياسية حاضرة بقوة:

١- هل تريد الحكومة الأردنية الجديدة، جدولاً زمنياً لانسحاب القوات الأميركية والأجنبية من العراق؟ هل تنوي-مع الإجماع العراقي- الاعترافَ بالمقاومة العراقية، ولو اعترافاً عملياً -وليس، بالضرورة، قانونياً- من خلال إجراء حوارات مع فصائل المقاومة التي ينوي الأميركيون أنفسهم، التفاوض معها؟

إن السياسة الأردنية غامضة بصورة مؤسفة نحو العراق. وكنّا، إلى وقت قريب، نفهم هذه السياسة من خلال إصرارها على التطابق التام مع السياسة الأميركية، ولكن هذه الأخيرة، اضطربت في خريف ٢٠٠٥، وسط نقاش داخلي محتدم، وخطط متعددة للانسحاب، واتصالات على مستويات عديدة، ووساطة عربية "مصرية-سعودية". وباختصار لم تعد هناك سياسة أميركية نحو العراق، يمكن الركون إليها. حتى خطاب بوش الصغير حول "استراتيجية النصر" في العراق (١ كانون الأول ٢٠٠٥)، يقبل تأويلات متعددة متناقضة. ولذلك، فإن

الظنَّ يذهب إلى أن هناك "تعليمات" محددة، تسير، وفقها، السياسة الأردنية نحو العراق! ولا يُعْرَف من أيّ مستوى تصدر هذه "التعليمات".

الخلاصة –إذا لم تكن هذه الظنون في محلها– أن لحظة الاضطراب الأميركية الحالية، تسمح لعمّان، انتهاجَ سياسة خاصة بها نحو العراق، تكفل المصالح الاستراتيجية الأردنية، وتستعيد وجهاً من وجوه الإجماع الوطني اللازم في حقول أخرى.

٢- على الجبهة الغربية، تبدو السياسةُ الأردنية أشدّ التباساً، فهل توافق الحكومة الأردنية، على دويلة فلسطينية في ٦٠ بالمئة من الضفة وسَجن غزة؟ هل توافق على مشروع الفدرالية مع كانتونات الضفة؟ لا يكفي الإعلان، بين الحين والآخر، وباستحياء، عن التأكيد على "المبادىء"، بل تتطلب التطورات، مبادرة أردنية فعالة، تنطلق من إعلان صريح يرفض الفدرالية والتوطين، ويطالب بمفاوضات عاجلة مع الأطراف –الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية– من أجل جدول زمني لفكّ اشتباك المواطنة، وعودة الغزّيين، والاتفاق على آليات لحل واقعي لمشكلة اللاجئين والنازحين.

٣- تجاهلت الحكومات الأردنية –حتى الآن– الملف السوري–اللبناني. ومن الواضح أن عمّان تميل إلى المعارضة اللبنانية السابقة، وآل الحريري، وواشنطن، في هذا الملف الذي يبدو للمسؤولين الأردنيين، محسوماً لغير صالح دمشق. لكن التطورات تُظهر أن الصراع يتم في سياق متداخل، لبنانياً وسورياً وإقليمياً ودولياً، وقد يؤول إلى صفقة، للأردن مصلحةٌ مباشرة في حدوثها على كل حال، وعليه أن يلعب دوراً فيها.. بدلاً من الجمود والغموض والمشاركة في عزل سورية.

٤- يحدث ذلك، بينما العلاقات الأردنية–العربية، ضحلة (ربما يكون هذا هو التوصيف الدقيق: "ضحلة" وليست "رديئة"). وهي إشارة أخرى على التهميش الإقليمي. في هذه اللحظة، هناك ضرورة ملحّة لتعميق العلاقات مع العواصم العربية –خصوصاً مع الرياض–، لكن ذلك يتطلّب، أولاً، سياسات مستقلة

ومبادرات وصِلات، في الشأن العراقي والفلسطيني والسوري-اللبناني، وتحديد العلاقات مع إسرائيل. فبخلاف ذلك، ما الذي يمكن الحديث فيه مع السعوديين أو المصريين؟

٥- الإصلاحات السياسية الداخلية، قبل تحديد السياسات الخارجية، لن تقود إلا إلى تأسيسٍ لسياسة الوطن البديل.

٥٩٠ مليوناً.. للهدر

إذن، تتغير الحكومات، ويستمر النهج. ولا تشكل حكومة البخيت استثناءً، في هذا المجال. بل تعطي الأمثلة، واحداً بعد الآخر، على رسوخ هذه القاعدة. وإليكم:

لقد جرى تسويغ المرحلة الأولى من خصخصة "الاتصالات"، باعتبارات فنية. كانت الليبرالية الجديدة الصاعدة في العام ١٩٩٩، تقول بضرورة وجود "شريك استراتيجي" في "الاتصالات" لمواكبة التكنولوجيا الحديثة، وتحسين الإدارة والخدمة. وعلى الرغم من قناعتنا الراسخة بأن ذلك كان يمكن عمله بعقول وسواعد أردنية، فإن فكرة "الشريك الاستراتيجي" تظل تحتفظ ببعض الوجاهة.

حافظت الحكومة الأردنية في شركة "الاتصالات" المخصخصة على ما نسبته ٤١,٥ بالمئة من الأسهم (١٠٩ ملايين سهم تقريباً)، بقيمة إجمالية تقدر بحوالي ٥٩٠ مليون دينار، أعطت للخزينة أرباحاً صافية (العام ٢٠٠٤) تزيد على ٢٠ مليون دينار من إجمالي الأرباح الصافية للشركة، البالغة حوالي ٤٥ مليون دينار.

وها هي حكومة البخيت تعتزم بيع كامل حصتها في "الاتصالات" من دون أيّ مسوّغ فني أو إداري أو استثماري، بل ومن دون أن تجد نفسها مضطرة للدخول في أيّ حوار مع القوى السياسية والبرلمانية. فالقرار نهائي؛ متّخَذ، وفي طريقه إلى التنفيذ، هكذا، وكأننا نعيش في شركة.. لا في دولة! وحيث "المجموعة الاقتصادية" تأخذ قراراتها في غرفة مغلقة عن أي تأثير اجتماعي - سياسي، وبمعزل عن الرأي الآخر، واستناداً إلى عقيدة الخصخصة الشاملة التي تم فرضها كعقيدة رسمية

للدولة الأردنية بالرغم من أنوفنا!

إن المبرر الوحيد -غير الأيديولوجي- لبيع أسهم الحكومة في "الاتصالات"، هو الحصول على المال السهل من خلال بيع الموجودات الوطنية. لماذا؟ لإغلاق العجز في الموازنة العامة للعام ٢٠٠٦؟ فماذا عن العجز للعام ٢٠٠٧؟ أم لتبديد المال على برامج غير منتجة وفاسدة كبرامج ما يسمى "التحول الاقتصادي والاجتماعي"؟ أم للإنفاق على بنى تحتية خاصة بالاستثمار الأجنبي؟ أم لتوفير الأموال بين أيدي الحكومة للإنفاق السياسي؟

كم من هذه الـ(٥٩٠) مليون دينار سيذهب لـ"دراسات الجدوى" البلهاء؟ كم منها لمشاريع مصطنعة لمنفعة الفئات الكمبرادورية؟ كم منها سيذهب لتمويل رواتب المستشارين الجدد والعقود لأبناء المحاسيب؟ كم منها سيذهب لتمويل "أعطه يا غلام!" للصحافيين والوجهاء والنواب.. إلخ؟ كم منها سيهدر على تبديل السيارات الحكومية والوفود والسفر.. إلخ، وكم .. وكم.. وكم؟!

وهذا يعني، بصراحة، إن الثقة تغيب بالحكومات، ويُخشى على تسييل الموجودات العامة بين أيديها! والتجربة مع مئات ملايين الدنانير التي حصل عليها الأردن، في الأعوام الخمسة الأخيرة -سواء من عائدات الخصخصة، أو من المساعدات السياسية- تجعل المرءَ على يقين من أن عائدات بيع أسهم الحكومة في "الاتصالات" سوف تُهدَر بالأساليب نفسها.

لا يحق لحكومة مسؤولة في بلد دستوري أن تبيع كامل حصتها في شركة رئيسية، من دون مسوّغ واضح مقنع، ومن دون إعلان رسمي عن جهة إنفاق الأموال المتحصلة من البيع، في إطار خطة وجدول زمني ملزِمَين.

إن بيع الموجودات الوطنية من أجل سد العجز -أو بعضه-، أو من أجل تمويل مشاريع ومصاريف -أيّاً تكن- غير جائز، وغير مسؤول.

هناك حالتان فقط يصحّ معهما بيع أسهم الحكومة في "الاتصالات" أو سواها: (١) الارتباط المعلَن بشراء ديون خارجية، وإبلاغ الرأي العام بهذا الارتباط وحجمه

وما سيخفضه من المديونية العامة بالضبط، وما سيوفره من فوائد وأقساط.. إلخ. (٢) تمويل مشروع وطني استراتيجي مع الإعلان عن المشروع، ورصد الأموال المحددة له وآليات تنفيذه.. إلخ. وذلك بعد نقاش عام، صحافي وسياسي وبرلماني حول الأولويات.

وسوى ذلك، فلن يعدو الأمر عن كونه عمليةَ هدر جديدة، تعطي أسوأ الإشارات عن حكومة معروف البخيت، خصوصاً لأولئك الذين يعتبرونها مختلفة عن سابقاتها.

دفاعاً عن الأرض والمجتمع

وفي مثال آخر لا يقل أهمية ودلالة، فالذي كان، إلى حين قريب، مجرد إشاعات غامضة، أصبح مع حكومة البخيت تشريعات تفتح الباب أمام كل أشكال العبث والمتاجرة بأراضي الدولة وما بقي من أحراج في الأردن المنكوب!

والذي كان أفكاراً لدى غلاة "البزنس" من أجل تحميل الفقراء أعباء الخزينة لزيادة ثروات الأغنياء، أصبح قانوناً!

والمفجع أن "مجموعة البزنس" المسيطرة على القرار، استغلت أحزان الأردنيين على ضحايا انفجارات ٩ تشرين الأول ٢٠٠٥، ووقفتهم الشجاعة ضد الإرهاب، لكي تمرر، وسط الضجيج، أربعة قوانين مؤقتة، هرّبتها سرّاً عن رقابة الرأي العام، في الأيام الأخيرة لحكومة عدنان بدران.

وكان الموقف من هذه القوانين امتحاناً مبكراً لحكومة معروف البخيت، فشلت فيه بامتياز، وأظهرت، بوضوح، أنها ربما لن تكون سوى مجرد واجهة جديدة للكمبرادور الحاكم.. ليس أكثر.

دافع البخيت عن "قوانين" يشكّل إصدارُها، في حد ذاته، مخالفة دستورية صريحة، قبل ساعات من انعقاد مجلس الأمة، من دون أن تكون هناك صفة الاستعجال لمعالجة كارثة، أو تغطية لنفقات لا تحتمل التأجيل.

وهكذا، بدأ البخيت، عهده، بإقرار التعدي على الدستور، والاستخفاف بالبرلمان الذي ردّ تلك القوانين غير الدستورية، في وقفة لعلّها تستمر، وأن تسندها القوى الوطنية وأصحاب الضمائر الحية في مواجهة لا بد منها، دفاعاً عن قداسة الأرض وحقوق المجتمع.

ماذا في هذه القوانين التي تتدرج في الحرب التي يشنّها رجال الأعمال على الشعب الأردني؟

١- تسليع أراضي الأمة: لا يتعلق القانونان المؤقتان غير الدستوريَين (تعديل قانون إدارة أملاك الدولة، وتعديل قانون الزراعة) بإتاحة إنشاء مشاريع استثمارية لها صفة الضرورة والديمومة على أراضي الدولة والأحراج، بل بتسليع هذه الأراضي (جعلها سلعة) وإتاحتها، تفويضاً وبيعاً، للاستثمار العقاري (بناء الشقق والمكاتب والفلل وتنظيم القطع) بقصد الاتجار بها. وهو ما يعني خصخصة الأراضي العامة من دون أية ضوابط، وانتقال ملكيتها إلى مالكين أفراد يتداولونها في سوق العقارات. وهذا لا يدخل في باب تشجيع الاستثمار، بل تشجيع المضاربة العقارية، وإتاحة الفرصة للشركات العقارية، المحلية والأجنبية، وتحقيق الأرباح على حساب الثروة الوطنية.

أراضي الدولة هي أراضي الأمة؛ ملكية عامة موروثة على الشيوع، وليست مؤسسات اقتصادية منشأة من قبل القطاع العام، بحيث ينطبق عليها مفهوم الخصخصة. ولذلك، فإن الشريعة الإسلامية حرّمت خصخصة الأراضي العامة أو تسليعها. كذلك، فإن القانون الدستوري (الملغى) لم يسمح بتفويض الأراضي العامة إلاّ للمصلحة العامة.

٢- انتقال ملكية الأراضي العامة، بالخصخصة والتسليع، إلى غير الأردنيين، بحكم كثافة رؤوس الأموال الأجنبية بالنسبة إلى ضحالة القدرة المالية لدى غالبية الأردنيين.

٣- تخريب البيئة: تسليع الأراضي الحرجية سوف يؤدي، حكماً، إلى تفتيتها،

والضغط عليها باستعمالات لا بيئية، واستهلاكها، بل إن قانون الزراعة المؤقت غير الدستوري يسمح باقتلاع الأشجار، بشرط "نقلها" إلى مكان آخر!

٤- تركيز الثروة. فقانون ضريبة الدخل المؤقت غير الدستوري، والذي ينص على تخفيض ضريبة الدخل على الرأسماليين في عدة نشاطات أساسية، هو خطوة أخرى نحو مركزة الثروة في بلدنا، وزيادة الهوة الاجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وإضعاف موارد الخزينة التي سيتم تعويضها من جيوب الكادحين بفرض المزيد من الضرائب غير المباشرة، وتحميل الفئات الشعبية، أعباءَ الفاتورة النفطية، والفواتير الأخرى.

٥- "الاستثمار" على حساب الشعب: تبرر الحكومة تخفيض ضريبة الدخل عن الرأسماليين بسعيها لتمكينهم من تكثيف استثماراتهم، أي -مثلاً- لكي يتمكّنوا من شراء أراضي الدولة والأحراج.. والاتّجار بها!

السؤال المطروح على المجلس النيابي: هل تستحق حكومة تتبنى هكذا قوانين.. الحصول على الثقة؟!

***

إن المعركة -الدستورية والوطنية والاجتماعية- لإفشال القوانين المؤقتة لحكومة بدران، هي من الضخامة بحيث لا يستطيع مجلس النواب، وحده، التصدي لها.

صحيح أنه في لحظة المواجهة الأولى، كان هناك ٥٥ نائباً مخلصين للدستور ومصالح الوطن والمجتمع، صوّتوا على رد قوانين بدران، ولكن، مثلما هو معهود ومتوقَّع، فإن البرلمان سيخضع، لماكنة جبارة من الضغوط المتداخلة، لتمرير تلك القوانين المتوحشة، المعادية للوطن والإنسان، ولكن من غير المتوقَّع أن يصمد النواب في هذه المعركة، إلا إذا هبّ المجتمع الأردني لنجدة نفسه.

***

إن المطلوب من القوى الوطنية والإسلامية والهيئات والأحزاب والشخصيات، تناسي خلافاتها، والمبادرة إلى إطلاق حملة شعبية مضادة، تركز على ما يلي:

١- إدانة إصدار القوانين المؤقتة –خارج الشروط الدستورية الصارمة– إدانةً مبدئية صارمة. فهذه القوانين ما تزال هي الأداة الرئيسية لتقويض العملية الدستورية والديمقراطية في بلدنا. وهي التي تفرغ الحياة النيابية والسياسية من المعنى، لأنها تصادر الحوار الوطني والصلاحيات البرلمانية، من خلال فرض التوجهات المقررة من قبل رجال "البزنس"، بالقوة، عبر إصدار القوانين المؤقتة بقرارات حكومية سرية ومخاتلة ومفاجئة.

٢- الاعتراض الاجتماعي على أولوية ما يسمى "تشجيع الاستثمار" على كل الاعتبارات الأخرى، كمرجعية مقدسة، والتأكيد –بالمقابل- على خضوع الاستثمار للأولويات الوطنية والاجتماعية.

٣- منع تشريع خصخصة أراضي الدولة والأحراج، وتحويلها إلى سلعة في أيدي المضاربين العقاريين والرأسماليين الأجانب.

٤- إفشال الاتجاه إلى تخفيض ضريبة الدخل على الرأسماليين، وتعويض الخزينة من لقمة الفقراء.

وهذه المعركة ليست فئوية أو عابرة. إنها معركة فاصلة سوف تحدد نتيجتُها مستقبلَ الأردن: أنحو تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، أم نحو رأسمالية متوحشة تقوم على إفقار الأغلبية وتجويعها وتهميشها؟

أوهام

وبالأساس، فقد جاء البيان الوزاري لحكومة البخيت محمَّلاً بتكرار السياسات الاقتصادية والاجتماعية لليبرالية الجديدة المحابية للأغنياء والمستثمرين الأجانب. ولاحظنا "الجديدَ" المتمثل في التركيز على الأمن وملحقاته (الشؤون الاجتماعية والثقافية)، وربما تعديلات -غير جوهرية- على السياسات الخارجية.

لكن من المرجّح أن الوعد بإنجاز قوانين "الإصلاح" السياسي، سيبقى وعداً. اللهم إلا إذا كان الأمر يتصل بصيغ "مضبوطة" لا تواجه الأسئلة الكبرى التي ستظل معلّقة طالما أن المجتمع الأردني لم يبلور قواه وخياراته.

١- "الإصلاح" السياسي في ظل موازين القوى القائمة، لن يشتمل على القضية الأساسية. وهي إحداث تغيير في هيكلية اتخاذ القرار الوطني على أساس المشاركة المقوْنَنة، ليس، فقط، في أفق دستور ١٩٥٢، بل حتى في ظل الدستور الحالي!

هذا يعني أن النقاش يدور حول جوانب شكلية وجزئية لا تقترب من جوهر "السلطة" التي هي محور أيّ إصلاح ديمقراطي جدّي.

٢- الديمقراطية -بوصفها آلية لاتخاذ القرار- تمنح الأغلبية، قدرةً على اعتراض برامج الليبرالية الجديدة التي تعبّر عن مصالح الأقلية. وهذا تناقض عسير الحل وصدامي. فالإقرار المسبق لسياسات اقتصادية واجتماعية تحابي الأغنياء والمتنفذين، لا تسمح، حكماً، بتغيير ديمقراطي، يضع هذه السياسات على بساط البحث.

٣- أيّ إصلاح سياسي في الأردن -مهما كان حجمه وعمقه- سوف يصطدم، فوراً، بمشكلة التوطين.. والمواطَنة. وهو يرتبط بالتالي، حكماً، بنتيجة الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وهذه "النتيجة" لم تعد غامضة. بينما ما يزال البيان الوزاري لحكومة البخيت يتحدث عن "خارطة الطريق" المتوفّاة. هل تملك عمّان، الإرادة السياسية لاتخاذ موقف أردني من التطورات الإسرائيلية - الفلسطينية. أو رفض التوطين السياسي و"الفدرالية"، أم القبول بهما؟ هل يمكن الخطو نحو الإصلاح السياسي قبل الإجابة عن هذا السؤال؟

لعبة الأشخاص والكراسي

يحدس الرأي العام الأردني، بصورة لافتة، تركيبة حكومة معروف البخيت،

من حيث هي ائتلاف بين رجال النظام وحزب الليبرالية الجديدة. ولذلك، فإن الأردنيين يُظهرون، حسب استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، حول هذه الحكومة، تفاؤلاً إزاء قدرتها على تحريك الملفات السياسية وتعزيز الأمن، ولكنهم لا يعقدون آمالا على اتّباعها نهجاً اقتصادياً اجتماعياً مغايراً يسمح بمعالجة الفقر والبطالة.

لكن الأردنيين سيكتشفون، بسرعة، أن الأزمة الأردنية هيكلية، ولا يمكن تجزئتها. لماذا؟

١- لأن إغلاق النقاش حول السياسات الاقتصادية الاجتماعية، وإخضاعها، كلياً، لنهج وقرارات الليبرالية الجديدة، يفرغ النشاط السياسي من أي معنى عام. فحين تكون إدارة الاقتصاد الوطني مقررة مسبقاً، وبصورة نهائية، لصالح "البزنس" ضد المجتمع، يصبح العمل السياسي والنيابي، خارج التأثير، ولا يبقى له سوى معنى واحد، يدور حول لعبة الأشخاص والكراسي، وهي اللعبة الملائمة لتوسع الفساد، لا مقاومته.

٢- في السياسة الخارجية، هناك، أيضاً، خطوط حمر ثابتة، تنطلق من "التحالف" الشامل والنهائي والتفصيلي مع الولايات المتحدة، ليس فقط، في الاستراتيجيات، ولكن، أيضاً، في التفاصيل واليوميات. وهو ما يحرم السياسة الأردنية من المناورة، ويوسع الهوة بين الرأي العام الأردني وبين السياسات الرسمية الأردنية، إلى درجة محبطة.

وباختصار: إذا كانت كل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والخارجية، محددة، ولا يمكن تغييرها، فما الداعي، أصلاً، للعبة الديمقراطية، و"قوانينها"؟ اللهم من وجهة نظر أعضاء النادي السياسي المعنيين بتحسين شروط مشاركتهم في اللعبة؟

الديمقراطية هي -بالأساس- آلية لاتخاذ القرار الوطني. وكون هذا القرار متخذاً مسبقاً، فليس لهذه الآلية وظيفة. وهذا ما يجعل غالبية الأردنيين غير

معنيين بالعمل السياسي، إلا أولئك الذين يمتهنون السياسة من البيروقراطيات الحزبية والأشخاص المرشحين للوزارة أو النيابة والصحافيين.. إلخ.

بالمحصلة، تندرج أغلبية الأردنيين في حزبين: حزب اللامبالاة، وحزب التطرف المعادي للتركيبة كلها. وهذا هو المنبع الثرّ للعنف الفكري والاجتماعي والسياسي.

سوف تحترق حكومة البخيت، وما يتلوها من حكومات في نار هذه الأزمة المزمنة، إلا إذا انكسرت الحلقة الصلبة للسياسات المقررة المسبقة، أقلّه في إمكانية التوصل إلى تسوية بين مصالح "البزنس" ومصالح المجتمع، وفي إمكانية البحث عن هامش خاص للحركة المستقلّة في السياسة الخارجية.

فَشَـل

في الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٥، جرت محاولة لتمرير قانون مؤقت لضريبة الدخل، لا يمتثل للشروط الدستورية، شكلاً أو مضموناً. وقد تكوّنت ضد هذا القانون جبهةٌ واسعة من المعترضين، تمكّنت من إسقاطه. إلا إن الدرس المستفاد منه يظلّ ماثلاً، بل يكاد يلخّص المشهد الاقتصادي – الاجتماعي الأردني.

"لم يعُدْ شَرَفاً، أن تكدّ اليدانِ..
ويندى الجبينُ، وتذوي المُقَلْ!
لم يعد شرفاً أن يضيءَ الذكاءُ..
ولا شرفاً أن يكلَّ العَضَلْ
كلُّ ما ليس سلباً ونهباً.. فَشَلْ"!

ربما يكون في أبيات الشاعر اللبناني حسن عبد الله، هذه، أفضل تعليق على القانون المؤقت غير الدستوري لضريبة الدخل، الذي يعاقب الكدحَ والذكاء، ويكافىء السلبَ والنهب!

.. يقول القانون، بوضوح: لا تكن طبيباً بارعاً وناجحاً.. بل كن مضارباً عقارياً!

لا تجدّ وتجتهد في العمل الإداري المخلص أو في الإبداع أو النشاط الأكاديمي أو الخدمي، أو التجاري أو الصناعي أو الزراعي... كلاّ! بل ضاربْ في الأوراق المالية والعملات.. وتعلّم الغباء والدهاء والمداهنة والسلب.. والنهب. اغتنم الفرص.. أو ابتعد. واعْطِ الطريق لـ"الاستثمار" -خصوصاً الأجنبي- كي يمضغ قلبَ البلد!

***

ليست معادلة ضريبة الدخل (المخفّضة على الشركات، المضاعَفة خمس مرات على الفئات الوسطى) مجرد معادلة مالية فنية.. بل معادلة اجتماعية – سياسية، تبدأ بالخصخصة الشاملة (التي وصلت إلى أراضي الدولة والأحراج)، وتمر بإعلاء مصالح "الاستثمار" فوق مصالح المجتمع، وإلغاء دور الدولة في مجال إثر مجال، وخصخصة التعليم والطبابة -وربما مكافحة الإرهاب أيضاً- في "سوق حرة"، بل قل في "منطقة حرة" -على سعة الوطن- لا قيد فيها على حرية التجارة التي تستنزف ميزانَ المدفوعات، وتكرّس المديونية، وتُفقر الدولة والمجتمع، وتزيد الأقليةَ والكمبرادورية المتنفذة، ثراءً، بالوسائل "المشروعة".. وغير المشروعة!

أي، إنها سياسة تمييز اجتماعي صريحة ضد الأغلبية، ولكنها تكرّس أيضاً -أو تقود إلى- التمييز السياسي. فحين تشنّ الأقليةُ حملةَ نهبٍ ضرائبي على أعضاء الفئات الوسطى، وتهبط بمستواهم المعيشي، وقدرتهم على المناورة والتضامن القرابي مع الفقراء.. إلخ، فإنها تنتهي باستبعاد الفئات الأكثر فعالية في السياسة والثقافة والعمل النقابي والاجتماعي، من دائرة النشاط العام، وتلزّهم إلى الصمت والتراجع والانكفاء.

لا ديمقراطية.. ولا حياة سياسية، من دون فئات وسطى مهنية وإدارية وأكاديمية وإعلامية.. غير متربطة بـ"البزنس"، والفساد، والتكسّب السياسي.. إلخ. ولعلّ أسوأ آثار النهب الضرائبي لهذه الفئات أنه يضعها أمام خيارين: اكتساب روح الفقر السلبية.. أو اكتساب روح "البزنس" الوحشيّة. وفي الحالتين، تخسر الدولةُ

والمجتمع، جمهورَ المبادرين.

قانون لا دستوري!

لقد جاء قانون الدخل المؤقت مضاداً للدستور، شكلاً ومضموناً!

..والأموال الإضافية التي كان سيحصل عليها الأغنياء، جراء التخفيضات المقررة لهم بموجبه، لم تكن لِتُستعمل –كما قالت الحكومة بنفسها– في إنشاء مؤسسات صناعية أو خدمية جديدة تولّد فرص عمل، بل كانت ستذهب إلى المضاربات العقارية والمالية، وتزيد الأرقام الفلكية للثروات العاطلة عن تشغيل الأيدي والكفاءات الأردنية –بأعداد معقولة وأجور لائقة–، وكان من شأنها أن تمكّن الأقليةَ المنعمة من زيادة إنفاقها الترفي في السفر واستيراد الكماليات، وبالتالي زيادة المستوردات والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات.

بالمقابل، فإن الزيادة الضريبية المباشرة (الدخل) وغير المباشرة (المبيعات) على الفئات المتوسطة، كانت ستنهك المدّخرات الاجتماعية، وتضعف الاستثمارات الصغيرة، وتسيء إلى مستوى معيشة الطبقة الوسطى، وتزيد عدد الفقراء.

لقد جاء تصميم القانون المؤقت لضريبة الدخل –بالكامل– لمصلحة الفئات الأكثر ثراء، على حساب الخزينة التي كانت ستعوّض، بموجبه، الفارقَ من جيوب الفئات الأخرى. وهذا التمييز الاجتماعي هو عنوان السياسة الاقتصادية – الاجتماعية للحكومات الأردنية منذ العام ٢٠٠٠، والتي ما يزال المجتمع الأردني عاجزاً –للأسف– عن تجميع قواه في مواجهتها.

لقد ردّ المجلسُ النيابي –كما هو معروف– القانونَ المؤقت لضريبة الدخل، لأنه غير دستوري، لكن ذلك لم يكن ليعني شيئاً. فلو وضع مجلسُ الأعيان، ذلك القانونَ في الأدراج، لبقي ساريَ المفعول. وهذه ثغرة في الآليات الدستورية تجعل التمثيلَ النيابي كلّه غير ذي معنى، وتعطي للحكومات، صلاحيات دكتاتورية، وسط ركام

من الشكليات "الديمقراطية".

لقد درجت العادة، منذ حكومة علي أبو الراغب ٢٠٠٠، على قيام السلطة التنفيذية (من دون الالتفات إلى الشروط الدستورية التي تُلزم الحكومات بعدم إصدار قوانين مؤقتة، إلا لمواجهة الكوارث والطوارئ) بالاستيلاء على صلاحيات التشريع، وإصدار قوانين مؤقتة غير سارية المفعول –حتى لو ردّها البرلمان– عبر تعطيلها في "الأعيان"، أو الضغط على النواب لإقرارها لاحقاً، بعد أن تصبح أمراً واقعاً.

الخطير في القانون المؤقت لضريبة الدخل، أنه جاء ليؤسس لقَوْنَنة التمييز الطبقي في الأردن، وتقويض المبادئ الدستورية الأساسية في مجالين رئيسيين هما: (١) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، ومبدأ التكافل الاجتماعي المنظم، عبر (٢) المبدأ القائل بالضريبة التصاعدية على الدخل. وهي ضريبة قاصمة للدولة المساواتية التي أنشأها الأردنيون بالكفاح والتضحيات.

وهكذا، فإن القانون المؤقت لضريبة الدخل –المستورد من السُّنَّة المفاهيمية للمحافظين الجدد في واشنطن– كان يشكل خرقاً فاضحاً للدستور الأردني من حيث الشكل والمضمون. وفي الوقت نفسه، فإن تعويض الخزينة عن عوائدها من ضريبة الدخل، بعوائد الضريبة على المبيعات، كان من شأنه أن يشلّ الطلب المحلي الكلي، ويؤدي إلى تراجع إجمالي في الاستثمارات المولّدة لفرص العمل.

وحتى مع افتراض أن الأغنياء كانوا سيستخدمون مكتسباتهم الضريبية الجديدة في استثمارات، فهذا سيقود إلى قطاع خاص ثري، ودولة فقيرة وعاجزة، بالتالي، عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وهذا ما يجعل الاستثمارات في النهاية، وبالاً على الشعب والبلد.

استنزاف الطبقة الوسطى

في مقابل التخفيفات المجزية التي منحها القانون المؤقت غير الدستوري لضريبة

الدخل، للشركات، فإنه قرر سياسة انتقامية إزاء الفئات الوسطى، وحمّلها أعباءً ضريبية تزيد بنسبة ٥٠٠ بالمئة عمّا كان عليه الحال في القانون السابق، وتشمل السياسة الانتقامية تلك كلَّ من يزيد دخله عن ٨٠٠٠ دينار سنوياً، آخذين بالاعتبار أن من يقلّ دخْلُه عن ذلك المبلغ يقع في دائرة الفقراء.

لقد جاء القانون المؤقت لضريبة الدخل ليحذف الإعفاءات الاجتماعية الطابع؛ كالإعفاء الخاص بالسكن (الإيجار أو فوائد الإسكان القرضي) والإعفاء الخاص بالتعليم الجامعي للأبناء، وإعفاء الـ(٥٠) بالمئة لأول ١٢٠٠٠ دينار، مقابل زيادة الإعفاء الشخصي إلى ٥٠٠٠ دينار، والإبقاء على إعفاء الزوجة (١٠٠٠ دينار)، والأبناء (٥٠٠ دينار لكلٍّ منهم)، ومن ثم تمت زيادة الضريبة عن المستخدمين والأفراد، كالتالي: ١٠ بالمئة على أول ٦٠٠٠ دينار، و٢٠ بالمئة على الباقي، وذلك صعوداً من ٥ بالمئة على أول ٢٠٠٠ دينار، و١٠ بالمئة لكل ٤٠٠٠ دينار تالية، و٢٠ بالمئة لكل ٨٠٠٠ دينار تالية.

وكمثال، فإن فرداً دخْلُهُ ٢٤٠٠ دينار في السنة، متزوجاً وله أربعة أولاد، أحدهم يدرس في الجامعة، ويدفع إيجاراً أو فوائد قرض سكني، كان يدفع كضريبة دخل -حسب القانون السابق- ٣٤٨ ديناراً في السنة. أما الآن، فسيدفع ٢٠٦٩ ديناراً في السنة (أو ٢٦٩٦ ديناراً إذا كان أعزب).

وعند الأنموذج المحوري للطبقة الوسطى (الدخل السنوي ٥٠٠٠ دينار) تدور ضريبة الدخل وفق القانون نفسه، حول ٥٠٠ دينار شهرياً. وهو معدل ضريبي فاحش كان من شأنه أن يستنزف قدرة الفئات المتوسطة على الادّخار والاستثمار، وإذا ما أُضيف إلى ذلك ضريبةُ المبيعات المتصاعدة والرسوم والضرائب غير المباشرة الأخرى، تَبرزُ بوضوح، شراسةُ الهجمة على المستوى المعيشي للفئات المتوسطة وفعاليتها الاقتصادية -والسياسية- والثقافية. وذلك لصالح الفئات الرأسمالية التي تتمتع بالمزيد من الإعفاءات والتسهيلات والتخفيضات الضريبية والفرص الاستثمارية على حساب خزينة الدولة وأملاكها.

وباختصار، لقد كان قانون ضريبة الدخل المؤقت "المردود" يعاقب الكادحين بعقولهم وسواعدهم، كالمهنيين المكدّسين من الأطباء والمهندسين والمحامين والمحاسبين... إلخ. والمدراء المخلصين، وأساتذة الجامعات، وصغار النشطاء في التجارة والخدمات والصناعة والزراعة... إلخ، ويكافئ الرأسماليين والمضاربين في العقارات والأسهم والعملات.

وكان من شأن تطبيق هذا القانون "القاراقوشي" أن يشلّ هذه الفئات الأكثر حيوية عن النشاط الاستثماري والاستهلاك، ويُضعف الطلبَ المحلّي، ويضرب القيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية التقليدية، ويتّجه بالبلاد إلى انقسام طبقي لا يرحم، بين أقليةٍ من عتاة المال تحتكر الاستثمار والسياسة ورغد العيش.. وحتى الطبيعة (الصحارى والغابات والشواطئ)، وأكثريةٍ مهمّشة تواجه أسوأ المصائر.

قانون جائر

في حين كانت أوساط واسعة جداً من الموظفين، والمهنيين، والمتقاعدين، وصغار التجار، والمزارعين، تتطلع إلى قرار جريء من مجلس الأعيان بردّ "القانون المؤقت لضريبة الدخل" انسجاماً مع نصّ الدستور وروحه، وحمايةً للعدالة الاجتماعية والمصالح العليا للدولة الأردنية والاقتصاد الوطني.. قامت الحكومة بنفسها، بسحب القانون.

بالطبع، فإن الوفاء بالالتزامات الضريبية، هو شرط أساسي من شروط المواطنة والوطنية، ولكن قانون ضريبة الدخل المردود، مصاغٌ من منطلقات جبائية عدوانية، تتسلّط، تحديداً عدة جهات، منها:

١- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من شركات التضامن والتوصية البسيطة (وعددها ٨٩ ألفاً). حيث ستخضع هذه للقواعد الضريبية نفسها المفروضة على الشركات المساهمة العامة والخاصة. وهذا يعني المساواة بين رؤوس أموال بآحاد الآلاف لـ"شركات صغيرة" تتطلب العمل المباشر الدؤوب لأصحابها.. وبين رؤوس

أموال بآلاف الآلاف، أصحابُها من كبار الرأسماليين.

٢- النساء. إذ أصبحت الإعفاءات الضريبية للزوجة محصورة بشخصها (١٠٠٠ دينار فقط)، و٥٠٠ دينار لكل شخص تعيله هي بسقف لا يتجاوز الـ(٢٥٠٠) دينار، وهو ما يتضمن الإجحافَ بالمضمون الاجتماعي والاقتصادي للنشاط المنزلي، ويرهق كاهل النساء والمكافحات من أجل أسرهن.

٣- المتقاعدون المدنيون والعسكريون، الذين أخضع القانونُ رواتبهم التقاعدية -في سابقة مدهشة!- لضريبة الدخل اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٠٦. وهو إجراء لا يتّصف بالمنطق أو العدالة أو الحكمة، ويحمّل فئات عزيزة من أبناء شعبنا، أعباءً إضافية ويهبط بمستواهم المعيشي أكثر فأكثر، ويهزّ القناعة الوطنية بالأمان الاجتماعي.

٤- المزارعون ومربّو الماشية والدواجن والأسماك والنحل. ويجيء فرضُ ضريبة دخْل على الاستثمارات الزراعية بمثابة عقاب للنشطاء في هذه المجالات الحيوية التي تتمتع -حتى في أغنى الدول الرأسمالية- ليس فقط بالإعفاءات الضريبية، ولكن، أيضاً بالدعم المباشر من الخزينة.

٥- العاملون بأجر، والمهنيون الذين فقدوا الإعفاءات الاجتماعية، بما فيها الإعفاءات الخاصة بتعليم الأبناء الجامعيين ومصاريف الطلبة.. إلخ. وتم إخضاعهم لضريبة مجحفة تستنزف مداخيل أي مواطن فوق خطّ الفقر، وتجعله -بالتالي- قريباً من الفقراء، أو جزءاً منهم، وذلك بضريبة دخل تزيد خمس مرات عن المعمول به سابقاً.

٦- المستأجرون ومقترضو الإسكان، حيث تم إلغاء الإعفاءات الضريبية على أجور المساكن وقروض الإسكان، وتصعيب قدرة الفئات المتوسطة على الحصول على سكن لائق أو امتلاك شقة.

وذلك بالإضافة إلى مواد جبائية مصمّمة لشفط السيولة من بين أيدي المكلّفين بالدفع الإلزامي على الحساب، ومنع الاحتجاج، وزيادة الغرامات، وتبكير موعد

تقديم كشوف التقدير الذاتي، واعتبار الإعلان على الموقع الالكتروني لدائرة ضريبة الدخل "تبليغاً قانونياً.."، وأخيراً -وليس آخراً- الحبس (بين شهر وسنة)، والحجز التحفّظي على الأموال المنقولة وغير المنقولة.

***

لكن، بالمقابل: (١) لم تتم زيادة ضريبة الدخل على البنوك والمؤسسات المالية، وشركات التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات والنقل والمقاولات الإنشائية. (٢) تم تخفيض ضريبة الدخل -تدريجياً- على شركات التأمين والصرافة والاتصالات وشركات الخدمات والشركات التجارية.

وهكذا، يتضح، بصورة لا تقبل اللَّبس، أن القانون المؤقت لضريبة الدخل:

١- يحابي الرأسماليين على حساب العاملين بأجر والمهنيين وأصحاب المشاريع الصغيرة.

٢- يحابي النشاطات الخدمية والتجارية على حساب النشاطات الإنتاجية والزراعية.

٣- يحابي "المستثمر" في المهنة.. على حساب العقول والسواعد في هذه المهنة.

٤- يعطي لدائرة ضريبة الدخل صلاحيات إعلان الأحكام العرفية في مجالات عملها.

وبعد.. وبعد!

لم يُعْطِ الدكتور معروف البخيت، بعد، سوى إشارات عن سياساته ونهجه. ويمكن، هنا، وضع البيان الوزاري جانباً، فهو يصطفّ، إلى جانب سواه في الأدراج. لا سيّما وأن الأمر لا يتعلق بالبروتوكول.. بل بالسياسة.

ما يزال الدكتور البخيت، حتى الآن، صامتاً بالمعنى السياسي. وطيُّ صفحة القانون المؤقت المشؤوم لضريبة الدخل، حُسِبَ له على سبيل التشجيع، لكن مجلس

الأعيان كان -على كل حال- سيردّه. ولعلّه من الذكاء، بالطبع، أن المبادرة جاءت من البخيت نفسه. لكن ذلك وحده لا يصنع رئيساً.

الفصل الثالث
ممارسات كمبرادورية

من عطاء تدريب الشرطة العراقية، إلى فضيحة تسرب أسئلة التوجيهي وبيعها في سوق المدارس الخاصة "الراقية"، وتدهور دور الجامعة الأردنية الوطني، التنويري والثقافي، إلى فضيحة الاتجار بالخردة العراقية الملوثة بالإشعاعات، والتربص بأموال "الضمان الاجتماعي"، وإخضاع الجمعيات التعاونية (١٢٠٠ جمعية)، من خلال العمل على تدميرها مالياً، وتصفية مشاريعها الإنتاجية، وحلّها، وتشريد أعضائها، ووقف الشكل التعاوني في الاستثمار والملكية.

ومن هذه وتلك، إلى السعي لإلغاء الاستقلال السياسي والتنظيمي للنقابات

المهنية، في محاولة للتخلص من حضورها كقوة مستقلة، والسطو على ما تتوفر عليه من سيولة مالية كبيرة.

.. إنها قائمة متواضعة من الفضائح الكمبرادورية، التي لعبت الحكومات الأردنية ذات الصفة نفسها، دورَ البطولة فيها، وهذه القائمة بعيدة عن أن تكون كشفاً بحساب هذه الحكومات عن السنوات المعينة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)، ولكنها عينات.. عيناتٌ حسْب.

فضيحة عطاء تدريب الشرطة العراقية

كشف ملحق "العرب اليوم" (٨ كانون الأول ٢٠٠٣) عن "قصة المرحلة"، بل قل عن" قصة القصص": عطاء تدريب الشرطة العراقية في الأردن.

لقد كان الاعتقاد، عن وهم، بأن الأمر يتعلق بالقصة القديمة ذاتها: القيام بمهمة "سياسية" لقاء صفقة مالية للخزينة! صفقة تساعد الدولة على مواجهة الاستحقاقات الصعبة للفاتورة النفطية المستجدة بعد سقوط المنحة العراقية، أو تغطية عجز الموازنة المرهَقة أصلاً بخدمة المديونية.

وكان الاعتراض ينطلق من البعد الوطني الاستراتيجي، فالشرطة العراقية (بعد الاحتلال الأميركي للعراق)، هي سياج المحتلين وأداتهم في مواجهة المقاومة العراقية، ولتأسيس نظام عراقي، إذا لم يكن عميلاً وحليفاً لإسرائيل وسيفاً مسلّطاً على العرب، فإنه سيكون بمواصفات سياسية واجتماعية وأمنية تَحُول دون استعادة العلاقات الثنائية الاستراتيجية التي كانت بين عمّان وبغداد. وهو ما يعدّ، بالتالي، مساهمة في تكبيد الأردن، خسارة استراتيجية هي خسارة العراق!

ثم إنه تدخّل في الشؤون الداخلية للعراق، يُدخل الأردن طرفاً في أزمة مديدة لها استحقاقات، وتترتب عليها تبعات. بل سيؤدي -بصراحة- إلى خسارة الأردن للوطنيين العراقيين والعرب السنّة.. دون ربح الآخرين في المعادلة العراقية. إنه باختصار، خطأ استراتيجي.

وكان الظن أن الحكومة الأردنية ترتكب خطأ استراتيجياً من أجل مصالحها التكتيكية! وهنا تحدث المفاجأة: إن ذلك الخطأ الاستراتيجي، بكل أبعاده، شديدة الخطورة على البلد وأمنه، وعلى مستقبل العلاقات الأردنية - العراقية، وما تتضمنه من أبعاد سياسية وتنموية وثقافية وأخلاقية، إنما يتم تقديمه على طبق من ذهب إلى شركة خاصة! إذن، فالأمر يتعلق بخصخصة أدوار أمنية وسياسية للدولة الأردنية.

وكان المفروض أن تنتقل "الخصخصة" بالبلد من "اقتصاد السياسة" إلى "سياسة الاقتصاد".. وأن الأردن لن يحصل بعد على المال جراء دور سياسي، بل حصيلة تصدير السلع والخدمات التجارية، فماذا حصل!! لم يَجْرِ التقدم خطوة واحدة في مجال السلع والخدمات التجارية، بل تم التراجع، وبالمقابل ظل الدور السياسي والأمني الأردني مطلوباً... إلا إنه انسجاماً مع "الخصخصة" تم التنازل عنه.. إلى القطاع الخاص.

شركة خاصة محلية، هي وسيط بين سلطات الاحتلال الأميركي في العراق وبين شركة أميركية تدير لحساب المحتلين، عمليةَ تدريب الشرطة العراقية، وذلك على الأراضي الأردنية، وبموافقة وتشجيع الحكومة الأردنية التي قدّمت الحماية والقرار السيادي والتسهيلات للصفقة، مقابل أقل من ٣ بالمئة من قيمتها الإجمالية!!

غير إن هناك متّسعاً للبلاغة واستغفال الناس، بالطبع، والقول إن للقصة وجهها الإيجابي، فالعملية سوف تؤمّن مئات فرص العمل للأردنيين العاطلين!!!

***

هو، إذن، الانتصار الشامل والنهائي للكمبرادورية في الأردن! ومع عطاء تدريب الشرطة العراقية يمكن الوقوف، كذلك، على القصة الكاملة، التي تشرح وتجسّد مفهوم الكمبرادورية الأردنية في تشابكاتها العولمية.

الكمبرادوري، كما أشرت سابقاً، هو وكيل محلي لشركة/ مصلحة أجنبية، وقد

وسّع الكمبرادوري الأردني نطاقَ نشاطه، فأصبح وكيلاً محلياً للاحتلال الأجنبي في بلد ثالث، ووسيطاً/ وكيلاً على النطاق الدولي، لشركة في المركز الإمبريالي. وهنا، يمكن ملاحظة إن مجالات النشاط الكمبرادوري لم تعد محدودة بخدمات النقل أو التزويد كالسابق، أو إدارة لنشاط اقتصادي محلي كما هو معهود، بل امتد النشاط ليشمل "التدريب العسكري".. في إطار مشروع سياسي على المستوى الإقليمي!! أليس ذلك... إبداعاً!

"قل ما تشاء، ونفعل ما نريد"!

يمكن الاعتراف، بوضوح، أن حرية الكلام، قد قفزت في الأردن، مؤخراً، قفزات ضخمة (ولكنها ليست -بعد- نوعية). غير أن ذلك يترافق مع تراجع شامل للحياة السياسية والتفاعل السياسيّ. فلم تعد الأقوال تؤثر على الأفعال، والسماح بالنقد يقابله صمت محصّن لأصحاب القرار. بل يكاد الأمر يصل إلى ترتيب شامل من التواطؤ على تقسيم العملية السياسية الوطنية، إلى سياقين منفصلَين عن بعضهما بعضاً بصورة كاملة. فالأحزاب والبرلمان والصحافة والنقاش الفكري والسياسي في واد، والسياسات والقرارات والإجراءات في وادٍ آخر. وكأن لسان النهج الحكومي يقول باختصار: "قولوا أنتم ما تشاؤون.. ونحن نفعل ما نريد". وهو ما يدل، ليس على "سعة صدر"، بل على قدر كبير من الاستخفاف بالرأي العام.

والحديث لا يجري، هنا، عن السياسات الأساسيّة، من مثل الموقف من العراق. فهنا، ثمة انفصال ربما لا يكون قابلاً للتجسير بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي؛ ويكون الحلّ الأمثل هو أن يعبّر كل فريق عن رأيه! بل الحديث عن التجاهل الحكوميّ لقضايا عيانية تثيرها الصحافة، وتتطلب توضيحات. وعلى سبيل المثال، أثارت صحيفة "العرب اليوم" مرتين قضية مركّبة؛ أولاً، حين كتب فهد الخيطان (٨ كانون الأول ٢٠٠٣) عن تفاصيل عطاء تدريب الشرطة العراقية في الأردن، موضحاً أن هذه الصفقة تتم لحساب شركة خاصة؛ وثانياً، حين نشرت الصحيفة

نفسها (٩ كانون الأول ٢٠٠٣)، رأياً في تحليل الصفقة، وتوضيح خطورتها، من حيث أنها إشارة إلى استمرار قيام الأردن بأدوار أمنية - سياسية إقليمية، ولكن، هذه المرة، لحساب شركات خاصة، بدلاً من الخزينة! وهو ما يعني خصخصة السيادة الوطنية نفسها، وتحميل البلد والشعب، وزْرَ الأدوار الأمنية السياسية من دون جدوى عامّة -كما كان يحدث في السابق-، بل من أجل شركة خاصة تستثمر السيادة والتسهيلات الأمنية والسياسية لحسابها!

والغريب أن أية جهة حكوميّة لم تبادر إلى توضيح الأمر، نفياً أو تأكيداً. وإذا كان الصمت الحكوميّ يزيد من الثقة بما ورد في التحقيق الصحافي الذي نشرته "العرب اليوم" حول القضيّة، فإنه مما يدعو إلى الأسف إن الدرس الأساسي الذي يمكن استنتاجه، هنا، يتجاوز التأثير على انعدام الشفافية وشيوع الغموض المريب، إلى تلاشي الإيمان بجدوى السياسة. وهو ما سيؤدي، في النهاية، إلى انطفاء كل حيويّة سياسيّة، وتحول المعارضة الوطنية البناءة إلى اعتراض شامل.

والسؤال الذي كان على الحكومة الأردنية، أن تقدم عنه إجابة صريحة، هو: هل صحيح أن تدريب الشرطة العراقية في الأردن كان عملية تجارية خاصّة؟ وإذا كانت كذلك، فما هي مصلحة الأردن في القيام بهذا الدور الأمني.. لحساب مستثمرين؟! وما هي مبرراتها؟! ولماذا لم تَجْرِ لحساب مديرية الأمن العام؟

هذا بالطبع، بالإضافة إلى الشائعات التي ملأت البلد عن قضايا أخرى، ومنها منح رفيق الحريري -رئيس وزراء لبنان الراحل ورجل الأعمال والأخطبوط المالي- ستين دونماً من أراضي العبدلي مجاناً، على سبيل التسهيل الاستثماري لإقامة الجامعة الأميركية في عمّان. وإذا كان لا بد من غضّ الطرف عن التساؤل المبدئي عن ضرورة منح أي مستثمر تسهيلات كهذه تساوي مئة مليون دينار على الأقل، فإنه يجدر السؤال: هل تم طرح المشروع -بتسهيلاته هذه- على المستثمرين المحليين في عرض علني، ووفق إجراءات شفّافة؟! على الأغلب أن ذلك لم يحدث، ما يجعل الأمر مريباً! وقد يكون الأمر كله شائعة! ولكن ما السبب الذي يَحُول دون

إعلان شفّاف عن مشاريع العبدلي، ومعايير المنافسة بين المستثمرين، والشروط الخاصة بالاستثمار، والإجابة، بالتفصيل، عن كل شاردة وواردة.

... أم إن التنمية السياسية -والحياة السياسية- لا علاقة لها بما يحدث فعلاً، وبالكيفية التي يدار بها البلد، ومشاريعه ومصالحه؟! كلاّ.. بل، هنا، بالضبط، تكمن السياسة.. وما عدا ذلك هو ما يقال عنه بالعثماني "زينات مملكات".

فضيحة تسرّب أسئلة التوجيهي

لا! القضية ليست فنية أو أمنيّة أو جنائية. إنها قضية سياسية بامتياز. فالسؤال الأعمق والأهم هنا ليس عن كيفية تسرّب أسئلة التوجيهي (حزيران ٢٠٠٤)، ولا عن الذين سرّبوها.. بل لماذا يحصل ذلك بالأساس؟! ولماذا يضرب الفساد في جهاز من المفروض أنه محصّن، كالجهاز التربوي.. وفي مجال يتعلق باهتمام ومصالح عشرات آلاف الأسر، وبصدقية الدولة في أبسط محاور الفضاء العام: إجراء الامتحانات العامة.

وفي القضية خيط أساسي يفسّرها: أصحاب مدارس خاصة حصلوا على "الأسئلة" مقابل رشى لعدد من كبار الموظفين في وزارة التربية. لقد دخل "البزنس" إلى حقل التعليم. وهذه هي النتيجة! المتهم الرئيس الحقيقي، هنا، هو "الخصخصة".. وعقلية الخصخصة، و"أخلاقيات" الخصخصة!

عندما يصبح التعليم حقلاً من حقول "البزنس"، فلسوف يكون المستثمرون أحراراً في استخدام الوسائل الكفيلة بنجاح "استثماراتهم"! حتى لو أدى ذلك إلى تدمير صدقية الدولة. هذه هي الفوضى المسمّاة "حرية البزنس". هذه هي الرأسمالية الجديدة المتوحشة التي تقضي على آخر ما بقي من عدالة في الأردن.. عدالة الامتحانات العامة بين من يملكون ولا يملكون. هذه العدالة التربوية تخلق لحظةً من الانسجام الوطني. فعشرات الآلاف من الطلاب والطالبات من كل المناطق، وكل المشارب، وكل الأصول، ومن كل الطبقات الاجتماعيّة، ومن دون تمييز

في الجنس أو الوجاهة أو النفوذ، يخضعون لامتحانات موحدة، لمباراة تتطلب الذكاء والجهد الشخصي. صحيح أن اللاعدالة الاجتماعية واللاعدالة في الخدمات المتاحة بين المدينة والريف، تؤثران في قدرات الطلبة، ولكن الامتحانات العامة، بحد ذاتها، هي مباراة عادلة ومحكمة.

ولذلك، فإن نتائج التوجيهي ما تزال تحظى بالاهتمام الشعبي الكبير. إنه الاهتمام العفوي المتوتر بمباراة عامة وعادلة وموثوقة. لقد انهار كل ذلك بعد "الفضيحة". وهذه هي النتيجة الحتميّة لدخول البزنس و"أخلاقياته".. على التعليم وأخلاقياته.

والتعليم حقل غير تجاري بطبيعته. والمؤسسات الأهلية الناشطة في حقل التعليم ليست تجارية، وغايتها الأساسية ثقافية وليست ربحيّة (وإن حققت دخلاً)، والقائمون عليها موظفون.. وليسوا "مستثمرين" ينزعون إلى تحقيق أعلى الأرباح في أقصر وقت.

لقد ناضلت أجيالٌ من المثقفين الأردنيين لترسيخ قيم الدولة في البلاد. وكانت "التربية والتعليم" هي الحقل الأسهل والأميز لهذا النشاط الذي يتضمن، بطبيعته، مضامين وأطراً وإجراءات عامة، وطنية، توحيدية، ينتظمها عقد من القيم الأساسية، التربوية والوطنية والأخلاقية.

بالمقابل، فإن الاستثمار الخاص -ما عدا استثناءات تؤكد القاعدة العامة- ليس مرتبطاً بفضاء الدولة. إنه، في العمق، كمبرادوري الطابع، يتطلع إلى تحقيق أرباح سريعة فاحشة، بغضّ النظر عن الآثار السلبية التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الوطني أو بالمجتمع أو بالبيئة. وعندما تدخل هذه العقلية إلى قطاع التعليم.. يتحول الأمر إلى كارثة.

وقد جاءت الضربة -هذه المرة- موجعة، وفي المفاصل، وفي الحقل الذي يمثل عقل البلاد وروحها. إنها ضربة الكمبرادور، الأكثر عنفاً، للدولة الأردنية، وفضائها العام، في تكريسٍ للفوضى وانعدام اليقين وانهيار الثقة.

لقد كان للجهاز الحكومي، في السابق، جملة من القيم الأساسيّة، يفرضها، إلى حد ما، بالتأثير أو بالقوة، على القطاع الخاص. ولكن انقلاباً اجتماعياً - ثقافياً حدث، جعل الفئة الكمبرادورية الغالبة في القطاع الخاص، هي التي تفرض رؤيتها اللاأخلاقية على الجهاز الحكومي وتخترقه، قيمياً وجنائياً، وفي الحقل الحساس: التربية والتعليم.

ذلك يفرض مواجهة استحقاق المراجعة الشاملة لنهج الليبرالية الجديدة الكمبرادوري المتحكّم بمفاصل الاقتصاد الوطني وحياة المجتمع وقيم الثقافة في بلدنا.

و"المراجعة الشاملة" تتطلب، أولاً، طرح الأسئلة المركزية:

- هل "الخصخصة" هي أداة فنية لمعالجة اختلالات محددة.. أم هي عقيدة رسمية للدولة؟

- الأولوية للمجتمع والدولة.. أم للبزنس؟

- الأولوية لحوسبة التعليم.. أم لقيم التربية والتعليم؟!

- هل يمكن الفصل بين تفكيك وتجاوز الثوابت على المستوى القومي (لقاء المساعدات) وبين تفكيك وتجاوز الثوابت في الحياة الوطنية والمؤسسات (لقاء الرشى)؟ وعلى سبيل المثال لا الحصر: بعد السماح بتدريب "الشرطة العراقية" المعدّة للقتال ضد الشعب العراقي، وإقامة سجون أميركية سرّية في الأردن، و... و... هل يستطيع أحد أن يلوم، عندها، موظفاً إذا باع أسئلة التوجيهي؟!

- هل يمكن السماح للبزنس بدخول حقل التربية والتعليم من دون تفكيك الحقل نفسه؟

- ما هي الحدود الفاصلة بين "الحرية".. والفوضى؟ وحريّة مَنْ؟ ولماذا؟

أنقذوا الجامعة الأردنية!

قرر "مجلس تأديب الطلبة" في الجامعة الأردنية، إنزال عقوبات تأديبية شديدة

بحق ٢١ طالباً متّهمين بالمشاركة في مشاجرة طلابية حدثت في الحرم الجامعي في السنة الدراسية ٢٠٠٤/٢٠٠٥، على خلفية انتخابات مجلس طلبة الجامعة.

وتتراوح العقوبات بين الطرد النهائي، وإلغاء التسجيل للفصل الدراسي الذي حدثت المشاجرةُ خلاله، والمنع من التسجيل للفصلين الدراسيين اللاحقَين، بالإضافة إلى الغرامات المالية، وفقاً لقرارات لجنة التحقيق في المشاجرة المذكورة.

وقد علّق عميد شؤون الطلبة في "الأردنية"، د.عبدالله منيزل، على هذه القرارات، بروح "الأب" و"رجل الأمن" معاً! فهو دعا طلبة الجامعة إلى "التحلّي بروح المسؤولية والابتعاد عن كل ما يسيء إليهم وإلى جامعتهم"، مؤكداً، في الوقت نفسه، بأن "الجامعة لن تتهاون في التعامل مع مسبّبي مثل هذه الحوادث". ويكاد يواصل إلى حد التلويح "بالضرب بيد من حديد..."، مع أنه يقول هو نفسه، إن "لجنة التحقيق" توصلت إلى أن المشاجرة كانت نتيجة "خلافات بين طالبين تطورت لتشمل باقي الطلاب...".

وهذا ما يعني، على وجه الدقة، أنه لا توجد دوافع جرمية وراء المشاجرة، ولا يوجد تحريض.. بل توجد أجواء مشحونة قابلة للانفجار. والمسؤولية عن وجود هذه "الأجواء"، تعود، بالدرجة الأولى، إلى إدارة الجامعة. فهي المتهم الرئيس!

ولا بد من التوضيح، هنا، إن "مجلس تأديب الطلبة" ينبثق من "نظام تأديب الطلبة" الذي أقرّته الجامعة الأردنية، العام ١٩٧٩، إثر المظاهرات الطلابيّة السلميّة التي كانت تعبّر عن أشواق الطلبة، آنذاك، إلى المشاركة في الحياة السياسيّة، عبر تأسيس اتحاد طلابي، وإطلاق حرية العمل النقابي والثقافي والفكري في الجامعة الأردنية.

وسنتذاك، تم قمع الحركة الطلابية بالقوة، واعتقال العشرات من الطلبة، و"تأديبهم" بأشكال عديدة، من بينها التعذيب الجسدي والسجن والطرد النهائي والجزئي من الجامعة. وفي تلك اللحظة بالذات، جرى "إخصاء" الحركة السياسية والثقافية في الجامعة (ولاحقاً: الجامعات...) الأردنية، والتأسيس لفراغ سياسي

في الحرم الجامعي، ملأته الأصولية من جهة، وشتى النزعات التعصبية الإقليمية والعشائرية والمناطقية من جهة أخرى، بينما أصبح "حزب اللامبالاة" هو الحزب الأكبر بين الطلبة الجامعيين.

إن "المعركة" اللاحقة مع الأصولية في الجامعة الأردنية، لم تكن، أبداً، فكرية ولا ديمقراطية، بل استندت إلى تحشيد أمني وعشائري ومناطقي وإشاعة الروح التعصبيّة بين الطلبة، ودفعهم إلى إدمان الخنوع السياسي وعدم الاهتمام بالشأن العام أو بالثقافة والفنون.

وربما لا تكون إدارة الجامعة، هي المسؤولة عن هذه الجوانب من الصورة المأساوية للحياة الجامعية في "الأردنية". ولكنها مسؤولة، بالتأكيد، عن خضوعها للتدخلات الأمنية، وتعيين "أساتذة" من مستويات غير جديرة علمياً -وخصوصاً في الكليات الإنسانية- يهتمّون بالبحث عن فرص وزارية أو نصف وزارية أو تكديس الأموال، ولا يهتمّون بالشأن العام أو بالثقافة أو بالحوار الفكري - السياسي مع الأجيال الصاعدة. والأسوأ إن إدارة الجامعة لم تُبْدِ -طوال سنوات- اهتماماً جدّياً بالنشاطات الثقافية والفنية والشبابية، ولا ببناء جهاز تربوي تقدّمي لإدارة "شؤون الطلبة"... بينما تركز جهودها على خصخصة التعليم الجامعي، وتحويل الطالب إلى "زبون"، في إطار عقلية تنظر إلى الجامعة الوطنية، وكأنها مشروع استثماري، ينجح عندما يربح!

أين هو دور الجامعة الأردنية التنويري والثقافي في البلد؟ أين هي بصمات أساتذتها في البحث الفكري أو السسيولوجي أو التاريخي أو السياسي أو الأدبي أو الآثاري.... وأين هي القامات الجامعية الكبيرة التي كانت تملأ الوطن من ناصر الدين الأسد إلى الأخوين ياغي إلى علي محافظة إلى محمد عدنان البخيت وأحمد ماضي وعادل ضاهر وفهمي جدعان.... وسواهم من الكبار!؟ الجامعة الأردنية فقدت دورها الوطني، وأصبحت مدرسة ضخمة لتخريج العاطلين عن العمل... والثقافة!!

إن "لجنة التحقيق" التي كان ينبغي تشكيلها فعلاً، هي لجنة وطنية للبحث في ما آلت إليه الجامعة الأردنية من تَرَدٍّ أكاديمي وثقافي... أما العقوبات بحق ٢١ طالباً حدث وأنهم شاركوا في مشاجرة أوجدت إدارة الجامعة، أجواءها... فهذا يدل على انعدام الحسّ بالمسؤولية حقاً.

إن "نظام تأديب الطلبة في الجامعة الأردنية" ليس دستورياً؛ أولاً، لأنه يقيد الحريات الدستورية؛ وثانياً، لأنه يمنح صلاحيات التحقيق والقضاء لجهة غير قضائية؛ وثالثاً، لأن الطلبة ليسوا موظفين لدى إدارة الجامعة بحيث يحق لها إصدار قرارات إدارية بحقهم، حتى لو كان نقضها ممكناً لدى "محكمة العدل العليا". فإدارة الجامعة ليست، في هذه الحالة، ذات ولاية إلاّ في الشؤون الأكاديمية، أما غيرها من الشؤون... فهي تقع تحت ولاية القضاء.

إلى ذلك، فإن إنزال العقوبات بـ٢١ طالباً... هو مجرد عقاب لذويهم، ولن يحل مشكلة المشاجرات المناطقية والعشائرية والإقليمية، لأن هذه الأعمال لا تنتج عن "تخطيط إجرامي"، بل عن أجواء... هي التي ينبغي التحقيق فيها، ومحاسبتها... و"طردها" من الحرم الجامعي.

وطالما أن إدارة الجامعة الأردنية تُظهر عجزاً متأصلاً ومستمراً عن إنقاذ الجامعة الأم من أزمتها الأكاديمية والثقافية والسياسيّة، فربما أصبح ضرورياً الاستعانة بمجلس استشاري -لإدارة الجامعة- من كبار الشخصيات الأكاديمية المعترف بها. وربما آن الأوان لاستقدام إحدى هذه الشخصيات إلى رئاسة الجامعة الأردنية. لعل وعسى.

وأما العلاج السريع لوقف المشاجرات الانتخابية المتجددة في الجامعة الأردنية، فهو واضح لمن يريد أن يرى. أنه يكمن في تغيير نظام الانتخابات الطلابيّة بأحد الاتجاهين:

الأول: إجراء انتخابات على مستوى الأقسام لتشكيل جمعيات طلابية علمية للأقسام، يكون رؤساؤها أعضاء "مجلس طلبة الجامعة".

والثاني: إجراء الانتخابات على أساس القائمة النسبية. وبالتالي تسييس الانتخابات، وإخراجها من أجواء التعصّب المناطقي والعشائري والإقليمي... إلخ.

فضيحة الاتجار بالخردة الملوثة

أثارت "العرب اليوم" قضية مخاطر التلوث بالإشعاعات، الناجمة عن استيراد وتخزين خردة آليات الجيش العراقي. وقد انتهت الحملة الصحافية (حزيران ٢٠٠٤) بقرار الحكومة قفل المنطقة الخاصة في لواء الموقر، أمام تلك الخردة، وتخصيص منطقة على الحدود الأردنية – العراقية، لتجميعها، بما في ذلك ضمان عدم دخول خردة ملوثة بالإشعاعات إلى البلاد، قبل "كبسها" في الموقع، وشحنها إلى ميناء العقبة للتصدير.

إلا إن هذه الاجراءات -مع ذلك- لم تكن مقنعة أو كافية. وأهالي الموقر –الذين لحقهم الأذى على كل حال- كبقية مواطنيهم، ليسوا أقل قلقاً على مواطنين أردنيين سيتعاملون مع الخردة المشعة، ويوظّبونها، ويشحنونها.. لتلوِّثَ، ميناء العقبة، قبل أن تواصل مسيرتها المدمرة. لا سيما وأنه ربما كانت هناك خردة عسكرية عراقية لم يجرِ تدميرها بقذائف اليورانيوم المنضّب التي جرى استخدامها على نطاق واسع، من قِبَل الغزاة الأميركيين لتدمير مقاومة الدروع العراقية.

إن وجود هذه "الخردة" هو دليل مادي على بطولة الجنود العراقيين، وعلى بشاعة الجريمة التي اقترفها الغزاة.. ضد الجيش العراقي. لكن -مثلما يقول الدكتور المهندس سفيان التل- فإن التفكير باستيراد هذه "الخردة".. وتخزينها وشحنها عبر الأردن، كان أيضاً، "جريمة"!! إذ أن القوات الأميركية قصفت الدروع والمعدات العراقية، خلال غزو البلد، العام ٢٠٠٣، "بسبعمائة ألف طن من قذائف اليورانيوم المنضّب!"، ومواقع الإصابة في الآليات بهذه القذائف، تشعّ بنسبة تصل إلى "٣٠ ألف ضعف المستوى الطبيعي"! و"تشكل غيمة من أكاسيد اليورانيوم تتحد مع الغبار والدخان وتدخل الرئة ولا تخرج منها. كما أن جزيئات اليورانيوم

تنتقل باللمس، وتذوب في الدم والبول، وتترسب في الكلى والعظام". وتلوث الإشعاعاتُ، البيئةَ المحيطة لعشرات السنين، مسببةً الأذى للإنسان والحيوان والمنتجات الزراعية.

وقد كان الاعتقاد أن السماح بدخول "الخردة" الملوثة، أو التي يمكن أن تكون ملوثة إشعاعياً إلى البلاد، هو تقصير حكومي فادح إزاء سلامة البيئة وصحة المواطنين –وهو تقصير ربما كانت معالجته تتطلب مئات الملايين من الدولارات لاحقاً–، ولكن الحكومة، على الرغم من كل شيء، فاجأت الجميع بأنها واصلت إلحاحَها على حق الكمبرادور في استيراد وتصدير خردة قد تكون ملوثة بالإشعاعات! والسماح بإبقاء هذه الخردة في مناطق مأهولة في الموقر، مدة أسبوعين، هي مدة المهلة الممنوحة للتجار، والكافية لبث الامراض السرطانية بين الأهالي.. قبل نقلها إلى العقبة!

لقد كان الإجراء الحكومي المنتظَر، هو منع هذه البضاعة المسمومة من المرور بالأراضي الأردنية نهائياً.. خصوصاً وأنه لا يمكن الاعتماد على "ضمير" الكمبرادور الذي لا يعترف بأية قيم وطنية أو اجتماعية أو بيئية. ولا يهمّه سوى تحقيق الأرباح السريعة، مهما كانت كلفتها الإنسانية. وهنا، يجدر التساؤل: حتى لو كان الاحتمال ١ بالمئة، لماذا غامرت الحكومة بتعريض الجنود والضباط والعمّال والأراضي والميناء الأردني الوحيد والاستثمارات السياحية الكبيرة في العقبة، للخطر؟!

هل هي "حرية التجارة"؟!

وهل "حرية التجارة" هي فوق حرية المجتمع في الحفاظ على نظافة البيئة الوطنية من الإشعاعات، وسلامة المواطنين، ومصلحة الاقتصاد الوطني بعيدة المدى؟!

"حرية التجارة" هذه هي حرية عدوانية ولاإنسانية ولاوطنية، بالإضافة إلى أنها غير عقلانية. وهي غير عقلانية رأسمالياً، طالما أنها من أجل تحقيق أرباح طارئة سريعة، تغامر بسمعة "العقبة" كمنتجع سياحي استأثر باستثمارات ضخمة.

وحرية التجارة هذه لاعقلانية، لأن فاتور تنظيف البيئة من الإشعاعات، والفاتورة الوطنية للعلاج من السرطانات، هما فوق طاقة الأردن، وسيضغطان أكثر فأكثر، على مشاريعه التنموية.

لو كانت الحكومة الأردنية تنشىء مفاعلاً نووياً للأغراض السلمية، لربما كان هناك من يدّعي أن الكلفة البيئية لهكذا مفاعل ضرورة وطنية! ولكن! إنها مجرد تجارة ترانزيت! صفقة تضيف أموالاً جديدة لحسابات أثرياء الحرب.. بينما يتورط الشعب الأردني في تسديد كلفتها الباهظة.

"الخصخصة" ضد "التعاون" أيضاً

تواصل القوى الكمبرادورية توجيه ضرباتها القاصمة إلى الفئات الاجتماعية الشعبية، المنتجة، خصوصاً في الريف، هادفةً من وراء ذلك إلى تحويل الأردنيين إلى عمالة رخيصة يضبطها جيش من العاطلين عن العمل، في خدمة "المستثمرين" الأجانب ووكلائهم المحليين.

وقد مثّل إخضاعُ الجمعيات التعاونية (أيلول ٢٠٠٤) واحدةً من هذه الضربات ، فهذه الخطوة كانت تعني، تلقائياً، تدمير هذه الجمعيات مالياً، وتصفية مشاريعها الإنتاجية، وحلّها، وتشريد أعضائها، ووقف الشكل التعاوني في الاستثمار والملكية.

وإذا كانت هذه الضربة الكمبرادورية قد طالت ١٢٠٠ جمعية تعاونية، فإن الحديث يجري هنا، عن ضربة استهدفت عشرات الآلاف من التعاونيين، وتحطيم استثمارات قائمة، تساوي من حيث قيمتها الاجتماعية وقدرتها على التشغيل، مئات الملايين، وتقليص الناتج المحلي، وزيادة البطالة، وتحطيم "إرادة" المنتجين التعاونيين.

و"التعاون" -بصفته شكلاً اجتماعياً للاستثمار يقوم على التضامن بين مجموعة من الأفراد المنتجين- يقع في قائمة الاستهداف من قبل العولمة الرأسمالية ووكلائها

المحليين؛ أولاً، لأنه (أي التعاون) يكثّف "رؤوس الأموال" الفردية الصغيرة في قدرة استثمارية محلية وطنية تتعارض مع مصالح الاستثمار الأجنبي والكمبرادوري؛ وثانياً، لأنه يشكّل شبكة اجتماعية للقوى "التقليدية"، ويساعد في استقلالها السياسي؛ وثالثاً، لأنه ينظّم الشغل الجماعي خارج معايير سوق العمل الأجير.

لقد نشطت الحركة التعاونية الأردنية في الستينيات والسبعينيات في كل المجالات، إلى جانب ازدهار القطاع العام، في سياق عملية سياسية من التحالف الاجتماعي الوطني، الذي أصبح، الآن، من الماضي.. وقد تراجعت الحركة التعاونية ما عدا حضورها في المجال الزراعي، وهي، رغم ذلك، تلقّت ضربة قاضية، فلماذا!

تنفق وزارة التخطيط عشرات الملايين من واردات الخزينة في تقديم "الاستثمارات" إلى صغار المستثمرين في المحافظات في إطار البرنامج المسمى "إرادة"، أي تحفيز "إرادة" المواطنين في الريف خصوصاً، على الاستثمار الصغير، فهل كان من المفاجئ، إذن، هذا القرار التعسفي بشطب "إرادة" آلاف التعاونيين الذين امتلكوا -بالفعل- إرادة الاستثمار، مثلما امتلكوا الخبرة والقدرة على الإدارة والإنتاج، وتلا في الفقر والبطالة؟

كلا: فبرنامج وزارة التخطيط استهدف ويستهدف نشر ثقافة الاستثمار الفردي الخاصة، ونبذ ثقافة التعاون وكل أشكال الملكية الاجتماعية التشاركية، وفي الوقت نفسه فإن ملايين في برنامج "إرادة" ذهبت وتذهب، إلى جيوب "المستشارين" ووكالات الإعلان ووسائل الإعلام، وليس إلى دعم المشاريع الصغيرة التي تحتاج إلى الدعم الإداري والمالي، وليس إلى الاستشارات.

إن القرار المشؤوم بتصفية الجمعيات التعاونية، يكشف الغطاء عن حقيقة برنامج "إرادة" الوهمي الدعائي، فالسياسة الكمبرادورية لا تترك مجالاً لإرادة أخرى غير إرادة الرأسمال الأجنبي ووكلائه المحليين.

لقد أصبحت الخصخصة عقيدة رسمية للحكومات الأردنية منذ أوائل التسعينيات. وقد تمكنت بالفعل من تدمير القطاع العام، وها هي تواصل هجمتها

على القطاع التعاوني الذي ينظّم واحداً من أرقى الأشكال الاجتماعية للملكية والاستثمار، في إطار النظام الرأسمالي، ويعتبر سياقاً ملائماً لتعزيز الإنتاج الوطني والتشغيل.

ولذلك، فإن معركة "الجمعيات التعاونية" لا تُعتَبَر معركة هامشية قطاعية، بل إنها معركة وطنية، على النشطاء والأحزاب والنواب والفعاليات المحسوبة على الخط الوطني - الديمقراطي، خَوْضها، من أجل، ليس، فقط، وقف القرار الجائر بإخضاع الجمعيات التعاونية للضريبة العامة على المبيعات، بل حماية الجمعيات التعاونية قانونياً من أيّ جوْرٍ لاحق، وإعادة إحياء الحركة التعاونية ودعمها سياسياً. بالاضافة إلى توجيه الأموال التي يتم تبديدها على برنامج "إرادة" لمصلحة الجمعيات التعاونية الإنتاجية في المحافظات.

الحكومات.. والنقابات المهنية

الصراع المستمر المتصاعد بين الحكومات الأردنية والنقابات المهنية -خصوصاً منذ أواسط التسعينيات- يدور حول مجال أساسي، هو النشاط السياسي المستقل للنقابات المهنية. وبالرغم من أن هذه الأخيرة ترتكز على النشاطات ذات الطابع الوطني، مثل دعم الانتفاضة الفلسطينية والعراق ومقاومة التطبيع -وهي كلّها نشاطات غير سياسية بالمعنى المحدد- فإن الحكومات تلحّ على ضرورة "مهننة" النقابات كلياً، والاستنكاف عن القيام بأي نشاط في الشأن العام.

نأت النقابات المهنية بنفسها عن التدخل في المجالات الداخلية الحساسة، مثل انكماش المساحة الديمقراطية، أو الاعتداءات على الدستور، أو تغييب البرلمان، أو إصدار القوانين المؤقتة... إلخ، وهي لم تتدخل -تاريخياً- في الانتخابات العامة، كما لم توجّه أيّاً من قدراتها المالية الكبيرة لدعم الأحزاب السياسية، ولكنها ألحّت على تأكيد استقلالها "السياسي" من خلال حرصها على تفعيل نشاطات وطنية -وخصوصاً في مجال مقاومة التطبيع- وهو المجال الذي يحظى بالشعبية، ويحرج

الحكومات إذا تدخلت لوقفه. فالنقابات تتحصن بالنشاطات الوطنية لتأكيد استقلالها السياسي (والتنظيمي) من دون أن تمارس دوراً سياسياً داخلياً.. كالذي كانت تمارسه قبل العام ١٩٨٩ كمنبر للحياة السياسية المحلية، برضا الحكومات وقبولها وتشجيعها.

بالمقابل، فإن الحكومات -وأجرؤها، هنا، حكومة المهندس علي أبو الراغب- لم تسكت أبداً عن قرارها منع النقابات المهنية من الاستقلال السياسي (والتنظيمي) مهما يكن الثمن، وحتى لو اضطرت إلى القيام بالمهمة الثقيلة المزعجة والمحرجة، وهي التصدي لنشاط يحظى بالشعبية هو مقاومة التطبيع، بالرغم من أن السلام مع إسرائيل أصبح رثاً.. ومن الماضي.. وأنه لا تطبيع ولا ما يحزنون. فنشاط مقاومة التطبيع الذي تقوم به النقابات المهنية إعلامي بالدرجة الأولى، وهو لا يضرّ بالعلاقات السياسية مع إسرائيل، لأنها -أساساً- في الحضيض، ولا بالتجارة والتعاون الاقتصادي الثنائي، لأنه محدود. وفي الحقيقة أنه لا توجه قضية.. أو على الأقل لا توجد قضية ساخنة تبرر الإجراءات الحكومية ضد النقابات المهنية على خلفية نشاطاتها المستمرة في مقاومة التطبيع.

فما الأمر إذن؟

تتوافر للإجابة عن هذا السؤال الفرضية الآتية: إن النهج الحكومي منذ أواسط التسعينيات يسعى إلى إلغاء الاستقلال السياسي والتنظيمي للنقابات المهنية؛ أولاً، لأن هذه الأخيرة هي القوة المستقلة الوحيدة في البلاد، وأساس استقلالها؛ وثانياً، لأن النقابات تتوفر على سيولة مالية كبيرة.

إن النقابات المهنية -وخصوصاً نقابة المهندسين- غنية حقاً، وهي تملك وفورات مالية غير موجودة لدى أي جهة أهلية في البلاد، وهذا ما يعطيها قدرة كبيرة على التحرك وتنظيم النشاطات وحماية الأعضاء وتوظيف أعضاء الأحزاب السياسية المسيطرة على إداراتها. وبالملموس، فإن النقابات المهنية أقوى من الأحزاب.. لأن الأخيرة فقيرة.. ولا تملك الإمكانيات لإدامة نشاطات فعّالة.

لقد قَبِلَ الخطُّ الحكومي الساعي إلى تحريك الاستثمار المحلي، العام ١٩٩٧، نصيحةَ البنك الدولي، بضرورة توظيف صناديق الادخار للنقابات المهنية في سوق عمّان المالي لتعميقه والدفاع بالمستثمرين للقيام بتأسيس شركات جديدة. وربما ما تزال حاضرةً في الذاكرة، المعركةُ الساخنة التي نشبت، في حينه، حول "مشروع قانون صناديق الادخار" الذي كان يهدف إلى وضع الإمكانات المالية الضخمة لصناديق الادخار في تصرف القرار الاستثماري الحكوميّ. لقد فشل مشروع القانون ذاك حينها، وتراجعت عنه حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي، بعدما توصل البنك الدولي إلى قناعة بضرورة تأجيل المشروع... فهل حان وقته؟

***

النقابات المهنية تتحصّن بالنشاطات الوطنية لحماية استقلالها السياسي والتنظيمي، وتالياً، لحماية أموالها.. والحكومات تريد مهننة النقابات، بل وإدارتها مباشرة لفترة تسمح لها بالحصول على الحق في إدارة أموالها.. وعندما يتم ذلك، فلن "تزعل" الحكومات إذا قامت النقابات المهنية، بنشاطات مقاومة التطبيع كل يوم، وعلى مدار الساعة.

حريات.. "في حدود الأدب"!

الانطباع الذي ساد عند تشكيل حكومة عدنان بدران، هو إن البلاد حظيت، أخيراً، بوزير داخلية "ليبرالي". وربما كان الوزير عوني يرفاس غير معروف كفاية، ولا تُعرف توجهاته وآرائه، ولكن لوحظ أنه قدم نفسه -على الضد من سلفه سمير الحباشنة- رجلاً "في حاله".

تقرب يرفاس -مع رئيسه- من خصوم وزير الداخلية السابق من الأخوان المسلمين ومجالس النقابات المهنية ودعاة "الحقوق المنقوصة". ولم تُحْسَب عليه -

بل على الحكومة- هذه الخطوة السياسية الصريحة في مواجهة المعارضة الوطنية، النيابية والشعبية. ولذلك، تم الصمت أيضاً، أمام "اللغز".

لكن الوزير لم يتحصن بالصمت -وهو من ذهب- وآثر أن يدلو بدلوه، ويكشف عن مكنونات نفسه وفكره السياسي في مقابلة مع صحيفة أسبوعية (تموز ٢٠٠٥)، كشفت للجميع، من دون جهد، وبضربة واحدة، مواقفه السياسية.

يقول يرفاس -بصراحة ووضوح يُحْسَد عليهما- إن المعارضة النيابية "أضاعت وقت الحكومة"! و"عطّلتها" عن القيام بمهامها في تضبيط البلد وتحديثه. وهكذا يكون معلوماً أن اللعبة الديمقراطية النيابية -وهي أساس النظام السياسي الأردني- لم تكن، عند الوزير يرفاس، سوى مضيعة للوقت والجهد، وعبث لا طائل من ورائه!!

يرفاس موظف تقليدي لم يَرَ في السياسة يوماً إلا شيطاناً رجيماً أو لعباً من دون مبرر أو نتيجة. وهو، لذلك، لا يفهم لماذا يصرّ أشخاص عاقلون على ممارسة هذه اللعبة! ومع ذلك، فيرفاس ليبرالي جداً إلى درجة أنه أبدى استعداده للسماح بالحريات.. ولكن "في حدود الأدب"! أي والله إنه قالها وكررها! وهو معذور. فهو ربما كان يرى في قراءة النصوص الدستورية، مضيعة للوقت أيضاً، فلم يتوصل إلى أن الدستور الأردني ينص على الحريات "في حدود القانون" وليس "في حدود الأدب"!

إنها على كل حال، إضافة إبداعية إلى الفكر السياسي العالمي، وسرّها أنها لا تأتي من قاموس السياسة، بل من القاموس التربوي للعائلات المحافظة. يقول الوالد الصارم والمتسامح، لأبنائه: "أنتم أحرار في حدود الأدب"! فالعلاقة الأسرية يحكمها الأدب طبعاً. أما العلاقة المواطنية، فيحكمها القانون.. وليس ما يراه أيٌّ كان "أدباً" أو "قلة أدب"!

التربص بأموال "الضمان الاجتماعي"!

بهدوء وسرّية طُرحت مسودة نظام جديد لإدارة أموال مؤسسة الضمان الاجتماعي (تشرين الأول ٢٠٠٥).

وكان الهدفُ من هذه الخطوة الانفرادَ في إدارة ما يقرب من أربعة مليارات دينار أردني في مشاريع و"استثمارات" في سياق توسيع القاعدة الاجتماعية لليبرالية الجديدة الكمبرادورية، المتحكّمة بالقرار الاقتصادي الأردني.

إنها خطوة "جريئة"، جاءت في "توقيتها" بالضبط، بعدما تم تبديد أموال الخصخصة، وأموال الخزينة، وأموال المساعدات والمنح الخارجية والقروض، في ما سمّي "برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي"، وتأمين عطاءات وأعمال لرجال الأعمال المرتبطين بالليبرالية الجديدة، ومشروعها السياسي.

والخطوة -في ظاهرها- لم تلفت الأنظار. فهي لم تعدو كونها إقرار "نظام" جديد لاستثمار أموال المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، يصدر بمقتضى المادة ٧٦ من قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١.

ولكن هذا النظام المقترَح، يشطب، عملياً، ذلك القانون، ويحوّل "المؤسسة" إلى هيئة للجباية والتحصيل، لا علاقة لها بـ، ولا سيطرة لها على الأموال والاستثمارات التي "تملكها" المؤسسة، ولكنها لا تمارس على إدارتها والتصرف بها، أية سلطة!

فسلطة التصرف بأموال واستثمارات الضمان الاجتماعي سوف تؤول، بموجب النظام الجديد المقترح، إلى هيئة مستقلة هي "صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي" والذي سيتمتع (حسب المادة ٣ من النظام المذكور) بـ"شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري"، أي أنه منفصل كلياً عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. ولكنه "يتولى استثمار أموال المؤسسة، وتناط به إدارة كافة النشاطات الاستثمارية المتعلقة بالمؤسسة"!

وهيئة إدارة "الصندوق" -حسب المادة ٧- ستتألف من تسعة أعضاء: رئيس، وخمسة أعضاء تعينهم الحكومة -ثلاثة منهم على الأقل من القطاع الخاص-، في حين تُرِكَتْ ثلاثة مقاعد فقط (الأقلية) تسمّيهم المؤسسة العامة للضمان

الاجتماعي؛ أحدهم من أصحاب العمل، والثاني من ممثلي الحكومة، والثالث من العمّال! أي أن المالكين الحقيقيين لأموال الضمان "العمال" سيكونون ممثَّلين بنسبة ١ إلى ٩.

وسوف يكون من حق الصندوق إدارة المحفظة المالية للضمان الاجتماعي (المادة ٥) على هواه، بما في ذلك "القيام بأية أنشطة استثمارية تحقق أهدافه"، وكذلك الشراكة مع القطاع الخاص، والتمويل للمشاريع ودراسات الجدوى... إلخ.

وهذا يعني، بالمحصلة، حريّة سياسية مطلقة في توجيه أموال الضمان، من دون حسيب أو رقيب، لخدمة الفئات الكمبرادورية من جهة، والإنفاق السياسي من جهة أخرى، وكل ذلك، على حساب مدخرات الكادحين ومستقبل الأجيال.

وتبقى، بعد، ملاحظتان:

١- ملاحظة خطورة وجود الكمبرادور في الإدارة، لأنه يسخّر قوتها لتأمين مصالحه وتعميق ثرواته وحضوره السياسي في أكبر عملية شهدها الأردن في تاريخه.

٢- ملاحظة الثغرة الدستورية التي تسمح، عبر حق الإدارة بإصدار "الأنظمة"، بإنشاء مؤسسات مستقلة وإقرار سياسات تمسّ حياة الأردنيين، من دون أي دور للبرلمان، تشريعاً ومراقبة.

كمبرادور إعلامي

"الملتقى العالمي لتطوير الإعلام" صيغة غامضة، فيها خلطٌ متعمَّد للأوراق: الرأسماليةُ المتوحشة تتحدث عن "الصحافة المجتمعية"، والاستبدادُ الاستعماري الملطخ بدماء الشعوب يدعو إلى "الحرية الإعلامية"، والفسادُ المنظم المؤسسي يشجع على "محاربة الفساد"!

قد يكون هناك من بين الذين شاركوا في "الملتقى" (١ تشرين الأول ٢٠٠٥)، مَن يصدِّق نفسه، ولكنه يظل أداة -واعية أو غير واعية- في سياق تحدده الحرب الامبريالية الأميركية للظفر بـ"العقول والقلوب". إنها حرب أخطر من حروب

الجيوش، لأنها تستهدف احتلال الإرادة، وكسر رؤى المقاومة، وتقديم الأوطان على طبق من فضة للامبراطورية الأميركية – الإسرائيلية.

"الصحافة المجتمعية"، تساوي، في المفهوم الإمبريالي، الصحافةَ التي تعبّر عن النزعات الأقلّوية المحلية الإثنية الطائفية النسوية، ولا تعني، أبداً، أولوية المصالح الاجتماعية على "البزنس" ومصالح الشركات. أما "الحرية الإعلامية" فهي تتوافق، بالضبط، مع العدمية القومية المتحررة من القيم الوطنية والإنسانية وقداسة العدالة الاجتماعية والتقاليد الثقافية للشعوب. وطالما أن كل ذلك يحتاج إلى إفساد الإعلاميين والمثقفين، فإن الحديث عن "محاربة الفساد"، هو مجرد دخان للتعمية، إلاّ إذا كان المقصود قطع الإمدادات عن "الإرهاب".

وما أثار التوجس والريبة، بصورة خاصة، هو اقتراح رئيس شبكة "إنترنيوز" الأميركية، دافيد هوفمان، على الأردن، من على منصّة المؤتمر، أن يأخذ "مبادرة القيادة في الإصلاحات الإعلامية في المنطقة"! كيف؟ والأردن لا يملك سوى تلفزيون فاشل، وإذاعة غير مسموعة، وصحافة مكتوبة معظمها غير مهني؟! ما هو مشروع هوفمان، إذن؟ أهو يسخر؟ أم أنه يضمر للأردن دوراً خاصاً في نشاط شبكته وثيقة الصلة بالدوائر الأمنية والصهيونية الأميركية؟ وما هو هذا "الدور"؟ وهل هي شارة البداية لعملية تحويل شراء الضمائر لحساب الأميركيين مباشرة على المستويين الأردني والإقليمي؟!

هل انتهى عهد الأعطيات الحكومية التقليدية، لحساب الإفساد الأميركي المنظم؟ أهذه هي النقلة المتوخّاة في تطوير الإعلام الأردني؟!

الإعلام الأردني الراهن متخلّف بصورة مفرطة، ومحلي ومقيد، ومعظمه تملّق ونفاق ومحاباة واسترضاء وتبرير. فهل سيتم تطويره بحيث يصبح مستقلاً وشجاعاً وموضوعياً ومهنياً؟ عندها سوف يتحول إلى منبر يفضح السياسات الأميركية في الأردن، وفي المنطقة أيضاً. ومن البدهي أن هوفمان لا يريد ذلك. الأرجح أنه يريد إعلاماً يمارس الدعاية المثابرة للاستعمار الأميركي. ومن المؤسف أن كثيرين

يتلهّفون للقيام بدور "الكمبرادور الإعلامي".. وبرعاية حكوميّة.

تجسير الهوة مع الاحتلال والعدوان والعنصرية

في أعقاب الإعلان عن اتفاقية أوسلو (١٩٩٣)، وخصوصاً بعيد التوقيع على المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية (١٩٩٤)، كان هناك سيل عارم من الأفكار والمشاريع الكبيرة، في كل مجال تقريباً، قدمها حالمون أو واهمون على مائدة التطبيع بين العرب وإسرائيل.

وكانت حصة الأردن من مائدة الهواء المعلّب هذه، وافرة بحجم الاستعداد الدائم عند بعض النخبة الأردنية لشراء الأوهام، وترويجها في إطار خلق "جَوّ".. وسياق سياسي - ثقافي للعلاقات الثنائية، الأردنية - الإسرائيلية، بمعزل عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسورية ولبنان، وبغضّ النظر عن العدوان الإسرائيلي المستمر ضد الشعب الفلسطيني، بل بالرغم من تهديدات اليمين الصهيوني المتعاظمة ضد الأمن الأردني ومصالح الأردن الاستراتيجية.

عاش الأردن النصف الثاني من التسعينيات تحت وطأة تيار حكوميّ (وأهليّ) من القائلين بالتطبيع مع إسرائيل، والتعاون معها، بل وبالتحالف الأردني - الفلسطيني - الإسرائيلي تحت مظلة "الشرق الأوسط الجديد"!

وهنا، لا بد من التذكير، بنضالات الشعب الأردني المثابرة ضد هذا التيار، مع الإشارة إلى أن اندحاره، كان محصلة موضوعية لتطور الأحداث.

فـ"أوسلو" سقطت في كامب ديفيد ٢، وأظهرت إسرائيل أنيابها للفلسطينيين، واندلعت انتفاضة الأقصى، وتجدد الصراع على أرض فلسطين ضد المشروع الصهيوني القديم - الجديد القائم على نقل القضية الفلسطينية وتصفيتها، ديموغرافياً وسياسياً، على حساب الأردن.

وتعمّد الفلسطينيون بالنار والدم، مرة أخرى؛ وقدموا التضحيات والبطولات، وما زالوا.. من أجل الحفاظ على أرضهم وطموحهم الوطني إلى دولة مستقلة حرة، وعودة اللاجئين والنازحين.

من جهة أخرى، انهار "السلام" على المسار السوريّ، ودخل في مأزق، وربما لن يخرج منه بسبب الأطماع الإسرائيلية في الجولان، بينما حقق اللبنانيون، بالمقاومة وليس بالمفاوضات، إنجازات في تحرير الأرض والأسرى والإرادة.

كل ذلك أدى إلى سقوط التيار التطبيعي في الأردن، وانكفاء العلاقات الأردنية - الإسرائيلية إلى أبعاد رسميّة تواجه ضغوطات قوية من الرأي العام الأردني الذي اكتشف أن معاهدة ١٩٩٤، كانت ناقصة ومتعجلة ومفرطة في الحقوق الأردنية على مستوى الأرض والمياه واللاجئين... إلخ.

وإلى جانب كل ذلك، اكتشف الأردنيون أن المشاريع التطبيعية ليس لها أساس، فمعظمها دعاية فارغة... أو ليس لها أفق -إذا كان لها أساس-، لأن الصراع العربي الإسرائيلي، يرمي بثقله على مجمل التحركات والمشاريع الثنائية.

وكان الاعتقاد أن الأردن تجاوز هذه المرحلة -بقضّها وقضيضها- حين فوجىء الرأي العام الأردني باحتفال وضع حجر الأساس لمشروع المنتجع العلمي (جسر الهوّة) في وادي عربة (٩ آذار ٢٠٠٤)! وكأن العلاقات الثنائية مع إسرائيل، ومشاريع التطبيع، عصيّة عن تأثير التطورات الدامية، وأنهار الدم، والأخطار الاستراتيجية، وخطط الترانسفير... ومشاعر الأردنيين ووجهات نظرهم.

إن الهوّة بين الأردنيين والإسرائيليين، متسعة للغاية، ولا يمكن جسرها من دون انسحاب شامل إلى حدود ١٩٦٧، وعودة اللاجئين، وتخلّي إسرائيل عن استراتيجية العدوان وأسلحة الدمار الشامل... إلخ. ولا يحتاج الأمر إلى دراسة لكي تعرف الحكومة الأردنية أن الأردنيين، بكل فئاتهم واتجاهاتهم السياسية، يرفضون التعاون الثنائي مع إسرائيل تحت أية حجّة.

ومن حق المراقب، إذن، أن يتساءل: أية "ديمقراطية" هذه التي تتجاهل الرأي العام والأحزاب والبرلمان والصحافة... بل تتجاهل الإجماع الوطني، وتعمل بعكسه؟! وكيف يمكن القول، بعد ذلك، بـ"التنمية السياسية"؟ أليست هذه الأخيرة تقوم على تنمية المشاركة الشعبية... فما بالك و"حكومة التنمية السياسية" قد قررت التعاون الثنائي المديد مع إسرائيل، على الضدّ من إجماع الأردنيين؟!

هذا وبقي القول، إن مشروع المنتجع العلمي التطبيعي في وادي عربة، ليس سوى قبضة من الأوهام. فالمشروع -إذا قام أصلاً- سيقاطعه الأردنيون... ولن يستطيع الإسرائيليون المشاركة فيه... إلاّ تحت حماية السلاح!!

إن القفز عن القضايا الأساسية في الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى التعاون الثنائي مع إسرائيل، كان، بالنسبة للحكومة الشارونية، محطة دعائية غير مكلّفة، لكنه، كان وسيظلّ بالنسبة للأردن، كارثة سياسية بلا ثمن.

ومن أهم عناوين هذه الكارثة: (١) الإساءة إلى صورة الأردن وسمعته عربياً، وفي الأوساط الشعبية المعادية لإسرائيل في العالم الإسلامي والعالم. (٢) إضعاف دور الأردن وحججه ضد المشاريع العدوانية الإسرائيلية، على المستوى الدولي. (٣) إفراغ التنمية السياسية وفكرة المشاركة الشعبية من أي مضمون جدّي. (٤) إضعاف البرلمان. (٥) إضعاف إنتاجية الأردنيين الذين تبهظهم الإهانة والإساءة الحكومية المتعمّدة لكرامتهم الوطنية. (٦) الإساءة إلى سياق الحوار الوطني وتفكيكه تحت وطأة الشعور باللاجدوى. (٧) تعزيز تيارات التطرف والتعصب.

***

والمدهش أن القائمين على "المشروع"، لم تخطر لهم أسئلة أولية وبسيطة، مثل:

- ما هو مصير "المشروع" إذا لم يحدث أي تطور سلمي على المسارات الفلسطينية والسورية واللبنانية... بل إذا حدث العكس، وتفاقم العدوان الإسرائيلي في كل الاتجاهات؟!

- وماذا إذا واصل الإسرائيليون، بناء الجدار الاستيطاني، وطردوا مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى شرقي النهر؟!

- من يجرؤ على تجسير الهوّة مع الإسرائيليين، بينما يغرق الأشقاء الفلسطينيون بالدم والجوع والحصار والأسر، على أيدي الاحتلال الإسرائيلي؟!

- ما هي الآثار النفسيّة والسياسيّة الناجمة عن انخراط شباب أردنيين في مشروع تطبيعي مع الإسرائيليين؟! هل هناك العدد الكافي من هؤلاء الشباب المستعدّين للتخلّي عن وجدانهم الوطني والإنساني؟! بل وما هو مصير هؤلاء، وأي مستقبل

ينتظرهم، وما هو دورهم في الحياة الوطنية، حين يقاطعهم المجتمع، وينظر إليهم كمشبوهين ومطبّعين؟!

- هل فكر وزير التربية والتعليم، لحظة واحدة، في الآثار النفسّية التي أخلفها حضوره احتفال وادي عربة، عند مئات الآلاف من طلاب الوزارة؟! وهل يحق له أن يتساءل بعدها لماذا لا يثق الطلاب -وأهالي الطلاب- بأية إجراءات تحديثية تقوم بها وزارته؟! ولماذا يظن الناسُ الظنون حتى بحبّة "الفيتامين" المجانية؟!

***

الأردنيون عرب، مرتبطون، وجدانياً وسياسياً، بالأشقاء، سواء أفي فلسطين أم في العراق.. أم في سورية ولبنان.. ومن المحيط إلى الخليج!

الأردنيون يكرهون إسرائيل -ومعهم كل الحق- وسيظلون يكرهونها، ويتحسّبون منها، ومن كل تعاون معها، طالما لم يوجد حل تاريخي للصراع العربي - الإسرائيلي.

الأردنيون يكرهون الاحتلال والعدوان والعنصرية.. ولن يكون هناك مشروع قادر على حملهم على تجسير الهوّة مع الاحتلال والعدوان والعنصريّة!!

القسم الثاني
التيارات السياسية الأردنية والقوة الثالثة الغائبة

الفصل الأول
ثقافة اللامبالاة وموات الحياة السياسية

الأقلية الليبرالية – الكمبرادورية، لا تشكل قاعدة اجتماعية – سياسية قادرة على تصليب وضع البلد في مواجهة الأزمات الإقليمية المتصاعدة، بما في ذلك الإمكانية القائمة لتلافي السير على الألغام! بل إن نصف قوة برنامج الليبرالية الجديدة الحاكم، نابع من اضطراب المعارضة؛ ونصفها الآخر نابع من لامبالاة المواطنين!

وفي الوقت الذي يبرز فيه الفرز الاجتماعي واضحاً في الموقف من السياسات الحكومية، تبرز ضرورة قيام معارضة أردنية جديدة، تقوم على أساس التمثيل السياسي العضوي للفئات المتضررة من لبرلة الاقتصاد.

ولكن حالة اللامبالاة بين المواطنين، كما حالة الارتباك السياسي التي تعم في أوساط أحزاب المعارضة، لهما مظاهرهما، الجديرة بالملاحظة والانتباه، والتي تبدأ من ثقافة الحلول الفردية الشائعة والمنتشرة، ناهيك عن المساحة التي تحتلها مؤسسات المجتمع المدني، التي من جهة، يتم استثمارها في خدمة السياسات البروتوكولية، ومن جهة ثانية، يتجنبها المثقفون الوطنيون في ترجمة غير دقيقة للمفاهيم.

من الحل الفردي إلى الثورة الثقافية

تحجب الثقافة الفردية الغيبية والرومانسية السياسية، عن الجماهير العربية المستلَبة، إدراكَ المعاني التاريخية الضخمة للمعركة البطولية غير المسبوقة التي تخوضها المقاومة العراقية ضد الاستعمار الأميركي. هذه الجماهير اليائسة المكلومة المسحوقة الكسولة، تحتاج إلى انتصار حاسم سريع باهر، لكي تتحرك من وضع العبودية القائم، نحو الاندماج في حركة تحرر وطني واجتماعي. ولذلك، فهي تعجز عن إدراك أن المقاومة الوطنية في مواجهة قوة إمبريالية جبارة، تحقق انتصارها بالنقاط، وليس بالضربة القاضية.

الجماهير العربية تسير وراء المؤثرات الإعلامية والغيبية، وتلهث وراء النمط الاستهلاكي الغربي من دون أن تكون هناك أرضية لتحقيقه. وهي ما تزال أسيرة هزيمة ٦٧، لم تخرج منها، ولم تُعِدّ اكتشاف قدراتها الجبارة في التأثير على الأحداث، عبر الوسائل السياسية التي تبدأ بالمقاطعة، ولا تنتهي بالمسيرات والمظاهرات، ولكن، وقبل كل شيء، في الانتظام في الأحزاب والتجمعات والروابط. أي، باختصار، الاتجاه نحو العمل الجماعي المنظم.

الثقافة السائدة في صفوف الجماهير العربية، الآن، هي ثقافة الحل الفردي. ونرى ذلك بالنسبة لأغلبية الشباب، في البحث عن فرصة شخصية للصعود الاجتماعي، بدلاً من المواجهة الجماعية للاضطهاد الطبقي والتمييز وسياسات

الإفقار، بينما تنحو الأقلية إلى الحل الفردي على المستوى النضالي، وهو ما يتجلى في ظاهرة الاستشهاديين، والمقاتلين الأفراد.

يعبّر المئات من الشباب الوطنيين في البلدان العربية، عن ضمير الأمة إزاء العراق، عن طريق الالتحاق الفردي بالمقاومة العراقية. وأنا أثمّن هذه المبادرات الفردية عالياً، وأعرف دوافعها النبيلة المخلصة.. غير أنني أرى أن بقاء هؤلاء المناضلين الشجعان في أوطانهم، وتوجيه طاقاتهم لتفعيل حركات جماهيرية مساندة للمقاومة العراقية، هو أكثر فائدة وتأثيراً.

لا تحتاج المقاومة العراقية إلى بضع مئات من المقاتلين العرب، ولكنها في أَلَحّ الحاجة إلى مساندة الجماهير العربية، سياسياً ومعنوياً ومالياً وإعلامياً... إلخ.

الأجيال العربية الجديدة ضائعة بين النمط السلفي والنمط المتأمرك، وكلاهما فردي، وهما وجهان لعملة واحدة، طالما أنهما يمنعان الجماهير من الانتظام والوعي والمشاركة في إبداع حلول جماعية للمشكلات الاجتماعية والوطنية.

إن نظرةً على ما يحدث في فلسطين، تؤكد، بوضوح، المآل التخريبي للحل الفردي. فشباب فلسطين الأكثر حيوية، يسيرون في اتجاهين فرديين؛ السعي نحو الثروة والاستقرار في المهاجر، أو التضحية بالنفس في العمليات الاستشهادية. ولا يمكن المقارنة، بالطبع، بين الخيار النفعي الأناني.. المتجسد في "الفلسطيني الناجح".. وبين الخيار البطولي المتجسد في الفلسطيني الشهيد، إلا أن كلا الخيارين يندرج في الحلول الفردية التي تغيّب الحلول الجماعية والنضال الجماهيري. وبالمحصلة، فإننا نواجه انحسار الحياة السياسية في إطار نادٍ محدود العضوية، تدور داخله الصراعات، بينما الجماهير مغيبة.

إن العدوان الصهيوني والعدوان الأميركي، يندرجان معاً في شبكة سياسية واحدة، تضم، أيضاً، النظام العربي الرسمي وآلياته. أعني أن نظام السيطرة الإمبريالية الأميركية - الإسرائيلية، هو نظام واحد يتخذ أشكالاً من بينها الاحتلال المباشر، كما هو الحال في فلسطين والعراق، ومن بينها السيطرة غير المباشرة، بوساطة

الكمبرادور الاقتصادي والسياسي والإعلامي والثقافي المدعوم بالاستبداد. ولكن بالمحصلة، تسعى الإمبريالية الأميركية إلى تحطيم العالم العربي، وإغراقه في الخوف والجهل والفقر والاستلاب، لضمان سيطرتها على الموارد النفطية العربية، والتحكم في الجغرافيا السياسية العربية.

ولذلك، فإن حجم المواجهة يفرض المشاركة الجماهيرية الواسعة، مثلما أن تنوع أشكال السيطرة الإمبريالية، يفرض تنوع الأساليب الكفاحية. وبالأساس، فإن التحديات التي تواجه الأمة العربية، تفرض على أبنائها الكفاح. إن الكفاح هو قدرنا. هذه هي الحقيقة الكبرى التي لا بد أن نحدق في وجهها وتفاصيلها. وإذا كان عدد المكافحين قليلاً، فإن الحكمة تقتضي ترتيب الأولويات وتوحيد الجهود وتناغمها.

العالم العربي يواجه خيارين: الثورة، أو الانحطاط الشامل في مستنقع الفقر المدقع والتمييز الفاحش وانحدار مستوى الحياة في البيئة والغذاء والماء والطبابة، عداك عن التهاوي في كل المجالات العلمية والثقافية والسياسية.

إن التحرر القومي الديمقراطي أصبح شرطاً لازماً من أجل الحصول على مسببات حياة تستحق أن تُعاش في المأكل والملبس والعلاج والتعليم والثقافة والرفاهية. إن المستقبل الشخصي يتوحد، الآن، تماماً، مع مستقبل الأمة. واكتشاف هذه الحقيقة، وتعميمها، يحتاجان، بادىء ذي بدء، إلى ثورة ثقافية.

في السياسة.. الاجتماعي أولاً

وفي الواقع، وكما أشرت سابقاً، فإن نصف قوة برنامج الليبرالية الجديدة الحاكم، نابع من اضطراب المعارضة؛ ونصفها الآخر نابع من لامبالاة المواطنين! أما البرنامج ذاك نفسه، فهو لا يستند إلى قوة اجتماعية وازنة، ولا يمكن تطبيقه إلاّ باختراق الدستور والقوانين المؤقتة؛ ومحصلته انكشاف الاقتصاد الوطني بالكامل لمصلحة الخارج، وتعزيز قيود المديونية العامة، وزيادة الأعباء الضريبية.. وفي

النهاية، وفي حالة النجاح في استقطاب استثمارات أجنبية، فلن تسهم هذه في زيادة تراكم رأس المال والخبرات محلياً، بل ستستفيد من التسهيلات القانونية والضريبية والمصرفية المحلية، لتحصد الأرباح بالمشاركة مع وكلائها المحليين (الكمبرادور)، وتؤكد نفوذهم، بينما تشغّل من بين جيش العاطلين عن العمل، أكثرَهُم كفاءةً أو قوة، لقاء أقل الأجور.. أي أنها ستزيد الأغنياءَ غنىً، والفقراءَ فقراً!

وُعودُ الليبرالية الجديدة، للأردنيين، هي، إذن: المزيد من الفقر، المزيد من البطالة، المزيد من تدني الأجور بالنسبة لارتفاع الأسعار والضرائب المباشرة وغير المباشرة. فهل ترغب الأغلبية في نجاح برنامج هدفه إخضاع البلد، دستوراً وقانوناً وسياسةً واقتصاداً، لخدمة الرأسماليين الأجانب وشركائهم المحليين؟ هذا هو أساس اللامبالاة الشعبية، خصوصاً وأنه لا يوجد برنامج اقتصادي - اجتماعي مضادّ تحمل أعباءه قوى سياسية مضادة مؤثرة.

فإذا كانت الليبرالية الاقتصادية المتوحشة قدراً لا رادّ له.. وإذا كان الفقراء موعودين -فقط- بعبودية العمل الرخيص.. بينما لا يمكن القيام بشيء من أجل فلسطين أو العراق... فلماذا السياسة من الأساس؟! فالسياسة تقوم على الحق في الاختيار، وهو نشاط إيجابي هدفه إمكانية التأثير، بالوسائل السلمية والديمقراطية، نحو اختيار اجتماعي - سياسي دون آخر. فإذا كان كل شيء قد تم حسمه -مسبقاً ونهائياً - فلماذا وجع الرأس؟!

هذا هو المأزق الذي يَحُول دون التفاهم الوطني... ويقود المعارضة إلى خطاب متناقض بين الدعوة إلى تحديد موعد قريب للانتخابات النيابية وبين التلويح بمقاطعتها.

من الممكن فهم خطاب معارض يقول: كل شيء جاهز مسبقاً، فلماذا الانتخابات!؟

كما يمكن فهم خطاب معارض يقول: نرفض أن يكون كل شيء جاهزاً ونهائياً.. ونحن نريد انتخابات نيابية حرة وعاجلة، لكي نناقش، من جديد، القضايا المطروحة، فليس ثمة ما هو مقدس ونهائي.

غير أنه من غير الممكن فهم الدعوة إلى الشيء وعكسه.

لم تعد المعارضة على أساس عقيدي (قومي أو إسلامي أو يساري تقليدي) ذات معنى. ولذلك، فهي ضعيفة ومضطربة. فالتحولات الاقتصادية - الاجتماعية الجارية تقود إلى معارضات ذات مضمون اجتماعي - سياسي معلَن لمجابهة حزب الليبرالية الجديدة؛ أي، تحديداً، ولادة أحزاب تمثل الطبقات والفئات الاجتماعية على المكشوف.

***

.. فإذا لم يتمكن المجتمع الأردني من مواجهة هذا التحدي، واستعصمت المعارضة في خنادقها الأيديولوجيّة، فلسوف ننتهي، إذن، إلى ذلك الخليط المدمر من الاستبدادية الصريحة.. والردود الغيبية والإرهابية والمجنونة.

***

لا مناص من السياسة. وقد فرضت الليبرالية الجديدة على كل من يريد أن يكون فاعلاً، ممارستَها على أساس اجتماعي وديمقراطي، أو إخلاء الساحة أمام التطرّف!

نادي الـ ١,١ بالمئة

.. ولكن، يخبرنا مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية (استطلاع رأي، أيلول ٢٠٠٢)، أن ٩٨,٩ بالمئة من الأردنيين، لم ينتسبوا، قط، إلى حزب سياسي!

إذن، فالجماهير، فعلياً، غير مسيّسة. والاستفتاءات الرسمية، حسب التقليد العربي، بنسبة ٩٩ بالمئة مع.. كل ما تريده السلطات.. صحيحة. وتقسيم العمل بين الحكم -الذي يحتكر السياسة- والشعب -الذي عليه أن ينتبه لرزقه - مقبول تماماً.

أما أعضاء النادي السياسي جميعاً، في الحكم والمعارضة، ومن اليمين واليسار والوسط، ومن الاتجاهات الإسلامية والقومية واليسارية، والأبطال والمهزومين، والوزراء والمستوزرين، والمتشددين والمعتدلين، والأنقياء والفاسدين، وأنصار "السلام" والمطالبين بفلسطين من الماء إلى الماء، كلهم.. جميعهم يلعبون في مربع الـ١,١ بالمئة.. إنهم، إذن، جماعة الـ١,١ بالمئة. نقطة عَ السطر!

***

٩٥,٩ بالمئة من الأردنيين لا ينوون الإنتساب إلى حزب سياسي.

إذن، الأردنيون عازفون عن السياسة والتحزب ووجع الرأس. وهم راضون عن تقسيم العمل الحالي، حيث السياسة ليست من شأن العامة؛ وهم قابلون -بنسبة ٩٥,٩ بالمئة- بنصيحة رئيس الوزراء (الأسبق) المهندس علي أبو الراغب بالابتعاد عن السياسة والالتفات إلى العمل النافع؛ الوظيفة أو البحث عنها، التجارة، التعليم بقصد الحصول على وظيفة أو مهنة أو تجارة، تربية الأولاد، البحث عن زوجة أو زوج.. إلخ.

إلا أن ثمة أملاً للنشطاء الحزبيين باستقطاب -أو، للدقة، التنافس على استقطاب- حوالي ٣ بالمئة من الأردنيين من الذين لديهم نوايا في التحزب، ولم يحسموا أمرهم بعد. هؤلاء يساوون ١٥٠ ألف مواطن. احذف الأطفال دون سن الثامنة عشرة، يكون لدى الأحزاب حوالي ٧٥ ألف مواطن ومواطنة لديهم النية في العمل الحزبي!!

***

٦٠-٧٠ بالمئة من الأردنيين لم يعرفوا بوجود الأحزاب.. بعد التذكير بها!

إذن، على الأحزاب أن تذكّر بنفسها؛ وعلى الحكومة أن توقف الدعاية المضادّة للأحزاب؛ وعلى أصحاب الثروات أن يموّلوا الاتجاهات السياسية التي تعبّر عن

ميولهم ومصالحهم؛ وعلى المثقفين أن يكونوا أكثر فعالية ومبادأة...

***

ولكن، لماذا؟

أمن أجل عيون "التنمية السياسية"؟

التنمية الاقتصادية، إذا حدثت، تكفي وتزيد!

الآليات التي ما تزال فاعلة في البلد من أجل الضغط على القرار السياسي، أو للحصول على منصب سياسي، ما تزال غير جماعية، أو غير وطنية. ومعايير "الصعود" فردية مئة بالمئة. بل قل: لا توجد معايير، وإنما علاقات وقدرات تسلل. وفي النهاية، ما فائدة الحزب، إذا لم يطعم خبزاً؟ أي إذا ما كان الانتساب إليه، لا يزيد "العضو" قوةً في تحصيل مطالبه المشروعة أو غير المشروعة، أو تحسين موقعه الاجتماعي والسياسي؟!!

كان الحزبيون بالأمس، مجموعة من المتهنين المنتفعين + مجموعة من الانتهازيين + مجموعة من "المثاليين". فمن بقي من هؤلاء في الأحزاب؟!

***

.. وتغيب عن بال "الإحصائيين.." في درس السياسة، عادةً، ثلاثة مفاهيم:

الأول والثاني؛ مفهوما السيطرة - التوسط. فكل سيطرة سياسية لا بد أن تقوم على وسطاء، أو يشغلها، في الحقيقة، وسطاء. وإلا كيف تسيطر الحكومات التي لا يحظى خطّها السياسي بتأييد يزيد على ٢ بالمئة.. ومن دون أن تستخدم القوة المسلحة؟!

والثالث؛ مفهوم الهيمنة. فقوة الحزب السياسي لا تقاس بعدد أعضائه، وإنما بقدرته على السيطرة على وعي الجماهير؛ الهيمنة.

■ السيطرة السياسية: مادية.. وتضطلع بها الحكومات من خلال "الوسطاء" والإدارة والأمن.

■ الهيمنة السياسية: معنوية.. وتضطلع بها، عندنا، الحركة الإسلامية.
والجماهير.. "قلبها" مع الإسلاميين.. وسيفها -مغموداً أو مشهوراً- مع الحكومات.. مع الاحترام للنسب الإحصائية!

***

لم توجد بعد، في الأردن، القوة الثالثة، بين الحكم والمعارضة الإسلاموية. ولذلك، تغيب الحركة الديمقراطية والحياة السياسية، ويتعمق "الستاتيكو" القائم.. جموداً.

مهدد بالانقراض

ويبدو المشهد مستشرياً، حتى ضربَ في مساحات أوسع، تطال المشهد الثقافي بعمومه، وليس النشاط السياسي حسْب. إذ يشهد صيف عمّان، عشرات الفعاليات الثقافية، الإبداعية والفكرية، واللقاءات السياسية وجلسات الحوار والأماسي الشعرية والموسيقية. ومعظمها ذو مستوى عالٍ. وهي جديرة باجتذاب المشاركين المهتمّين في الحقول المختلفة، لكن هؤلاء المشاركين لا يأتون، وتظل القاعات.. شبه فارغة.

ويبذل المنظمون الثقافيون، جهوداً مضنية واستثنائية في الترتيبات والإعداد والدعوات والاتصالات، وتكون النتيجة، غالباً، مخيبة للآمال. ومن يكرس جهده ووقته للتنظيم الثقافي والسياسي، مضطر لمجاهدة اليأس ومعاندته، لكن، بالطبع، لن ينجو من الشعور بشيء من الحزن المختلط بالإحباط، جرّاء الشعور بأن المجتمع الأردني يخلو من الحيوية السياسية والثقافية والإبداعية، ثم وهو يكتشف أن ليل المقاهي والمطاعم مزدحم عن آخره بالشباب والشابات، الذين واللواتي يجدون ويجدن الوقت الكافي للسمر الطويل.

ما الأمر؟! يمكن محاولة حلّ هذا اللغز كالآتي:

١- الأشخاص المهتمّون بالنشاطات السياسية والثقافية، معدودون. وهم، في معظمهم، من أجيال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات وبعض الثمانينيات. وهؤلاء يتراوحون بين ٢٠٠ و٣٠٠ رجل وامرأة من مخلّفات العمل الحزبي اليساري والقومي. وعندما يوزع هذا النادي (شبه المغلَق) نفسه على بضعة نشاطات تُعقد في آن واحد، فمن المرجح أن كلاً من هذه النشاطات لن يستقطب سوى عددٍ محدود منهم، آخذين بالاعتبار النشاطات الأخرى، كالأعراس والجاهات والعشاءات... إلخ، بالإضافة إلى حالات المرض والشيخوخة والإعياء.

٢- جمهور النشاطات السياسية والثقافية، الأكثر حيوية، هو، عادةً، جمهور الشباب. وهؤلاء مغيَّبون -منذ الثمانينيات- عن العمل العام، بعيدون عن التيارات الفكرية، ولا يقرؤون، ولا يهتمّون. إن بحيرة الحركة الوطنية والثقافية تجفّ وتتقلص، ولا ترفدها أنهار الحياة الشابة. المجتمع الأردني، إذن، مهدد بالتلاشي والعدميّة والتسطح والانحطاط وضياع الهوية. وهو وضع يلائم، تماماً، الخطط الشارونية لتفكيك الوطن الأردني وإعادة تركيبه جغرافياً وديمغرافياً.

٣- أساتذة الجامعات وطلابها -وهؤلاء محور النشاط الثقافي في العادة- مضربون إضراباً شاملاً ونهائياً عن كل نشاط ثقافي. إن دور الجامعات (المتكاثرة في الاردن) أصبح سلبياً تماماً.

٤- التشرذم الاجتماعي والديمغرافي وضعف قيمة المواطنة، والعصبيات العلنية والسرية...كل ذلك يجعل الفضاء العام ضيقاً للغاية، مفتتاً ومتشرذماً هو الآخر.

وعلى سبيل المثال، أقام المنتدى الاجتماعي الأردني (٢٠٠٥/٧/٢٥)، احتفالاً بمناسبة الذكرى الـ ٧٧ للمؤتمر الوطني الأردني الأول: ذكرى عزيزة جليلة في تاريخ الأردن المعاصر. وقد حضر الاحتفال -ما عدا بضعة شباب- لفيفٌ من الرجال الأفاضل أصغرهم في العقد الخامس. وجلُّهم -أطال الله في أعمارهم- في السبعين والثمانين.

فإذا أُخذت الاعتبارات البيولوجية بعين الاعتبار، فإن جمهور السياسة والثقافة والإبداع في الأردن، مهدد بالانقراض.

لا.. سياسة!

والحال، كذلك، أن أغلبية المثقفين الوطنيين الجادّين، لم تعد معنية بالترشّح للانتخابات النيابية. منذ أن تبين، عبر ثلاث تجارب انتخابية (٩٣، ٩٧، ٢٠٠٣) أن قانون الانتخابات العامة المعمول به ومجمل العملية الانتخابية، لا يمكّنان المثقف الوطني الجادّ المعني بالشؤون العامة، من النجاح، إلا نادراً، وبالمصادفة. وهكذا يحتشد البرلمان بأعضاء محترمين، لكن معظمهم ليسوا من أولئك المشغولين بالقضايا العامة أو الاستراتيجيات أو السياسة. وهذا ينعكس بالطبع على الأداء البرلماني، والمناقشات البرلمانية، والفعالية، وقوة المجلس النيابي وهيبته.

لقد تم تفريغ هذا الركن الركين في النظام السياسي الأردني من السياسة.

كذلك، أصبحت الأحزاب.. للهواة ممن يفتقرون إلى التكوين الثقافي والنفسي والمعاناة والاستعداد للتضحية بالجهد والوقت والمال (وربما السجن) دفاعاً عن مصالح ورؤى فئات اجتماعية. والسبب واضح. ذلك أن الأحزاب نوعان: ثورية خلوية تبني تنظيمها وخطّها على أساس التضاد مع النظام المسيطر؛ وأخرى برلمانية. وطالما أن قانون الانتخابات العامة ليس مبنياً على الحزبية، فقد أصبحت الحزبية في بلدنا على الهامش؛ لا هي ثورية.. ولا هي برلمانية. والحالة الفريدة للإسلاميين، ناجمة عن سياق عربي وإسلامي ودولي، لا عن سياق محلي. ولذلك، فهي -على الرغم من المظاهر- غير متجذرة، ولا تحظى بالتأييد الفعلي إلا في أوساط معينة منه، وهذه الأوساط غير فاعلة، أساساً، في السياسة الداخلية.

تبقى القيادات الحكومية والإدارية. لم يعد لمنصب الوزير أية دلالة سياسية أو اجتماعية. أيّ مواطن -وأحياناً مزدوج الجنسية أو حديث المواطنة- لم ينشغل، في حياته كلها، بالشأن العام، ولم تتعدّ دائرة اهتماماته قضاياه الشخصية، يمكنه

أن يصبح وزيراً، جرّاء مصادفات شخصية لا علاقة لها بالسياسة أو الآليات الاجتماعية - السياسية، أو حتى الترقّي الوظيفي في إطار أجهزة الدولة. وهذا ينطبق، بصورة أعمّ، على القيادات الإدارية في القطاع العام.

المسيّسون في هيئة الحكومة والقيادات الإدارية، قلّةٌ تزداد انكماشاً. وعمّا قليل، سيكون هنالك انفصال كامل بين السياسة -بكل معانيها- وبين المواقع الحكومية.

لم تعد هناك معايير للتوزير، وهو ما يؤدي إلى تفريغ الموقع الوزاري أو القيادي من مضمونه السياسي أو الاجتماعي، ويضرّ بهيبته. وشيئاً فشيئاً، سوف تعفّ الشخصيات العامة أو الاعتبارية عن المشاركة أو السعي للمشاركة في الحكومات.

بالطبع، يظل المنصب الوزاري مغرياً، من حيث أنه "وظيفة ممتازة". ولكن، عمّا قليل، سوف ينظر أعضاء النخب الفكرية إلى المنصب الوزاري، نظرة استعلاء، اللهم إلا إذا كانوا معنيين بتأمين معيشتهم وشيخوختهم. لكن المناصب الحكومية لم تعد آلية لإنتاج الزعامات الاجتماعية - السياسية. وفي مجتمع مساواتي لا يخضع نفسياً للهيراركية (التراتبية الصلدة) الطبقية، كالمجتمع الأردني، فإن الوزارة والمنصب "القيادي"، لا يجلبان الاحترام إذا كانا مفتقرَين إلى المضمون السياسي.

بالمحصلة، هي حالة متضخمة من الفراغ الذي ينبغي ملؤه بقيادات مثقفة واعية متجذرة مشغولة بالقضايا العامة بصفتها أولوية حياتية. إذا لم يحدث ذلك، مع التذكير بأن الفراغ غير ممكن (في الطبيعة وفي المجتمع)، فسوف يتقدم أمراء الجهاد لملئه.

ما العمل؟

علينا، أولاً، أن ندرك اليأس الشامل إزاء نوايا الحكومات "الإصلاحية". هذه لم تعد تفكر إلاّ بمصالح المستثمرين والاعتبارات الخاصة والشخصية. أما مصالح المجتمع والدولة، فإن الدفاع عنها مهمة مطروحة على عاتق المبادرات السياسية للمثقفين الوطنيين الديمقراطيين.

مؤسسات المجتمع المدني: مشكلات نظرية!

ووصولاً إلى مؤسسات المجتمع المدني، وهي تشكل مساحة مهمة، يمكن أن تستوعب قدراً معقولاً من الأنشطة السياسية، ودوراً بارزاً في تنشيط المشاركة السياسية عبر تفعيل أشكال الحوار والنقاش العام. ولكنها في الأردن، تأخذ طابعاً يتحفظ عليه المثقفون الوطنيون، بالإضافة إلى الالتباس الكبير الذي يعتور المفهوم أصلاً.

***

لقد بذلت "الجمعية الأردنية للعلوم والثقافة" جهوداً كبيرة في إقامة وإنجاح "مؤتمر مؤسسات المجتمع المدني: واقع وتطلعات" (١٧ – ٢٠٠٤/١/١٨) الذي عُقد بمشاركة واسعة من المهتمين من مختلف الاتجاهات. ولكن الاطلاع على بعض الأوراق والآراء في المؤتمر أو على هامشه، يجعل المرء مقتنعاً بأنه ربما كان ضرورياً أن تعقد "الجمعية"، قبل مؤتمرها هذا، ورشة عمل مصغرة للبحث في مفهوم "المجتمع المدني"، والتوصل إلى إطار نظري يحدد مسار المناقشات اللاحقة.

إن غياب المعالجات النظرية عن النقاش الاجتماعي – السياسي الأردني، يفقره، ويثقله بالتكرار والالتباسات. وتالياً، بعض الأمثلة التي تبين المشكلات العملية الناجمة عن غياب المعالجة النظرية.

برز مفهوم "المجتمع المدني" في إطار حزمة الأفكار التي أطلقتها الثورة الفرنسية، في إشارة غامضة معادية للإقطاعية والكنيسة والحكم المطلق. إلا أن هذا المفهوم لم يَحْظَ بالتحديد النظري في إطار المنظورات الليبرالية الديمقراطية. وقد حفر عليه الفيلسوف الماركسي الأيطالي أنطونيو غرامشي في عشرينيات القرن العشرين، واستخدمه في سياق نقدي.

لقد ميّز غرامشي بين آليتين للتحكم الاجتماعي – السياسي، وهما السيطرة

(بالوسائل الإدارية والأمنية)، والهيمنة (القيادة بالإقناع والتطوع والتوسط). واعتبر أن الدولة تساوي "المجتمع السياسي" زائداً "المجتمع المدني"؛ فعن طريق الأول تمارس "السيطرة"، وعن طريق الثاني تمارس "الهيمنة". وفي الفكر السياسي الغرامشي -المستند، هنا، إلى ميكافيللي- فإن "السيطرة"، محكوم عليها بالسقوط، إذا لم تقترن بـ"الهيمنة"، وهكذا، دعا الحزب الشيوعي إلى ممارسة الهيمنة، قبل الثورة وبعدها (أي بعد أن يمتلك وسائل السيطرة). وهو ما شكّل أعمق نقد للستالينية من حيث أنها أهملت "الهيمنة"، عبر المجتمع المدني، بل وحطمت الأخير، نهائياً، مكتفيةً بالسيطرة عبر التحكم الشامل بالمجتمع السياسي. وهو ما أدى، في نهاية المطاف، إلى انهيار الدولة السوفياتية.

لقد دعا غرامشي، الأميرَ الحديث -أي الحزب الشيوعي- إلى خوض ما أسماه "حرب مواقع" هيمنية لاكتساب المجتمع المدني -أي إقناعه وقيادته- قبل "الاستيلاء" على السلطة السياسية، من دون الانقطاع عن ذلك بعد الاستيلاء عليها.

وتنقسم الليبرالية الحديثة الغربية إلى اتجاه تقليدي يقول بالهيمنة -عبر المجتمع المدني- لإدامة الدولة البورجوازية؛ وإلى اتجاه "جديد" يقول باتباع وسائل السيطرة عبر المجتمع السياسي، ويمكن ملاحظة هذا الاتجاه لدى الليبرالية الجديدة في بلادنا التي تريد فرض برنامجها الاقتصادي - الاجتماعي بالوسائل الإدارية والأمنية وتجاهل المجتمع المدني (القوانين المؤقتة، قمع المجتمعات المحلية والاحتجاجات الشعبية، رفض التفاهمات، وإلغاء التوسط في الصراع الاجتماعي - السياسي).

ويجب التوضيح، هنا، أن الليبرالية الجديدة (ومضمونها الرئيس: الخصخصة وحرية التجارة وإلغاء الدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة، وإعادة صياغة الثقافة الوطنية للقبول بالكمبرادورية) هي التي تستأثر بالقرار الوطني. فهل وجدت هذه، أخيراً، أنه لا مندوحة لها من تحقيق الهيمنة عبر "المجتمع المدني"؟! وهل تنطلق

قوى المعارضة الوطنية (المستندة إلى أولوية القطاع العام ومصالح المجتمع والثقافة الوطنية... إلخ) إلى العمل الهيمني المضادّ؟

إذن، فـ"المجتمع المدني" هو محل صراع.. أو "حرب مواقع" حسب التعبير الغرامشي. وبالتالي، فإن تنشيط مؤسسات المجتمع المدني، ليس فعالية محايدة. وعندما يتم فتح أفق للتفاهم الوطني حول مؤسسات المجتمع المدني.. فهل من الممكن أن يتم ذلك من دون التوصل أولاً إلى تفاهمات أساسية في القضايا الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية؟! أم أن الأمر محصور بالسعي إلى استيعاب الفعاليات الثقافية والاجتماعية في المشروع الهيمني لليبرالية الجديدة؟! وعلى أرضية برنامجها؟!

وفي سياق المعالجة النظرية لمفهوم "المجتمع المدني" -وقد ثبت إنه، في حدود ليبرالية ضيقة، إطار بإزاء (يختلف نوعياً عن) "المجتمع السياسي"- هل يمكن، عندها، أن تعتبر الأحزاب السياسية جزءاً من مؤسسات المجتمع المدني، في النظام السياسي الديمقراطي؟! ومصدر التساؤل أن الحزب السياسي هو، في النهاية، منظمة من -وتريد الاستيلاء على- المجتمع السياسي. وبالتالي، فهي لا تنتمي إلى "المجتمع المدني"، إلا في إطار نظام سياسي نصف ديمقراطي يسمح بالتعددية، ولكنه لا يسمح بتداول السلطة. وفي هذه الحالة، فإن الأحزاب، المبعَدة كلياً عن إمكانية الفوز بالسلطة/ المجتمع السياسي، تغدو أقرب إلى كونها "جمعيات فكرية - سياسية"، لا تستهدف السلطة، وإنما "التوسط" إزاء السلطة، فهي تصطفّ، بالتالي، في إطار منظمات المجتمع المدني. فهل يجري التفكير على أساس ديمومة الوضع نصف الديمقراطي، والإبقاء على توصيف المجتمع المدني.. على هذا الأساس؟!

وفي سياق متصل، يجب طرح قضية منظمات المجتمع المدني المموّلة من مصادر أجنبية. هل يمكن اعتبارها، فعلاً، جزءاً من المجتمع المدني المحلي؟ هل تملك الأصالة الوطنية، والقدر الكافي من النفوذ المحلي لكي تقوم وتنشط وتؤثر.. أم أنها

مصطنعة أو نصف مصطنعة بوسائل خارجية (التمويل الأجنبي..) بحيث تظل غريبة عن المجتمع المدني المحلي.. ومجالاً للهيمنة الأجنبية؟!

***

هذه بعض القضايا السياسية "العملية" التي تتبع مباشرة من القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدني... ولا نية، بالطبع، للادعاء بأن هذا الرأي يعبّر، هنا، عن الحقيقة والصواب، أو النطق باسمهما.. ولكن -حسْب- يلفت الانتباه إلى أنه من غير الممكن تجاهل الأسس النظرية في النقاش الدائر حول تنشيط مؤسسات المجتمع المدني.

يا حرية..!

تتراجع حرية النقد العلني في الأردن إلى درجة غير مسبوقة منذ ١٩٨٩. وفي مجالات معينة، يمكن القول إن البلاد تعيش أجواءَ كبتٍ لم تعرفها من قبل.

النقد -غير الإجرائي- للحكومة وسياساتها، أي، النقد الاجتماعي - السياسي، ممنوع. مناقشة السياسات الاقتصادية، من حيث أسسها ومضامينها، ليست مقبولة أو متاحة من حيث المبدأ. والوزراء والمسؤولون محصّنون، فردياً، ضد النقد العياني الذي يحدد المسؤوليات، ويكشف الملفات.. إلخ.

البرلمان مغيَّب، والصحافة خائفة، والأحزاب تتابع أجنداتها الخاصة، وأعضاء النخبة يبحثون عن حلول فردية، أو يبتعدون، طائعين، عن مواطن الخطر، أو يصمتون، وليس ثمة سوى أصوات قليلة تدافع، بحياء، عن التعديات الحكومية الصارخة على الدستور، بإصدار ترسانة من القوانين المؤقتة التي لا تستوجبها "ظروف طارئة".

***

خصخصة الاقتصاد، أدّت عملياً، إلى تأميم المجتمع والسياسة والصحافة والنقد. وقد جرى السير حثيثاً نحو أوضاع كان رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب قد بشّر بها، حين دعا "الشعبَ الأردني بأسره" إلى عدم الاهتمام بالسياسة، و"الالتفات إلى أعمالنا.."!!

***

بالمقابل، مجلس النقباء المهنيين، هدّد نقّادَه، بإصدار "لائحة سوداء" بأسماء "المعادين للنقابات المهنية"!

لا يملك "مجلس النقباء" شرطة أو زنازن.. ولكنه يملك السلطة المعنوية باعتباره أُسّ المعارضة القومية والإسلاموية، ويستطيع، بالتالي، أن يقرن "معارضيه".. بـ"المطبّعين" وأنصار الحكومة!! وأنصار العدوان على العراق!! ثم إنه (أي مجلس النقباء) يملك إجبارية العضوية في النقابات المهنية، ما يجعل حياة عشرات الألوف بين يديه! وهو يملك أخيراً، الأموال.. والمصالح! وهو في النهاية يقع تحت سيطرة الحركة الإسلامية -وأتباعها من الاتجاهات الأيديولوجية الأخرى- بكل ما لها من هيمنة على الشعب، فهي، إذن، القوة الوحيدة في البلد المنافسة لقوة الحكومة! والأولى -مثل الأخيرة- تعلن، صراحةً، عن نزعة غير ديمقراطية.

قوى المعارضة -في العادة- تكون نصيرةً للحرية، فالحرية، هي مساحة حركتها، ولكن "مجلس النقباء" مُكْتَفٍ، على ما يبدو، بـ"دولته" وهو مستعد لتقاسم السلطة مع الحكومات وهذا هو طموحه الأساسي، وحدود فهمه للوحدة الوطنية. وهو، بالتالي، غير مستعد للتمييز بين نقاده، ولا يسأل إذا ما كانوا ينطلقون من جهة الحكومة، أم من جبهة المجتمع! النقد ممنوع وكفى! والسؤال: لماذا يكون نقد القيادات النقابية المهنية ممنوعاً!؟ والجواب فاشستيٌ بامتياز: لأنها تملك وسائل القوة الكافية لمنع النقد.

***

فكر مجلس النقباء المهنيين في تحصين نفسه في خرقٍ فاضح للدستور والقانون بإصدار قوائم سوداء بالناقدين!؟ ألا يذكّر هذا بمحاكم التفتيش الكنسية في العصور الوسطى؟! ألا يذكّر ذلك بالتكفير؟ بالمكارثية والحملة ضد "النشاطات غير الأميركية"! وحالياً بقوائم جورج دبليو بوش بأسماء "الإرهابيين" و"المنظمات الإرهابية"!؟

***

بين القمع الليبرالي الحكومي.. والقمع الرجعي المعارض، تندحر الحرية، ويموت النقد، وينتحر الفكر، ويذوي المجتمع، ويتعمق فواته/ تخلفه.

العشائر.. قوة وطنية وديمقراطية

العشائر الأردنية مستقرة بمواطنها وتحالفاتها منذ ثلاثة قرون على الأقل، ومتّحدة في إطار وطني منذ قرن ونصف القرن على الأقل؛ وهي التي شكّلت عصبية الدولة الأردنية الحديثة في ما يشبه الحلف الوطني... الذي كان وراء صمود المملكة وإنجازاتها منذ العشرينيات.

والعشائر لا تثير حنق الأردني التقدمي؛ ذلك أنه لا يوجد أردني ليس ابن عشيرة. والمجموعات العائلية التي هاجرت إلى البلاد في ظروف طبيعية، انتسبت جميعاً إلى العشائر التي استضافتها أو وفّرت لها الأرض والحماية. كذلك، فإن العشائر الأردنية تتساوى في القيمة والقدر حتى عندما لا تتساوى في القوة أو تتماثل في الدّين.. ولذلك، لم يحدث اصطدام بين الشباب الأردني التقدمي وبين العشائر. بالعكس، حدث نوع من التناغم والانسجام.. ففي الخمسينيات، مثلاً، كانت هنالك عشائر "شيوعية"، وأخرى "بعثية".. وعلى كل حال كانت الميول العامة لأبناء

العشائر دائماً مع التقدم الاجتماعي والسياسي.

أعلى نسبة تعليم وتسيُّس في العالم العربي هي بين أبناء العشائر الأردنية. وقد أعطى هؤلاء للإدارة وللعسكرية الأردنية، الكفاءةَ والهيبة والنظافة من الفساد.. على العكس مما هو معروف عن الإدارات والعسكرتاريا في المنطقة العربية.

عقدا الستينيات والسبعينيات كانا المرحلة الذهبية لأبناء العشائر الأردنية، فقد اندمجوا في الدولة كلياً في حلف اجتماعي - سياسي رتّبه الشهيد وصفي التل. وقد بدأ ذلك يتراجع تحت وطأة الخصخصة منذ أواخر الثمانينيات.. وما يزال.

والتطور الحاصل الآن، أنه في إطار الفوضى الاجتماعية -السياسية- الثقافية للمرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد، تبرز العشائر بصفتها قوة وطنية وديمقراطية:

■ وطنية، لأنها تشكّل الأساس الصلب للهوية والدولة الأردنية، ومضمونها العربي وآفاقها القومية.

■ .. وديمقراطية، لأن العشائر السائر وضعها السياسي الاجتماعي نحو التهميش، لها مصلحة موضوعية في سيادة الدستور والديمقراطية والبرلمانية، فهنا تحقق العشائر وجودها السياسي، والذي يغيب، كلياً أو جزئياً، في ظل غياب التمثيل الديمقراطي، وانفراد النخب الاقتصادية والسياسية الجديدة بالحكم.

والمفارقة أن الحركات السياسية والأحزاب وقوى المجتمع المدني الأخرى ليس لها مصلحة حقيقية في الانتخابات العامة؛ أولاً، لأن لها وسائلها في تحقيق وجودها السياسي عبر الهيئات والجمعيات والنقابات والصحافة... إلخ؛ وثانياً، لأن مقاعدها ليست مضمونة، بينما تكلّفها العملية الانتخابية غالياً.

ومن البدهي أن القوى الليبرالية المنفردة بالقرارين السياسي والاقتصادي، وبصلاحيات السلطتين، التنفيذية والتشريعية، ليست هي الأخرى معنية بالانتخابات.. وبالبرلمان، بل إنها تأمل في تأجيلهما.. وتحلم بإلغائهما، وأن تستبدل بهما لجاناً وهيئات تفصّلها وتعيّنها وفق مصالحها ونظراتها.

***

العشائر، اليوم، قوة وطنية وديمقراطية، وهي تمثّل القاعدة الاجتماعية الموضوعية للحركة الوطنية الأردنية -مثلما كان الأمر في العشرينيات والثلاثينيات-. وعليه، فإن الهجوم على العشائر، هو هجوم على الاتجاه الوطني الديمقراطي.. وعلى احتمالات نهوض الحركة الوطنية الأردنية.

نحو معارضة أردنية جديدة

تعصف التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الجارية في الأردن بمصالح الفئات الشعبية، من العاملين بأجر وصغار المستثمرين والمهنيين والحرفيين والمزارعين...

وإذا كان معروفاً أن تلك التحولات، تهدف إلى خلق بيئة ملائمة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، يكون السياق العام هو إلغاء كل القيود القانونية والضريبية والسياسية والاجتماعية التي تعرقل الاستثمار. وهكذا تم، ويتم، إخراج الدولة من النشاط الاقتصادي "الخصخصة"، بل وإلغاء الدور الرقابي للدولة واعتبارات الرعاية الاجتماعية وحماية مصالح العمال وصغار المستثمرين المحليين غير القادرين على المنافسة في ظل إلغاء كل أشكال الحماية الجمركية.

وهكذا يكون التناقض الاجتماعي السياسي الرئيس في الأردن، قائماً بين وكلاء الرأسمال الأجنبي وشركاتهم من جهة، وبين الفئات الشعبية والبورجوازية المحلية المتوسطة، من جهة أخرى. وإذا كانت الأجهزة الحكومية بكل قدراتها تمثل الفريق الأول، فإن الفريق الثاني لا يمثله أحد.

والحال إن الأمور تتجه نحو وضع نصف عولمي مدمر. ذلك إن الأجور سَتُدفع

وفقاً للمعايير المحلية، بينما يتم شراء الاحتياجات بالأسعار العالمية. وهو وضع يهدم الطبقة الوسطى ويهمّش الفقراء، وخصوصاً في الريف، حيث تتصاعد الحاجة إلى الجمعيات الخيرية.

كذلك، فإن التسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي ووكلائه، تلقي بالأعباء الضريبية المتصاعدة على كاهل الفئات الشعبية التي تدفع تكاليف البيروقراطية الحكومية الموضوعة في خدمة الاستثمار!

ولا يكتفي تشجيع الاستثمار بالتسهيلات والامتيازات والفرص الرخيصة، بل يحتاج أيضاً إلى العمالة الرخيصة غير المحمية، وجيش مؤهل ونصف مؤهل من العاطلين عن العمل، المستعّدين للقبول بأبخس الأجور.

إن الأولوية هي، دائماً، للاستثمار. ولن يتم إزعاج المستثمرين بتقديم أي تنازلات. ولكن العاملين بأجر، الذين لا يتمتعون بالحماية السياسية، هم المطالَبون بتقديم التنازلات تلو الأخرى. وسيكون ضبط الحسابات الاكتوارية للضمان الاجتماعي، على حساب المستفيدين، بزيادة سن التقاعد وخفض قيمته.

إن التناقض الحاصل بين "الاقتصاد" و"المجتمع" من شأنه أن يعصف بالطرفين. ولذلك، فمن المناسب التعامل معه سياسياً. ولكن -ويا للأسف- تغيب الوسائل اللازمة لذلك. فقانون الانتخابات العامة المعمول به مفصّل بحيث يمنع وصول الممثلين العضويين للقوى الاجتماعية على الصعيد الوطني إلى الندوة البرلمانية، بينما تتكدّس السلطات في أيدي الحكومة التي تدعم البرنامج الليبرالي بكل قواها.

كذلك، فإن أحزاب المعارضة القائمة، ما عدا "الأخوان المسلمين"، تتكون من بيروقراطيات صغيرة متخشبة من الحزبيين العاجزين عن إدراك التناقضات الجديدة في البلاد، وعن الفعل السياسي. أما "الأخوان المسلمون"، وهم حزب ما يزال حياً من حيث قدرته على الاستقطاب والفعل، فهم يمثلون -بالأساس- معارضة ثقافوية للمشروع الأميركي، ولكنهم، من الناحية الاقتصادية- الاجتماعية، مؤيدون

قدماء للخصخصة وحرية التجارة.. وقد انتهى "الأخوان" -كما يتضح- إلى الاندماج السياسي في المشروع الأميركي للمنطقة، بعدما شارك فرعهم العراقي في "مجلس الحكم الاستعماري"، وسار فرعهم الفلسطيني وراء حكومة أبو مازن في سراديب خارطة الطريق.

***

هناك ضرورة، إذن، لقيام معارضة أردنية جديدة، تقوم على أساس التمثيل السياسي العضوي للفئات المتضررة من لبرلة الاقتصاد. وتقع المسؤولية هنا، بالكامل، على عاتق جيل جديد من المثقفين التقدميين المتمتعين بالعزم الكافي على تجديد الحركة الوطنية الأردنية، ويمكن، بوضوح، رؤية ولادة هذا الجيل الذي يستكمل الآن عدّته الفكرية، وتحاول طليعته أن تكسر حاجز الجمود السياسي بمبادرات ما تزال بدائية.. ولكنها ذات دلالة على الآتي.

الفصل الثاني
إعـــادة بنـــاء الأحـــزاب الأردنيـــة

إن تصعيب تأسيس الأحزاب لن يؤدي إلى إنهاء الشرذمة الحزبية أو ولادة أحزاب كبيرة، ومن الخبرة العامة يمكن القول إن معظم الأحزاب سيتجاوز عقبة الحصول على خمسمئة توقيع مثلاً (بينما سيجدها بعضهم فرصةً للخلاص من المشروع الحزبي) بين الأهل والعشيرة والأصدقاء والأحباء وأصحاب الحاجات

والنساء والأتباع. ثمة -دائماً- من يقف مع البيروقراطيات الحزبية في أزمتها.. غير أن كل شيء سيعود إلى حاله بعد انقضاء الأزمة!

ومن ناحية الأصول الدستورية، فإن حقّ تأسيس الأحزاب مقدّس، ينبغي على القانون أن يسهّله، وأن يزيل من أمامه العقبات، وليس "العكس". وفي الوقت نفسه، فإن الحياة السياسية الأردنية تحتاج، بالفعل، إلى قيام ثلاثة أو أربعة أحزاب كبيرة تعبّر عن مصالح الكتل الاجتماعية وتمنهج السياسة المحلية، وهذه لا تولد بتعديلات على قانون الأحـزاب، بل بتعديلات على قانون الانتخابات العامة.. فعندما تجري هذه على أساس القوائم الحزبية، وعندما يكون واضحاً أن حزب الأكثرية البرلمانية، سوف يشكّل الحكومة، فستنشأ آلية ديناميكية من الائتلافات والاندماجات السياسية - الاجتماعية في صيغة أحزاب كبرى، ذات برامج محلية عيانية.

***

الأحزاب بالأساس، تكتلات يجمعها ويحرّكها هدف مركزي هو الحصول على السلطة، كلياً أو جزئياً، فإذا كانت كل الطرق لتحقيق هذا الهدف مغلَقة، فإن الأعضاء سينسحبون إلى نشاطات أكثر جدوى، وسيفقد الحزبُ جاذبيته بالنسبة للأنصار، وسيفقد، بالتالي، صِلاته مع قاعدته الاجتماعية، ولن يكون معنياً بمخاطبتها ببرامج حياتية تتعلق بحياتها الفعلية -إذ لا توجد وسيلة لتحقيق هذه البرامج ولو جزئياً-.

عندها يصبح الحزب، كما هو الحال الآن في بلدنا، أقرب إلى منظمة مسوّرة للبيروقراطيات الحزبية غير المهتمّة، فعلياً، بالحصول على التأييد الاجتماعي - لأن كلفته عالية ومردوده صفر- ولكن المهتمّة بالحصول على تمويل سهل توفّره جهة خارجية أو "زعيم".. وبالحدود التي تكفي لتفرّغ بضعة بيروقراطيين حزبيين يحافظون على "المهنة" والوجاهة المصاحبة، وستكون بضاعتهم السياسية -

بالتالي- بضعة مواقف قومية عامة لا غير، وهذه المواقف لا تكلف شيئاً.. فهي لا تحتاج إلى معاناة فكرية أو تفاعل مع الواقع، وهي منتشرة بين الجمهور ومقبولة منه، وأخيراً، فهي لا تؤدي إلى صدامات مع الحكومات أو مع القوى الاجتماعية المسيطرة.. فهذه لا تهتم بالمواقف القومية، ولكن بالبرامج التي تتعارض مع مصالحها!

***

حالة الإسلاميين مختلفة من حيث أنهم يسعون إلى تأسيس مجتمعهم داخل المجتمع، مدعومين بالمد الديني والتربة الإيمانية، وبالتبشير التربوي والإعلامي، وبالموارد المالية الضخمة. إنهم ينشطون على أساس استراتيجية التوسُّع في الداخل، وينزعون إلى بناء مراكز خاصة للسلطة والنفوذ، وليس إلى الحصول على السلطة المركزية، كلياً أو جزئياً، ولذلك، فهم يقاطعون الانتخابات النيابية -مثلاً- (كما حدث في العام ١٩٩٧) مع أنهم الحزب الوحيد الذي يستطيع أن يحصد المقاعد البرلمانية! وهم يتحركون ببطء وحذر، ولا يريدون تبديد مواردهم في التحركات السياسية الملموسة، ويكتفون بإدامة الصلة مع جمهور واسع هلامي، بوساطة إثارة العواطف الدينية والقومية بين الحين والآخر.

غير أن هذه الاستراتيجية سوف تسقط تلقائياً، إذا جرت الانتخابات العامة على أساس القوائم الحزبية، إذ سيكونون أمام خيارين؛ فإمّا المشاركة على أسس سياسية، وإمّا الخروج من لعبة السياسة.

***

هناك ما يشبه الإجماع على نقد الأحزاب الأردنية. فالأحزاب العقائدية التاريخية، القومية واليسارية، لم تعد، منذ زمن، مُقْنِعة لمعظم القوميين واليساريين. فهؤلاء انتسبوا إليها في زمن آخر، وعلى أساس طوباويات لم تعد فاعلة. والحزب الإسلامي الرئيس (الأخوان المسلمون) لم يعد مقنعاً للعديد

من النشطاء الإسلاميين. فبعضهم يريده أكثر راديكالية، وبعضهم يريده أردنياً (وهؤلاء فريقان: موالون ومعارضون)، وبعضهم يريده حماسياً.

الأحزاب "الوسطية" فقدت، بأسرع مما هو متوقع، زخمها وأعضاءها. فهؤلاء اكتشفوا أن هذه الأحزاب عبءٌ وليست وسيلة.. ومن كان منهم جادّاً وله قضية أكبر من مستقبله الشخصي، اكتشف أنه في مواجهة مفارقة! وعلى كل حال كانت ديناميكية الأحزاب الوسطية مرتبطة بـ"زعماء". والذي أخذ الحزبية بجدية من هؤلاء قليلون على رأسهم عبدالهادي المجالي. إلا أن تجربة الأحزاب الوسطية - وهي المعبّرة عن الأوساط التقليدية- لم تبلور، بعد، نشطاء حزبيين ينظرون إلى أنفسهم كديناميات سياسية مستقلة عن الحكومات أو الاتجاه الحكومي.

المثقفون يتعالون على الأحزاب. وربما يكون مع بعضهم بعضُ الحقّ من زاوية أن القدرات الفكرية والثقافية والبحثية للأحزاب الأردنية، ليست في أحسن حال. ولكن سرّ عداء المثقفين للأحزاب.. يجد سببه الرئيس في "انتهازيتهم".

أما بالنسبة إلى الخطاب الحكومي، فهو يعيب على الأحزاب كثرتها وأجنداتها غير المحلية؛ ويستصغر شأنها من زاوية قلة عدد أعضائها. وأخيراً، فإن الجميع -كما يبدو- يرغب في وجود أحزاب كبيرة تمثيلية ذات برامج سياسية محلية، تكون من أركان الدولة، وتقوم على أكتافها الحياة السياسية. وهذا النوع من الأحزاب لا يلائم وجوده الحكومة القائمة -أيّ حكومة- من حيث أنه سوف يلعب دور المعارضة الفاعلة.

***

ضرورة وجود الأحزاب البرامجية البرلمانية الكبيرة هي قضية مطروحة بالفعل في الأردن، وقد جرت الاشارة -مراراً- إلى أن وجودها يعتمد على قانون للانتخابات العامة مؤسّس على القوائم الحزبية. أمّا الأحزاب الصغيرة، فهذه قضية أخرى تتم مناقشتها انطلاقاً من قاعدة الحريات السياسية، لا الضرورات السياسية. إن تأسيس الأحزاب هو حق دستوري مكفول للمواطنين الأردنيين. ومن

واجب المشرّعين أن ينظّموا هذا الحق على نحو يسهّل ممارسته، فلا يعرقلها ولا يضيق عليها. والمواطن الواحد الذي يكوّن وجهةَ نظر، ويثابر على إبدائها، ويحاول إقناع الآخرين بها، هو -وهو المواطن الواحد- مشروع حزب قد يجتذب الأعضاء والأنصار.. وقد يتحول -لاحقاً- إلى حزب جماهيري، وبرلماني.. فهل يتم وأد هذه الإمكانية؟! وبأي حقّ.. وبأي معيار؟!

توجد في الولايات المتحدة الأميركية بضعة آلاف من الأحزاب والمنظمات والجمعيات والمنابر السياسية وشبه السياسية.. وهي، جميعها، خارج لعبة الانتخابات باستثناء الحزبين الكبيرين المعروفين (الديمقراطي والجمهوري). فالحياة السياسية ليست كلها انتخابات.. وليس عيباً -بل ربما كان واجباً- أن تؤسس مجموعة مواطنين يتفقون على رأي وقضية، حزباً.. من دن أن يكون برنامجياً.. ومن دون أن يكون كبيراً.. ومن دون اشتراطات عضوية ومالية، تصعّب عليهم التفرغ لإقناع المجتمع بقضيتهم!

***

ولا شك في أن الاتجاه -في قانون الأحزاب- إلى تصعيب ممارسة هذا الحق الدستوري، مخيف.. لا سيما وأن قانون الانتخابات العامة، يظل عائقاً أمام ولادة الأحزاب الكبيرة! ومع ذلك، فإن الأحزاب الأردنية -على كثرتها- تندرج في خمسة تيارات رئيسية، هي: التيار الوطني، والتيار الليبرالي، والتيار اليساري، والتيار الإسلامي، والتيار القومي. وتالياً، قراءة في الاتجاهات الضرورية لإعادة بناء هذه التيارات في أحزاب كبرى، فعّالة، تعيد هيكلة الحياة السياسية الأردنية:

١- التيار الوطني

في ربيع ١٩٨٩، نزلت جماهير المحافظات الأردنية إلى الشارع. وكانت تلك لحظة تاريخية مغزاها الأساسي انطلاق موجة من المعارضة الشعبية لاتجاهات الليبرالية الاقتصادية التي عنوانها الرئيس: الخصخصة. وهذه "الموجة" ظلت مستمرة،

وعبّرت عن نفسها سياسياً بأشكال عديدة كان أعلاها "هبّة الخبز" العام ١٩٩٦، ضد أول حكومة ليبرالية خالصة برئاسة عبد الكريم الكباريتي. وعند تشكيل الحكومة الليبرالية الخالصة الثانية برئاسة المهندس علي أبو الراغب، كانت تلك الموجة قد استنفدت نفسها، ما أتاح للحكومة، في أجواء ١١ أيلول ٢٠٠١ وما تلاها، تعليق الحياة البرلمانية والسياسية، وإحداث سلسلة من التغييرات العميقة في تركيبة موازين القوى المحلية لمصلحة الليبرالية الاقتصادية، فلم تعد مشاريع الخصخصة تثير ردَّ فعلٍ صارخاً. ولكن الحاجة ظهرت إلى تشكيل حكومة جديدة تستعيد التوازن السياسي، تلافياً للانفجار الشعبي.

منذ العام ١٩٨٩، كانت الليبرالية الجديدة تتقدم، وتحقق وجودها في القرار الوطني، قبل أن تستأثر به كلياً، بالرغم من أن سندها الاجتماعي ضعيف جداً، وفي الوقت نفسه، يمكن استخلاص الآتي:

١- إنه جرى ضبط قوى المعارضة -التي كان لها شأن جدّي قبل العام -١٩٨٩ في إطار النظام نصف الديمقراطي، واستهلاكها وتهميشها في ظروف مستجدة إقليمياً ودولياً: الأخوان المسلمون استلحقوا القوى الأخرى -القومية واليسارية- وشكلوا حزب المعارضة المستسلم أمام الليبرالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والمتمركز على برنامج ثقافوي وتضامني (مقاومة التطبيع، التضامن مع فلسطين والعراق... إلخ).

و"حزب المعارضة" هذا -بالرغم من أنه يتكون من عدة أحزاب واتجاهات- أصبح يتجه أكثر فأكثر إلى تمثيل الأردنيين من أصل فلسطيني، وقد بلور خطاباً متلائماً مع واقعه التمثيلي ذاك، ومارس "السياسة" على أساس النأي بنفسه وبجماهيره عن الصراع الاجتماعي المحتدم بين القوى الأردنية التقليدية (البيروقراطية، العشائر، اليسار الأردني، التيار الوطني الأردني...) وبين الليبرالية الصاعدة. ولهذا الاتجاه (العصبوي على صعيد التمثيل السياسي، والتصالحي على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي) أساسٌ موضوعي يكمن في التحويلات المالية البالغة

مليارَي دولار سنوياً، ويتلقاها، رئيسياً، الأردنيون من أصل فلسطيني، الأمر الذي يمنحهم هامشاً للمناورة الاجتماعية، وللانفصال عن الصراع الاجتماعي الداخلي. ولكن القوى الليبرالية الجديدة، ما إن شعرت بأنها حققت انتصارات ملموسة على القوة التقليدية، حتى وجدت أنه آن الأوان لتوجيه ضربة حاسمة لحزب المعارضة الإسلاموية - القوموية في معقله الرئيس في النقابات المهنية (صيف ٢٠٠٢). ولأن ذلك الحزب كان قد عزل نفسه عن الصراع الاجتماعي السياسي الداخلي، فقد كان أوهن من أن يقاوم الضربة الحكومية التي "جاءت في وقتها".

٢- وفي الأثناء، استهلكت القوى الأردنيةُ التقليدية نفسَها: العناصر الرئيسة في هذه القوى، أي العناصر السياسية لبيروقراطية الدولة، أضاعت فرصتها التاريخية لتشكيل حزبها، واستهلكت نفسها في الإدارة... وهي تظن أنها مخلّدة في نادي الحكم، بل وحطّمت بنفسها قوةَ حلفائها الموضوعيين: العشائر والتيار الوطني الأردني، واليسار الاجتماعي، ثم خرجت من النادي لا تلوي على شيء!

***

لم يدرك زعيما التيار البيروقراطي الوطني الرئيسان: عبدالرؤوف الروابدة وعبدالهادي المجالي، أنهما -بالرغم من خلافاتهما- قد أصبحا، في موقع سياسي - اجتماعي واحد، وأنهما، بالتالي، كانا محكومَين بالتعاون من أجل جمع صفوف القوى الأردنية التقليدية - الجديدة، في حزب واحد. ولذلك، فقد تنابزا بالألقاب!

إن محاولة تأسيس حزب الدولة؛ الحزب الوطني الدستوري، العام ١٩٩٧، جاءت قبل أوانها، وكانت محكومة بالفشل. وذلك لأنه كان من المستحيل جمع الزعماء السياسيين الآتين من بيروقراطية الدولة في حزب واحد، طالما أن هؤلاء يشكّلون نادي الرؤساء والوزراء، ويتنافسون، فيما بينهم، على الحقائب. أي، أن القوى المحافظة الجديدة كانت، العام ١٩٩٧، ما تزال في الحكم، ولم يكن يظهر، بعد، أن الليبراليين يشكّلون اتجاهاً قوياً يفرض على المحافظين، الائتلافَ معاً..

وهكذا، وبالنظر إلى أن المعارضة الإسلامية (وحلفاءها) تقع خارج لعبة الحكم، فقد كان الاستنتاج الطبيعي أنه لا ضرورة لحزب الدولة طالما أن الدولة في أيدي المحافظين!

وكان ذلك وهماً! وضيّع هؤلاء على أنفسهم وعلى البلد، فرصاً عدة لإعادة هيكلة الديمقراطية الأردنية في أربعة أحزاب، هي: حزب المحافظين، وحزب الأخوان المسلمين، وحزب الليبراليين، بالإضافة -ربما- إلى تجمع قومي يساري رابع.

***

على كل حال، لم يعد أمام الزعماء السياسيين من البيروقراطية الحكومية و"الحرس القديم" والعشائر والتيار الوطني الأردني، أي فرصة للحصول على موقع سياسي إلا بالوسائل الديمقراطية. ولن يظفر أي "محافظ" -بعد الآن- برئاسة الحكومة بالتعيين عن طريق المنافسة مع نظرائه أو إظهار كفاءته الشخصية أو حتى استعداده لتنفيذ الرؤى الليبرالية. ويمكن الآن، بعد سنوات من حكم الليبرالية الجديدة، ملاحظة أن حجم التغييرات السياسية - الاجتماعية الحاصلة وتسارعها، والتغييرات الإقليمية المتوقعة، تجعل ميزان القوى الداخلي ميّالاً بشدة لمصلحة الليبراليين.

غير أن الليبراليين يجدون أنفسهم في وضع معقد للغاية. فبالرغم من أنهم يحوزون القرار السياسي والاقتصادي والتشريعي -في غيبة البرلمان- فإنهم يدركون أنهم معزولون اجتماعياً وثقافياً... وأن المنافسة الديمقراطية سوف تعزلهم سياسياً. وهم، لذلك، يناقضون أنفسهم، ويميلون إلى الوسائل غير الديمقراطية وإلى القوانين المؤقتة، واستخدام قوة الدولة في لبرلة الاقتصاد والمجتمع. وهم ينتظرون، بفارغ الصبر، نجاح المشروع الأميركي في العراق.

وبالمقابل، ما يزال المحافظون ينتظرون العودة إلى المواقع السياسية بالتعيين. وهذا وهم كبير، كما سلف القول. وكلما انتظر هؤلاء، فإنهم سيحصدون

التهميش، وهو مصير حتمي إذا لم يتمكنوا من جمع صفوفهم في حزب يكون قادراً على استقطاب كل القوى التقليدية من نادي الحكم وخارجه، وتنظيم الطاقات والفعاليات في معارضة دستورية منظّمة ستمثّل تطوراً هائلاً في النظام السياسي الأردني من حيث أنها ستكون حارسة الدستور، و"دينامو" العملية الديمقراطية، وممثلة لمصالح المجتمع التقليدي في مواجهة هجمة العولمة متعددة الأشكال، وفي طليعتها المشروع الاستعماري الأميركي في العراق.

إن حزباً كهذا سيأخذ "حصّته" من اليساريين والقوميين، وسيكون حزباً رئيساً في البلد والمنطقة.

٢- الاتجاه الليبرالي

الاتجاه الليبرالي حديث العهد في الأردن، ولم يكن له حزب سياسي خاص، غير أن ليبراليين عديدين تمكّنوا منذ أواسط التسعينيات، من الحصول على مواقع قيادية في أجهزة الدولة والأحزاب والهيئات الاجتماعية والصحافة. ويشكل هؤلاء الآن، شبكة قوية مترابطة ربما كانت هي "اللوبي" الذي يصنع القرار الوطني منذ تشكيل حكومة المهندس علي أبو الراغب في حزيران ٢٠٠٠.

التناقض الرئيس الذي يحكم الليبرالية الأردنية كونها ليبرالية اقتصادية واجتماعية، ولكنها ليست أبداً، ليبرالية فكرية وسياسية. وأساس هذا التناقض أن البرنامج الليبرالي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، يتعارض مع مصالح وتوجّهات الأغلبية الوطنية، بحيث أن الليبراليين يشعرون، عن حق، أن برنامجهم لن يمشي إلا بالوسائل القسرية.

ولذلك، فقد كانوا القوةَ الدافعة وراء تعطيل الحياة النيابية وخنق الأحزاب والنقابات والصحافة منذ أواخر العام ٢٠٠٠، وخصوصاً منذ خريف ٢٠٠١، حيث أعطتهم أحداث ١١ أيلول، وما تلاها من انقلاب السياسة الأميركية نهائياً، ضد الليبرالية السياسية والفكرية، الفرصةَ للقيام بالشيء نفسه في الداخل.

وقد استمرت الاندفاعة الليبرالية – السلطوية في الأردن إلى أن وصلت حدودها القصوى، وأصبح من الضروري، لتلافي انفجار شعبي، إجراء الانتخابات العامة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية مقبولة اجتماعياً (فيصل الفايز، تشرين ثاني ٢٠٠٣) بهدف التفاهم مع القوى الاجتماعية والسياسية، ولكن على أساس أولويات البرنامج الليبرالي.

فماذا يريد الليبراليون؟!

أولاً: اعتماد "الخصخصة" عقيدة رسمية للدولة الأردنية، وهذا لا يعني مجرد خصخصة القطاع العام القائم في ضوء معايير فنية، بل الإلغاء التام لدور الدولة الاقتصادي – الاجتماعي، واعتماد مبدأ حرية السوق كأساس لمجمل العملية الاقتصادية المحلية، من دون اعتبار للاحتياجات التنموية الوطنية أو لمصالح المجتمع أو مستوى معيشة الأغلبية.

ثانياً: وفي هذا السياق، سعى الليبراليون ويسعون، إلى إعادة هيكلة القوانين الأردنية والإجراءات الحكومية ومؤسسات الدولة لخدمة الخصخصة.

ثالثاً: الانفكاك من التقاليد المحلية التي تعرقل اللبرلة الاقتصادية، ما يتطلب تفكيك البنى العشائرية وتحرير قوة العمل النسائية، وتفكيك سيطرة القوى التقليدية، البورجوازية والشعبية، على النقابات المهنية والهيئات الاجتماعية الأخرى، وتحرير أموالها.

ومما لا شك فيه، أن بعضاً من توجهات اللبرلة الاجتماعية له طابع تقدمي، وخصوصاً في مجالات المرأة وتحديث التعليم والسماح بتطور أساليب حياتية مدينية... إلخ، إلا أن الخصومة العامة بين الليبرالية ومجمل التقاليد والثقافة الوطنية (والسعي إلى تفكيك الأخيرة بوسائل إدارية وقسرية) تشير، صراحةً، إلى المضمون غير المحلي لليبرالية الأردنية.

***

هل يحتاج الأردن إلى قيام حزب ليبرالي؟!

نعم! على أن يقدم الحزب نفسه في إطار سياسي، لا في إطار شبكة مصالح ونفوذ، وهو ما يتطلب توضيحَ وإعلان أسس منهجية ليبرالية كالتالي:

أولاً: عدم الفصل بين الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية وبين الليبرالية السياسية والفكرية. فالحزب الليبرالي ينبغي له أن يكون القوة المقاتلة دفاعاً عن الحريات والأساليب الديمقراطية في اتخاذ القرار الوطني، بل ينبغي للحزب الليبرالي أن يكون الأكثر حساسية في نقد الأساليب القسرية والإدارية.

ثانياً: وإذا كان من حق الحزب الليبرالي أن يسعى إلى تطوير حرية السوق، فالمطلوب منه ألاّ يتناقض مع نفسه، ويحوّل حرية السوق إلى عقيدة رسمية للدولة، فهذه توليتارية وليست ليبرالية!

ثالثاً: لا تستطيع الليبرالية أن تتجذر في بلادنا، من دون الارتباط مع الاحتياجات الوطنية والثقافة الوطنية. وهذا الارتباط ليس له طابع واحد، فربما كان ارتباطاً نقدياً، ساعياً إلى تطوير التقاليد الوطنية من داخلها. وأما القطيعة مع هذه التقاليد، بل والسعي إلى تفكيكها قسرياً، فسيؤدي في النهاية إلى تصلّبها وتخلّفها تحت ضغوط الدفاع ضد الإلغاء.

وهذا يفرض، وعلى نحو تلقائي، التفكير بقيام حزب علني لاتجاه ليبرالي وطني متماسك يدافع عن الحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية معاً، في إطار منهجية واضحة متجذرة -ولو نقدياً- في التقاليد الوطنية، فهل هذا ممكن؟!

إنه سؤال مشروع طالما كانت هناك في الواقع ليبراليةٌ انتقائية تميل إلى الوسائل القسرية. وهنا يمكن ملاحظة ما يلي:

١- إن تحرير قوة العمل، بما في ذلك النسائية، من القيود الاجتماعية والثقافية التقليدية، لن يكون ذا جدوى اقتصادية واجتماعية وطنية إلا في إطار مشروع تنموي وطني. وبغير ذلك، فلن يعدو الأمر عن كونه إنشاءً لقوة عمل احتياطية ورخيصة

وغير محمية قانونياً أو اجتماعياً لمصلحة رجال الأعمال.

٢- إن إقصاء الدولة عن العملية الاقتصادية يشكّل، في النهاية، تفكيكاً نهائياً لحلقة التنمية الوطنية، بل وللدورة الاقتصادية المحلية نفسها. فبغياب الدولة هنا يغيب الوسيط بين الرأسمال والمجتمع. وهو ما يعني:

أ- استحالة حشد الرأسمال الكافي للقيام بمشاريع تنموية أساسية تتطلب استثمارات ضخمة ولها مردود آجل.

ب- إضعاف القوة الشرائية المحلية، وتالياً إضعاف السوق المحلية وصولاً إلى الركود الهيكلي. فإعادة توزيع الثروة بوساطة الدولة هي التي تجدد وتضاعف القوة الشرائية والطلب الإجمالي.

٣- إن البرنامج الليبرالي الاقتصادي لا يقترح أفقاً للخلاص من المديونية والحاجة المستمرة المتفاقمة إلى الاقتراض، وبالتالي فهو لا يقترح تحرير الاقتصاد الوطني من هيمنة المؤسسات المالية الدولية بوصفاتها المعادية للتنمية الوطنية (من حيث أنها تركز على أولوية مقتضيات السداد).

٤- إن أي مشروع وطني يحتاج إلى تحشيد كل القوى الاجتماعية الوطنية ومساهماتها الفاعلة تعويضاً عن ضعف الرأسمال. وهذا التحشيد لا يمكن إنجازه بوسائل قسرية، ولكن بالإقناع وبالأساليب الديمقراطية.

***

إن خطة الليبرالية الاقتصادية تحتاج إلى تعديلات جوهرية، لكي تتواءم مع المصالح والاحتياجات الوطنية. ولكن هذه التعديلات سوف تصطدم مع شبكة مصالح واحتياجات الليبراليين الذين يفضّلون، والحالة هذه، التضامن في شبكة نفوذ، بديلاً عن الحزب السياسي. ومع ذلك -بل بسبب ذلك- فيجب تصعيد مطالبة الليبراليين الأردنيين بالتحزّب علناً، وبلورة برنامج سياسي - اجتماعي واضح.

٣- الحركة اليسارية

يتوزع اليسار الأردني، اليوم، على أربع منظمات صغيرة، هي:

١- حزب اليسار الديمقراطي.

٢- الحزب الشيوعي الأردني.

٣- حزب الشغيلة الشيوعي الأردني.

٤- الحزب التقدمي الأردني.

والأول ملتحق بالليبرالية، والثاني ملتحق بالأخوان المسلمين، والثالث والرابع لا يُعرَف عنهما أية فعالية.

وإلى هذه المنظمات، هناك عدد كبير جداً من الشخصيات اليسارية المستقلة من المثقفين والمهنيين والشخصيات الاجتماعية، عداك عن الجمهور التقليدي لليسار. وبالمحصلة فإن القوى المفتّتة لليسار الأردني معاً، تزيد، بثلاثين ضعفاً على الأقل، عن الحجم السياسي القائم لهذا اليسار.

إن التفتت التنظيمي، بحد ذاته، ليس هو المسؤول عن هذا الوضع. فالمشكلة تكمن في أن أياً من المنظمات القائمة لا تتبنى سياسة يسارية مستقلة وفعّالة من حيث تطابقها مع برنامج يعبّر عن رؤى ومصالح الفئات الشعبية المرشّحة لأن تكون القاعدة الاجتماعية لليسار.

وعلى كل حال، ربما كان متعذراً على أيٍّ من المنظمات اليسارية القائمة، أن تقطع مع ارتباطاتها وأنماط تفكيرها الراهنة، بحيث تستطيع القيام بدور تاريخي خاص لاستيعاب المهمات الفكرية والتنظيمية المطلوب إنجازها من أجل تأطير الفعاليات اليسارية والجمهور اليساري في حزب كبير، أصبح وجوده الآن ضرورة وطنية، لأربعة أسباب، هي:

١- الحاجة إلى وجود قوة ديمقراطية متماسكة ومؤثرة، تعمّق وتصون الحريات الأساسية والحقوق الدستورية والدستور، وتضمن، بصورة فعّالة، الدفاعَ المنظّم

عن تأصيل الديمقراطية وحقوق المواطن والإنسان في البلاد، وهي التي تخلو من وجود أي حزب ديمقراطي أصيل ومتماسك حتى النهاية، وقد لاحظنا أن المعارضة القوموية - الإسلاموية، قد فشلت، في أن تركز جهوداً كافية، أو حتى اهتماماً كافياً، للتصدي للتراجع المؤسف في الأداء الديمقراطي الأردني.

٢- الحاجة إلى قوة سياسية توازن قوة الليبرالية المتعجلة في إعادة هيكلة الدولة والمجتمع لمصلحة الرأسمال الأجنبي ووكلائه المحليين، وإلغاء دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، واتباع الخصخصة كعقيدة رسمية للدولة.

إن الليبرالية الاقتصادية العقائدية لا تقود، فقط، إلى إفقار وتهميش الأغلبية، ولكنها تقود أيضاً إلى الركود، وتمنع التنمية غير الممكنة من دون وساطة الدولة. هنا، لا يمكن تصوّر دور اليسار، فقط، كحزب يدافع عن مصالح الكادحين، بل، أيضاً، عن الفئات الوسطى، وعن مصالح الدولة الوطنية، بما في ذلك التحرر من قيود المديونية، وتوفير الإطار الاجتماعي والسياسي والقانوني للتنمية المستدامة، في مقابل تقليص الكمبرادورية، ومن ثم وأدها.

٣- الحاجة إلى قوة سياسية - ثقافية توازن قوة السلفية السياسية والثقافية التي تمنع قسماً كبيراً من الجماهير الشعبية عن القيام بدورها في النضال الديمقراطي والتنموي، من حيث أنها تَحُول بينها وبين تجذّر وعيها الاجتماعي، وتنشر في صفوفها أنماطاً من التفكير السياسي غير العقلاني وغير الإنتاجي.

٤- الحاجة إلى قوة سياسية تبلور الضرورات السابقة في إطار وطني يمنح لوحدة الشعب - الدولة، الهويةَ الجماعية.

واليسار هو المؤهل للقيام بهذه المهمات؛ أولاً، لأنها تتطلب إطاراً فكرياً ورؤية، ليسا موجودين إلا عند اليسار وحده؛ وثانياً، لأن القاعدة الاجتماعية الوطنية من جماهير الريف ليس لها أفق لإنقاذ نفسها من التهميش سوى البرنامج اليساري. والثقافة التقليدية لهذه الجماهير -بما تنطوي عليه من قيم المساواتية والتضامن والتعاون العشائري- سوف تجد في يسار اجتماعي غير عقائدي ومشبَع بالروح

الوطنية والقيم الثقافية المحلية، الحزبَ الذي تريد.

٤- الحركة الإسلامية

إذا كانت إعادة بناء اليسار الأردني مرتبطة باستعادة استقلاله الفكري والسياسي ووحدته التنظيمية، وتصدّيه لأدوار يتطلّبها التقدم الأردني، فإن إعادة بناء الحركة الإسلامية الأردنية، تبدأ من توضيح أدوارها القائمة فعلاً، وقدرتها على تطوير برنامج فكري - سياسي جديد غير ملتبس.

وبالرغم من اتجاه قسم من الإسلاميين الأردنيين إلى الليبرالية (حزب الوسط الإسلامي)، وظهور خلايا أصولية متطرفة هنا وهناك على هامش التيار الإسلامي، فإن المنظمة الأرأس في هذا التيار ما تزال هي منظمة "الأخوان المسلمين" - حزب جبهة العمل الإسلامي. وما يزال "الأخوان" -بالرغم من تناقضاتهم الداخلية- مهيمنين على التيار الإسلامي بعامة، وما يزالون قادرين على تحديد مساره الاستراتيجي.

ومن وجهة نظر الدولة الأردنية، فإن "الأخوان" يلعبون ثلاثة أدوار أساسية، هي:

أولاً: منع التيار الإسلامي من الانفراط إلى اتجاهات ومنظمات وفصائل لا يمكن ضبطها، ما يؤدي إلى فوضى سوف تظهر فيها قيادات وخلايا متطرفة تخضع بدورها إلى تأثير منظمات وأجهزة دولية -كما هو الحال في مصر والجزائر-.

إن ضبط التيار الإسلامي الأردني في اتجاه مركزي واحد له طابع سياسي سلمي، وتحت قيادة موحدة، هو دور وطني استراتيجي ينهض به "الأخوان"، وينأي بالأردن عن مؤثرات الاضطراب الكبير الذي يشهده التيار الإسلامي في معظم البلدان العربية والإسلامية.

ويمكن، هنا، ملاحظة أن الرسميين الأردنيين يخطئون خطأً فادحاً في التضييق السياسي على الحركة الإسلامية، أو العبث بوحدتها السياسية والتنظيمية. بينما

يتطلب الأمر -على العكس- مساعدة "الأخوان" في تحسين مواقعهم داخل التيار الإسلامي.

ثانياً: منع شيوع الأفكار المتطرفة التكفيرية. ويرتبط هذا الدور بالدور السابق، إلا أنه منفصل أيضاً. وهو يسير باتجاهين: (أ) مقاومة التطرف الفكري الديني على مستوى المجتمع. (ب) وعلى مستوى التنظيم الأخواني نفسه.

والأغلب أن "الأخوان" -بالرغم من قيامهم بهذا الدور إلى حد كبير- لا يبذلون جهوداً فكرية كافية ومثابرة في هذا المجال.

إن الحاجة إلى توضيح وبلورة منهجية فكرية إسلامية ديمقراطية صريحة، بمعنى الإيمان -وليس مجرد الاتفاق- على إن الحزب الإسلامي هو حزب دستوري ديمقراطي من دون أي التباس، هي، اليوم، حاجة ملحّة من أجل الاستقرار السياسي في البلاد، كما من أجل تمكين الإسلاميين من لعب دور القوة السياسية التي تستوعب الأصولية، وتدفع بطاقاتها نحو البناء في إطار الدولة الوطنية.

ثالثاً: إلا أن أهم الأدوار التي يلعبها الإسلاميون الأردنيون يظل هو التمثيل السياسي للأردنيين من أصل فلسطيني. إن الإسلاميين يمنحون هذه الفئات الشعبية هوية فكرية سياسية، وهذا دور محوري يلعبه الإسلاميون في توفير آليات شغّالة لإدامة الوحدة الوطنية في البلاد. وإنه لمما يستدعي التوقف عنده أن الأخوان المسلمين -بالرغم من الانقسامات الداخلية غير المعلنة- ما تزال صفوفهم تجمع الأردنيين من شتى المنابت والأصول، وهو ما لم يعد قائماً بالنسبة للأحزاب الاخرى. فهم -أي "الأخوان"- يشكّلون، بالتالي، المنظمةَ الأقوى للوحدة الوطنية الأردنية.

غير أن ما يعيب هذا الدور: (١) إنه أتاح نوعاً من الهيمنة الفكرية والسياسية -وربما التنظيمية- لحركة "حماس" داخل الأخوان المسلمين الأردنيين. وهي هيمنة عرقلت، منذ حصولها، وتعرقل، فعالية "الأخوان" في أطر الدولة الأردنية. (٢) إن هذا الدور يمارَس من دون توضيح، بل وكأنه سرّ... بالرغم من أنه سرّ مكشوف. والمطلوب أن يقوم الإسلاميون بتحويل دورهم المحوري هذا إلى برنامج سياسي

يعبّر عن مصالح قواعدهم الاجتماعية. وهنا، سوف يكون دورهم أكثر فعالية وأكثر إيجابية، وخصوصاً في تحرير قسم كبير من الجماهير الأردنية من عزلتها السياسية، ودمجها في الحياة السياسية والاجتماعية للدولة. وبرنامج واضح كهذا سوف يخدم "الأخوان" كقوة سياسية، أكثر مئة مرة لدى جماهيرهم، من مجرد التركيز على تصوير أنفسهم وكأنهم فرع أردني لـ"حماس" (وإذا كانت العلاقات مع كل أطراف القوى الفلسطينية -وخصوصاً "حماس" ضرورية، فإن تلك العلاقات ينبغي أن تتم على صعيد وطني، وليس -حتماً- على صعيد "أخواني" حصرياً).

***

والمشكلة الأساسية، بالنسبة للحركة الإسلامية الأردنية، تظل، عندي، كامنة في ذلك التناقض بين جماهيرها من الكادحين والفقراء، وبين برنامجها الاجتماعي الملتبس غير المتناقض -من حيث الجوهر- مع أيديولوجية الخصخصة. ولا يزال الأمل في أن يتوصل مفكرون إسلاميون أردنيون إلى ابتداع تصوّر إسلامي تنموي يقوم على أولوية وشرعية القطاع العام والدور الاقتصادي - الاجتماعي للدولة.

***

إن الاقتراح المطروح، لإعادة بناء الحركة الإسلامية الأردنية في حزب ديمقراطي دستوري، يقوم على:

١- تعزيز أدوار الإسلاميين الحالية في ضبط التيار الإسلامي -فكرياً وتنظيمياً- ومنعه من انفراط خطر جداً. وكذلك في تعزيز الوحدة الوطنية.

٢- توضيح هذه الأدوار فكرياً وبرامجياً، لجهة تأسيس منهجية إسلامية ديمقراطية، أو لجهة توضيح وبلورة مطالب جماهير "الأخوان". وهو ما يستدعي الكفّ عن "اللغة المزدوجة" أو السكوت عن التطرّف أو الانعزال.

٣- الاستقلال الفكري والسياسي والتنظيمي عن حركة "حماس".

٤- فكّ الالتباس الحاصل مع أيديولوجية الخصخصة، وتطوير منهجية إسلامية في التنمية الوطنية والعدالة الاجتماعية.

٥- التيار القومي

بالرغم من أنها تشير إلى انتماء غير معين إلى فضاء "الأمة الإسلامية"، فإن هوية الحزب الإسلامي يمكن تكييفها بحيث تكون هوية وطنية، أي مرتبطة مئة بالمئة، بالمشروع الوطني، وملتزمة، مبدئياً وسياسياً، بحدود الدولة الوطنية. فالأطروحة الإسلامية تستطيع أن تبرر نفسها -وطنياً- باقتراحات ثقافية واجتماعية، وكذلك بالطبع، باقتراحات تتصل بالسياسة الخارجية. والأمر نفسه ينطبق، بصورة أكثر انسجاماً، على الحزبين اليساري والليبرالي، بالرغم من التناقض الجوهري بينهما. إلا أن هوية الحزب القومي لا يمكن تسويغها في إطار الدولة الوطنية.

الأطروحة القومية تبدأ، أصلاً، من التناقض مع الدولة الوطنية؛ إذ إن كل قيمة هذه الأطروحة تكمن في الدعوة إلى تجاوز الدولة الوطنية، في دولة الوحدة القومية. وسوى ذلك؟! فلا معنى للحزب القومي: إذا كانت أطروحته يسارية، فلها الحزب اليساري... وإذا كانت أطروحته ليبرالية، فلها الليبراليون! وإذا وُجد الأصل، فلماذا التقليد؟! أعني أن أي مضمون ثقافي أو اجتماعي أو اقتصادي يتم منحه للأطروحة القومية، هو مجرد إضافة عليها مما هو أصيل أو متجذر في أطروحات أحزاب أخرى. وهكذا يعلَق الحزب القومي في التباس دائم مع مفهوم المشروع الوطني والدولة الوطنية. وهو التباس منَع البعثيين الحاكمين في سورية والعراق، من تطوير شرعية وطنية محلية للحكم، وأسهم في عرقلة تطوير آليات دستورية - ديمقراطية... فحين يستمد "الحزب الحاكم" شرعيته من التزامه بمشروع وحدوي "عالق" أو يتعدى إمكانات وقرار الدولة الوطنية التي يحكمها القوميون... تعلق شرعية الحكم في الهواء، أو على الأقل تظل ناقصة أو مشروخة.

نشأ التيار القومي العربي في الأردن، أولاً، هاشمياً، ثم بعثياً، ثم ناصرياً في فترة المد في خمسينيات القرن الماضي في سياق هو سياق الاستراتيجية التدخّلية على نطاق عربي تحت راية قومية. ولم ينافس الاستراتيجيةَ "الناصرية" المتجسدة بتنظيم مشرقي هو "حركة القوميين العرب"، سوى البعثيين -الأقدم نشوءاً وحركة- والذين عبّروا -بمعنى ما- عن التطلعات التنافسية للمركزين السوري والعراقي، إزاء المركز المصري.

وفي الأردن، الميّال إلى انتمائه الخصيبي "السوراقي"، اتجهت الجماهير القومية إلى "البعث"، وقد انقسم "البعث" إلى جناحين؛ سوري، وآخر عراقي... بالإضافة إلى أجنحة أصغر خلفتها الصراعات الداخلية في كلٍّ من الحزبين الكبيرين، عداك عن نشوء ظاهرة "البعثيين المستقلين". وقد حصدنا من كل ذلك، وجوداً عالقاً للبعثيين من دون أي فعالية سياسية أو فكرية، سوى الدفاع عن النظامين البعثيين في سورية والعراق. ولكن طالما أن هذين النظامين ظلا يحتفظان بأصدقاء آخرين يدافعون عنهما، فإنه لم يعد ثمة أطروحة تميز البعثيين، اللهم إلا الدفاع عن المواقف الوطنية العامة في مجابهة السياسات الأميركية والتوسع الإسرائيلي. وهي مواقف لا تميز حزباً. ويلتحق البعثيون، اليوم، بالأخوان المسلمين، وتحت قيادتهم... ويعززون شرعيتهم كـ"قيادة" للمعارضة الأردنية، بينما أصبحت قضية العلمانية، بالنسبة للبعثيين، من الماضي، ولا سيما بالنسبة للجناح العراقي المتأسلم.

كان الاقتراح المطروح على البعثيين الأردنيين، في أعقاب سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣/٤/٩، هو إعادة تكوين الحزب، بمشاركة كل الاتجاهات والمنظمات والشخصيات البعثية، والقيام بمراجعة شاملة لتجربة الماضي، والتأكيد على هوية البعث العلمانية والتقدمية، في إطار حزب ديمقراطي، بنيةً والتزاماً.

وأما بالنسبة للجناح الثاني للقوميين في الأردن (حركة القوميين العرب) فكان قد تحول، بعد العام ١٩٦٧، إلى عدة منظمات فلسطينية أبرزها منظمتا "الشعبية" و"الديمقراطية". وهاتان تحولتا، في الأردن، إلى حزبين أردنيين هما: "حزب

الوحدة الشعبية الديمقراطي" و"حزب الشعب الديمقراطي". وهما ما يزالان على ارتباط سياسي وتنظيمي بـ "الشعبية" و"الديمقراطية" اللتين تراجع دورهما الفلسطيني إلى الهامش، وانعكس ذلك، تالياً، على مكانة حزبيهما في الأردن.

لقد عاش هذان الحزبان على استقطاب أردنيين من أصل فلسطيني ممن يؤيدون "الشعبية" و"الديمقراطية". وكانا وما يزالان يمثلان شرائح من أولئك الذين ما فتئوا يتناقصون باستمرار لحساب الإسلاميين. وفي تعبير عن ميزان القوى المستجد منذ التسعينيات، التحق الحزبان، بدورهما، بجبهة أحزاب المعارضة تحت قيادة الأخوان المسلمين.

والأطروحة الوحيدة التي تميز هذين الحزبين هي الأطروحة التي تقترح الحفاظ على الهوية الفلسطينية للأردنيين من أصل فلسطيني، وفي الوقت نفسه، الدفاع عن حقوقهم بصفتهم مواطنين أردنيين.

وأخيراً، فإن القوميين السوريين الاجتماعيين الذين كان لهم في الخمسينيات والستينيات، وجودٌ شبه رسمي بالتحالف مع المشاريع الهاشمية.. لم يعد وجودهم، الآن، يتعدى بضع شخصيات.

وإذا كانت العروبة الهاشمية قد انتهت كأيديولوجية وسياسة رسمية منذ السبعينيات، فإنها أصبحت، منذ رحيل الملك حسين، ذكرى من الماضي.

وبالخلاصة، فإن التيار القومي في الأردن هو في حالة أفول تاريخي. وربما يكون من الصعب بناؤه مجدداً. وهذا لا يعني أن التوجهات والمشاعر العروبيّة هي في حالة تراجع لدى الأردنيين. بل إن العكس هو الصحيح. سوى أن تلك التوجهات والمشاعر، ما تزال تنتظر تصوراً ملموساً لدور الأردن العربي.

الفصل الثالث
بحثا عن "الخط الثالث" بين الليبرالية والسلفية

انفراط ائتلاف المعارضة

لدى أول استحقاق سياسي داخلي شبه جدّي في الأردن (الانتخابات العامة ٢٠٠٣)، انفرط ائتلاف أحزاب المعارضة الأردنية بقيادة الأخوان المسلمين. فلم يعد هؤلاء يرون في "قانون الصوت الواحد" سبباً كافياً لمقاطعة الانتخابات العامة،

وقـرروا، منفردين، خوضها وحيدين، من دون التنسيق مع حلفائهم القوميين واليساريين. وقد بـادر هـؤلاء "اليتامى" إلى تكوين ائتلاف جديد، "وطني - ديمقراطي"، كمظلة لخوض الانتخابات العامة. ولم يشمل هذا الائتلافُ، "حزبَ الشعب الديمقراطي" الذي قرر هو الآخر، العملَ منفرداً مع المستقلين، واستثنى "الجبهة الدستورية" و"حزب الفجر الجديد" للونهما الأردني.

يمكن القول إن الأخوان المسلمين هم الذين خلقوا "الهيئة العليا للتنسيق بين أحزاب المعارضة" مطلع التسعينيات، ومنحوها الثقل الساسي لتكون منبراً لهم (بالإضافة إلى النقابات والمساجد والهيئات الطلابية..) بديلاً عن المنبر البرلماني. وفي الحقيقة أن الأحزاب اليسارية والقومية قد قدمت للأخوان كل ما لديها من صدقية خلال فترة "التنسيق" التي أعطت للمعارضة الأردنية، اللونَ الإسلامي. لقد حمل القوميون واليساريون، الإسلاميين على ظهورهم المعنوية. ولكن "الأخوان" أكثر ذكاء من أن يحملوا أولئك على ظهورهم الجماهيرية إلى البرلمان.

لقد أثبت "الأخوان" بذلك، أنهم ليسوا حزباً عقائدياً - مبدئياً، وإنما حزب سياسي براغماتي. وهو يستخدم الحلفاء، انتقائياً، وحسب الحاجة، ومرحلياً. ولا يسمح للحلفاء الأضعف باستخدامه، بينما هو مستعد لتقديم الخدمات السياسية للحلفاء الأقوى مقابل مكاسب. وهذه هي "السياسة" بالمفهوم البورجوازي - البراغماتي: لا يوجد حلفاء دائمون.. بل مصالح دائمة.

ولـ"الأخوان" قوة تصويت، تكفل لهم عدداً من المقاعد النيابية، يتم تحديده -عادةً- بالتشاور مع السلطة التنفيذية. وهذه ليست، بالطبع، "صفقة"، ولكنها محصلة تفاهم موضوعي بالأساس، فالحجم النيابي للأخوان ينبغي أن يكون على الحافة: أقل من أن يحكموا ويتحملوا المسؤولية، وأكثر من أن يتم تجاهلهم أو تجاوز مصالحهم.

وهذه الصيغة ليست "حكومية" فقط، بل هي "أخوانية" أيضاً. وقد أعلنها المراقب العام للأخوان المسلمين الشيخ عبد المجيد الذنيبات، صراحةً؛ إن "الأخوان"

لا يريدون "المغالبة" في الانتخابات النيابية! وهذا ليس من قبيل التعفف بقدر ما هو نأيٌ بالنفس عن مجابهة تحديات المسؤولية التنفيذية الضخمة لبلد يعيش أزمة اقتصادية متجددة بين احتلالين.

ولكن، ما معنى أن يشارك حزب سياسي في الانتخابات العامة، وقد قرر مسبقاً عدم "المغالبة"، والاكتفاء بالحجم النيابي الذي يعفيه من مسؤولية تنفيذ برنامجه؟!

فبالأساس، تشارك الأحزاب في الانتخابات العامة، للحصول على أغلبية برلمانية تتيح لها تنفيذ برامجها. وعلى هذا بالذات تطلب الأحزاب ثقة المواطنين وأصواتهم: "امنحونا الأغلبية البرلمانية وفقاً لهذا البرنامج لكي نطبقه!"، بينما تطلب الأحزاب الصغيرة غير القادرة على ترشيحات ناجحة للأغلبية، ثقةَ قسم من المواطنين للقيام بالتعبير عن آراء هذا القسم في الندوة البرلمانية. ولكن حين يمتنع حزب قادر على نيل الأغلبية، عن "المغالبة" من أجل نيلها، فهو يقول للمواطنين: "امنحوني ثقتكم على أساس هذا البرنامج الذي أمتنع مسبقاً عن تنفيذه!".

***

إذا كان أصحاب برنامج سياسي ما يدركون ويؤمنون بأنه مستحيل التنفيذ.. فهذا البرنامج، إذن، بلا مضمون سياسي! وإذا كان حزبٌ سياسي قادراً على نيل الأغلبية، ويتنازل عنها.. فمن المشروع عندها مساءلته عن الثمن! وإذا كان قصد "الأخوان" هو النصح والإرشاد.. وليس الحكم، فهذا ليس مكانه البرلمان.. إلا بالنسبة لحزب لا يستطيع "المغالبة"!.. وإذا كان القصد، تصعيد نواب خدمات، فمرشحو العشائر "المتحررون" من البرامج السياسية أقدر على القيام بهذا الدور!! وإذا كانت القصة، في التحليل الأخير، هي استخدام "البرنامج" ذي الشعبية، للحصول على مكاسب حزبية.. فهذه جديرة بأن تترك "من دون تعليق".

وللعلم، فإنه من المفيد تأييد حصول "الأخوان" على أغلبية برلمانية، وأن يتمكّنوا

على أساسها من تشكيل حكومة، وإدارة البلد، وعلاقاته الخارجية، على أساس البرنامج "الأخواني"، ليس انطلاقاً من تأييد هذا البرنامج، ولكن من أجل أن تتضح صورة هذا الحزب الدنيوية.

***

لو كانت السياسة شأناً جدّياً في الأردن، لكان سلوك "الأخوان" كالتالي:

- المحافظة على ائتلاف أحزاب المعارضة.

- إصدار إعلان عن هذا الائتلاف، يشرح للمواطنين لماذا تراجعت المعارضة عن قرارها السابق بمقاطعة الانتخابات العامة.

- تقديم قائمة ائتلافية للمعارضة بهدف الحصول على أغلبية برلمانية، وتشكيل الحكومة، وتنفيذ برنامج الائتلاف.

وسوى ذلك، يجعل "اللعبة" صغيرة جداً.

كي يكتشف التيارُ الوطني الديمقراطي، ذاتَهُ!

بعد أن تخلى "الأخوان المسلمون" عنها، اجتمعت ثمانية أحزاب يسارية وقومية من "هيئة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية" في جبهة سياسية انتخابية جديدة هي "التيار الوطني الديمقراطي".

وتتكون هذه الجبهة من:

١- حزب البعث - الجناح العراقي.

٢- حزب البعث - الجناح السوري.

٣- الحزب الشيوعي - جناح د.منير حمارنة.

٤- حزب الوحدة الشعبية (الجبهة الشعبية).

٥- حزب جبهة العمل القومي.

٦- الحزب التقدمي.

٧- حركة حقوق المواطن.

٨- الحركة القومية الشعبية (الكتاب الأخضر).

وبغضّ النظر عن التسميات، فإن عناصر هذه الجبهة، في الأساس، هم من أنصار الخط التقليدي لحركة التحرر العربية، البعثي والشيوعي والقومي العربي.

وعلى الرغم من الخلافات والاختلافات بين هذه القوى، وصراعاتها القديمة، فهي تشكل خطاً من حيث التاريخ والإطار الاجتماعي - السياسي والمفاهيم الأساسية، بل قل إنها فروع من عائلة واحدة، ويوجد، بالتالي، أساس متين لاتحادها في جبهة. ويا ليت أنها تجتذب إليها حزب الشعب الديمقراطي (الجبهة الديمقراطية) وحزب الشغيلة الشيوعي (د.يعقوب زيادين) وسواهما من الأحزاب والتجمعات والشخصيات التي تنتمي إلى الخط نفسه، مقدّمة لتأسيس حزب كبير يمثّل الخط السياسي - الاجتماعي للتيار الوطني الديمقراطي التقليدي.

***

لقد كان من الواضح أن كل جهد سياسي يقوم به اليساريون والقوميون، بالتعاون مع الإسلاميين، هو جهد ضائع، بل ضارّ، وكان سيكون من الأفضل لو أن "الرفاق" هم من بادر إلى الانفصال عن الشراكة مع "الأخوان المسلمين" لكي يستعيدوا حرية وملامح الخط الوطني الديمقراطي، ولكن الحقيقة هي أن "الأخوان" هم الذين تخلّوا عن الرفاق.. وهذه هي النقطة الأولى الحاسمة في الحكم على التيار الجديد.. فهو لم يشعر، ذاتياً، بالحاجة إلى الانفصال عن "الأب" إلا بعد أن طرده من المنزل.. ولذلك، فإنهم سيظلون محكومين بالعجز عن إدراك وحدتهم إزاءه، واختلافهم عنه، وخلافاتهم معه. وسيظلون، بالتالي، عاجزين عن تصور أنفسهم كخطّ مستقل له قضية مستقلة.. تقدمية، هي، بالأساس، محلّ صراع مع "الأخوان". ويمكن المراهنة، هنا، بأن هؤلاء اليساريين والقوميين، سينقلون إلى "برنامجهم" رطانة أخوانية قومية - إسلاموية، أي رطانة "ثقافوية" بالأساس.

***

لكي يؤسس "الرفاقُ"، خطَّهم السياسي المؤثر في الحياة الأردنية، ينبغي لهم أولاً، أن ينظروا إلى المستقبل. وهو ما يتطلب العزيمة والصبر والنقد الذاتي، والأخير سوف يفيدهم، خصوصاً، لإدراك اختلافهم عن الخط "الأخواني".

***

وهنا، يجب تذكير "الرفاق"، بالآتي:

١- إن كل جهد سياسي مشترك مع الإسلاميين، سوف يُنسب، حتماً إلى الأخيرين، لأنهم الأقوى في هذه المرحلة، ولأن الاستشراق الإعلامي والسياسي المسيطر، يركز على الحركة الإسلامية دون سواها من الحركات الاجتماعية - السياسية في بلادنا.

٢- وإذا كان "الرفاق" ينطلقون من موقع إنكار الذات، فهذا من حقّهم كأفراد، ولكن ليس من حقّهم كممثلين للتيار الوطني - الديمقراطي، خصوصاً وأن الإسلاميين هم قوة سياسية براغماتية، ولا يمشون خطوة واحدة من دون مكاسب سياسية وأيديولوجية - وكذلك: خاصة.

٣- إن الإسلاميين، على الرغم من الهوس الإمبريالي بمطاردة الجناح "الإرهابي" من حركتهم، هم، في النهاية، جزء من النظام العربي الرسمي، بتكوينه وارتباطاته، ومن المعروف، بل قل من البدهي، إن الخط الوطني الديمقراطي يتعارض مع هذا التكوين وتلك الارتباطات.

٤- إن المضمون الأساسي للمعارضة الإسلامية هو مضمون "ثقافوي".. فليس لدى الإسلاميين اعتراض على الكمبرادورية من حيث المبدأ أو الواقع العملي، وهم يؤمنون بالملكية الخاصة وحرية الاستثمار وأولوية القطاع الخاص وحرية التجارة،

بينما يبدأ الخط الوطني الديمقراطي الأصيل من أولوية الملكية العامة والضبط الاجتماعي للاستثمار، ويقدم حرية المجتمع واستقلال الوطن على حرية التجارة ورجال الأعمال.

٥- وينظر الخطّ الوطني الديمقراطي إلى قضية الاستقلال بصفتها عملية تحرر وطني شاملة، لا إطاراً شكلياً للحفاظ على الخصوصيات الثقافية كما يراها الإسلاميون، وكذلك، يعتبر الوطنيون الديمقراطيون قضيةَ التنمية، عمليةً نقدية للهيمنة الرأسمالية التي لا يرى الإسلاميون فيها سوى المشاكل الثقافية.

٦- والخطّ الوطني الديمقراطي هو عروبي وعلماني وتقدمي، وهذه كلها بمثابة "الموبقات" عند الأصوليين، ولكن هذه "الموبقات" بالذات هي التي تصنع الخط الوطني الديمقراطي وتمنحه هويته.

٧- إن تراجع "الأخوان" عن طرح المشكلة الديمقراطية في الأردن، بل عن طرح أبسط جوانب هذه المشكلة، أي، تخلّف قانون الانتخابات العامة، يدلّ على أن قضية الديمقراطية لا تحظى بالأولوية لدى "الأخوان"، بينما هي، منطقياً، قضية القضايا بالنسبة للخط الوطني الديمقراطي.

٨- وأخيراً، ومن أجل تأكيد صدقية التيار الوطني الديمقراطي، فالمتوقع منه أن ينخرط في نقد تجربة الحكم في العراق وسورية بصورة جدية، وأما بالنسبة لجماعة "الكتاب الأخضر" فالمتوقع منهم أن يكونوا جادّين في طيّ الصفحة من الأساس. ففي الأردن إجماع على عدم الرغبة في استيراد "الديمقراطية" الليبية.. حيث التحزّب "خيانة".

الكتلة الديمقراطية

بعد التحوّل النوعي في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، نحو الديمقراطية الشاملة الصريحة القائمة على التعددية السياسية وتداول السلطة والانتخابات النيابية والرئاسية واحترام حقوق الإنسان (كما ظهر في بيان القيادة

القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي - العراق، تشرين الأول ٢٠٠٤) لا بدّ من السؤال عمّا إذا كان البعثيون الأردنيون في وارد الإفادة من الآفاق التي يفتحها هذا الخط الجديد أمامهم؟

إنهم لم يعودوا معنيين بالدفاع عن الشكل الاستبدادي لنظام الحكم. بل أصبح بإمكانهم أن يقطعوا معه، نهائياً، عبر إجراء مراجعة نقدية شاملة، تقفز بهم إلى موقع ديموغرافي صريح.

لحزب البعث تراثٌ عريق في النضال القومي. وهو، إلى ذلك، حزب متجذر في الدفاع عن مصالح الفئات الشعبية ودور الدولة الاقتصادية-الاجتماعي، والقطاع العام، والتنمية الوطنية.

فإذا ما تم الجمع بين الخط القومي، والاجتماعي، والليبرالي السياسي، معاً، فإن حزب البعث يصبح قادراً على تقديم نفسه بصفته قوة ديمقراطية أساسية في الحياة السياسية الأردنية.

وميزة حزب البعث، هنا، أنه حزب علماني، ولكنه لا يقطع مع تراث الإسلام، ما يؤهله للعب دور خاص في تطوير المجتمع. والحديث، هنا، بالطبع، عن التراث والإمكانيات، لا عن واقع مرير من التهميش السياسي للبعثيين الأردنيين بسبب انقساماتهم، واضطرارهم إلى استهلاك طاقاتهم في الدفاع عن النمط الاستبدادي في الحكم والنزعة التوليتارية.

وكان واضحاً، أن سقوط النظام العراقي السابق، وظهور المقاومة العراقية، يتيحان لحزب البعث الأردني، تجديد نفسه، وتوحيد صفوفه، والتحرر من أعباء الماضي، والاحتفاظ، مع ذلك، بالخط القومي والاشتراكي.

وما يزال حزب البعث أمام فرصة تاريخية. وما يحتاج إليه، قبل كل شيء، هو التوصل إلى مراجعة فكرية وبرنامج سياسي ديمقراطي، يدفع بالكتل البعثية إلى الاتحاد والتفاعل والفاعلية، وتجديد شباب الحزب.

وإذا ما حدث ذلك، فسوف تنفتح أبواب التفاعل مع كتلة الشيوعيين

والديمقراطيين، نحو الاتحاد في جبهة وطنية ديمقراطية، تستعيد الخط التاريخي لحركة التحرر الوطني العربية من حيث مناهضة الإمبريالية والاستبداد والاستغلال، وإعادة تعريف وتأكيد الثوابت القومية في سياق ديمقراطي.

وهذا يحقق، في النهاية، طموح قيام الكتلة القومية-الديمقراطية العلمانية على أساس قواسم الحد الأعلى التي تضع الليبراليين.. والإسلاميين، خارجها، وتؤسس للخط الثالث الغائب الآن عن الفعل السياسي الوطني. كما يستجيب لطموحات إخراج القوى القومية-الديمقراطية من الهوامش الفكرية والثقافية والنخبوية والتشرذم والشلل، إلى التدخل السياسي في الحياة الوطنية، بما في ذلك اقتراح برنامج بديل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبناء المنظمات الشعبية، والقوة الانتخابية، وصولاً إلى الأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومات. وهذا هو الأفق الوحيد المفتوح أمام الدولة الأردنية والسياسة الأردنية التي يشلّها الاستقطاب الحاصل بين الليبراليين والإسلاميين.

وإذا كان هناك من يتصور أن القوة الديمقراطية يمكنها أن تنشأ في البلد من دون البعثيين، فهو واهم. لكن على هؤلاء، بالمقابل، أن يبرهنوا على أنهم قوة للمستقبل، لا قوة من الماضي.

لقد آن الأوان للخروج من هذه الدائرة المغلقة بين وطنية ماضوية.. وبين ليبرالية - لاوطنية ومعادية للدولة والمجتمع. فالخط الثالث، القومي الديمقراطي، في السياق الوطني الأردني، هو المرتجى للخروج من المأزق الحالي. وقيامه يحتاج إلى ورشة فكرية ونضالية ومبادرات جريئة آن أوانها.

"حشد"... وما يحشدون!

احتفل "حزب الشعب الديمقراطي الأردني" في ٢٥ تموز ٢٠٠٣، بعيده الثالث عشر، وأصدر، بالمناسبة، عدداً خاصاً من صحيفته "الأهالي"، التي لم يعد يهتمّ أحد بقراءتها خارج النادي الصغير لأعضاء الحزب وأصدقائه. وحال "الأهالي" في ذلك مثل حال "الجماهير" -صحيفة الحزب الشيوعي- وهما الصحيفتان

الوحيدتان اللتان ما تزالان تصدران بانتظام، بعدما يئست الصحف الحزبية الأخرى، وغادرت الميدان.

والعدد الاحتفالي من "الأهالي" لا يضيف إلى معرفة القارىء شيئاً، ولا يمتعه، ولا يحفز للتفكير، سوى في شأن المجموعة التي تصدر الصحيفة.. وما هو السر في إلحاحها على "الوجود" والتضامن في "حزب سياسي"، بل وإصرارها على إصدار "صحيفة". والصحيفة -أيّ صحيفة- هي نوع من فضيحة علنية لناشريها، فهي تلخص طريقتهم في التفكير والإدارة، وتكشف عن لغتهم وأسلوبهم واهتماماتهم.

وما يمكن التوصل إليه، من قراءة العدد الاحتفالي من "الأهالي"، هو أنه ليس لدى ناشريها ما يبرر كل هذا العناء. فلا يمكن العثور على فكرة واحدة أصيلة، أو معاناة حقيقية، أو مطلب جذري محدد عياني، يبرر وجود الحزب.. أو الصحيفة المحرّرة، على كل حال، بأقلام غير مهنية، وبأسلوب عفا عليه الزمن، وبلغة متخشبة بل متفحمة، فـ"اللغة" تشتعل مرة واحدة، قبل أن تذوي وتتفحم، بحيث تنتصب أمام المبدع -في الفن أو في السياسة- دائماً، مهمةُ البحث عن لغة جديدة. ولغة "الأهالي" "نظام" مغلق فاقد للصلات خارجه، بحيث لا يمكن الحوار معه. ولا يدرك أصحاب "الأهالي"، بالطبع، هذه الحقيقة. ولو كانوا يدركونها لأعادوا النظر، جذرياً، في حزبهم وخطابهم السياسي وصحيفتهم!

***

والمجموعة التي اسمها "حشد" وتصدر صحيفة "الأهالي"، كان اسمها في السبعينيات والثمانينيات "منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن"، وتصدر صحيفة سرية اسمها "طريق الشعب". وكان للمجموعة، وقتذاك، هيبة وفعالية وحضور، وتضم في صفوفها، جملة من الأشخاص الأذكياء والموهوبين، وكان لصحيفتها قراء مهتمّون. فما الذي تغير بحيث أصبحت هذه المجموعات -وقد فقدت العديد من أعضائها- هامشية لا يأخذها أحد بالحسبان.. ويعيد أعضاؤها

الباقون في صفوفها، الدورانَ حول أنفسهم؟ ولولا أن الأمين العام لـ"حشد"، آنذاك، هو الأستاذ سالم النحاس.. الأديب المعروف والشخصية الاجتماعية، لكان حزب "حشد" مثل حزب الجبهة الشعبية.. وأحزاب أخرى.. على الرف المنسي تحت الغبار.

ويلاحَظ، هنا، أن مجموعة "حشد"، آنذاك، الذاوية، أخذت على عاتقها تحقيق برنامج -هو برنامج النقاط العشر: مهام التغيير والتحول الوطني الديمقراطي- يبدو -للوهلة الأولى- ضخماً.. بل مضحكاً من حيث ضخامته الديناصورية.. ولكن، عند التمعن في نقاط البرنامج الكبير.. تظهر مأساته، إذ أنه لا يعني شيئاً، ولا يتضمن أي مطلب عياني، ويعفي أصحابه من التفكير، ويعطيهم فرصة التنقل السياسي والسبات. وتالياً الأمثلة:

■ تطالب النقطة الأولى بـ"إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب، وبناء دولة القانون والمؤسسات".. هذه المطالبة أصبحت، منذ ١٩٨٩، متضمَّنة في أي بيان وزاري. والسؤال الديمقراطي العياني في الأردن الآن هو المتعلق بالمضمون العياني للحريات الديمقراطية، وشكلها الدستوري وآليات ارتباطها الفعلية بالقرار الاقتصادي، وبنشاط الحكومات المحلية، والمؤسسات والنقابات.

■ وتطالب النقطة الثانية بـ"التحرر من التبعية، وبناء اقتصاد وطني إنتاجي مستقل"، وهذه من القاموس السوفياتي الراحل.. وكانت تعني، تحديداً، إقامة نظام قطاع عام حليف للاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، يركز على الصناعة الثقيلة والمشروعات الكبرى المدعومة من الدول الاشتراكية، وعلى أساس الاستقلال عن التعامل السياسي والاقتصادي مع الدول الرأسمالية. وقد أصبح كل ذلك من الماضي. ألم تقرأ جماعةُ "حشد"، المفكرَ اليساري سمير أمين؟! بل قل هل يقرأ "الحشديون"؟!

إن المناقشات بين الاشتراكيين ما تزال محتدمة منذ أكثر من عقد من الزمان حول كيفية إدارة الاقتصاد الوطني في ظل العولمة الشاملة. إن المهمة الفعلية المطروحة

في الأردن هي الآتية: صد محاولات الكمبرادور (الوكلاء التجاريين) الناجحة حتى الآن للسيطرة الشاملة على القرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

■ وأما "إنجاز إصلاح زراعي ديمقراطي جذري لصالح الفلاحين"، فهذه منقولة عن برنامج يساري مصري في أوائل الخمسينيات.. والمهمة الملحّة اليوم في الأردن هي الحفاظ على ما تبقى من أراضٍ زراعية، وإنتاج زراعي.. ومكافحة التصحر.. وتغوّل الفلل البورجوازية على الريف.. أو ما تبقى منه.

***

وهذا الإسهاب.. ليس الهدف منه، إضجار القارئ، ولكن إقناعه بأن مجموعة "حشد" -وهي مجرد أنموذج لمجموعات مشابهة- قد أصبحت، بالفعل، خارج الزمان والمكان، ولا توجد أي ضرورة اجتماعية أو سياسية أو ثقافية لوجودها. فهل كان الأمر كذلك دائماً!! لا، فقد كانت، في السبعينيات والثمانينيات، تعبّر عن ضرورة سياسية لا تتعلق على كل حال بالمهمات "اليسارية"، ولكن بمهمة عيانية هي إنشاء حزب أردني – فلسطيني.

وبالرغم من أن الأجهزة الأمنية كانت تقمع كل النشاطات الحزبية، فقد كانت المملكة الثالثة تحتاج إلى أحزاب كهذه، لأن إعادة تأسيس الدولة الأردنية على أساس إدماج الضفة الغربية والفلسطينيين كانت هي المحور الرئيس للسياسة الرسمية، ومن هنا فإن حضور "حشد" وأشباهها، هو حضورٌ احتلّه "الأخوان المسلمون" و"حماس" في وقت لاحق. والمعادلة كالتالي: حزب أردني هو جناح لمنظمة فلسطينية، يعمل، واقعياً، على إدماج نشطاء أردنيين وفلسطينيين في إطار سياسي. فهو، إذن، يكون كادرات للدولة الكونفدرالية المأمولة. وهو ما يجتذب النشطاءَ في أفق غامض، ولكنه مفتوح على الاحتمالات. وقد أغلقت هذه الاحتمالات اليوم، وذهب "حشد" وسواه إلى الرف والغبار.

***

ما هي الأطروحة العيانية التي تميز "حشد"؟

هي الآتية: "يناضل (حشد) من أجل احترام الهوية الوطنية المتميزة لأبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، وحقهم في التعبير عنها، وحقهم في العودة الحرة الكريمة إلى أرض وطنهم، ومن أجل إحباط مشاريع التوطين".

"حشد"، إذن، ضد أردنة الفلسطينيين في الأردن، وهو -بالمناسبة- لا يصفهم بالوصف السياسي المحدد كلاجئين ونازحين. إنه يطالب باحترام هويتهم وحقهم بالعودة. وعند هذه النقطة، وفي حدودها، يمكن التوقيع بالتأييد على هذا المطلب..

ولكن "حشد" يواصل، فيما يبدو، للوهلة الأولى، تناقضاً صارخاً، ويتعهد بالدفاع "عن حق الجماهير الفلسطينية في الأردن بممارسة كافة حقوق المواطنة على قدم المساواة.. بما يكفل استمرار انخراطها الفعّال في النضال الوطني والديمقراطي الجاري في البلاد، ودفاعاً عن مصالحها الحياتية والديمقراطية المباشرة، وبما يعزز الوحدة الوطنية للأردن.." .. ولكن.. لا تناقض ولا ما يحزنون.. إنه -أي حشد- يريد الآتي:

- الإقرار بهوية سياسية منفصلة للفلسطينيين في الأردن.

- والإقرار، في الوقت نفسه، بحق هولاء -وبصفتهم السياسية كفلسطينيين- بالمواطنة الكاملة.

- والتأكيد على أن للجماعة الفلسطينية ذات الهوية السياسية المنفصلة، والمتمتعة، في الوقت نفسه، بالمواطنة الأردنية الكاملة، "مصالح حياتية وديمقراطية مباشرة" مختلفة عن مصالح الأردنيين. إنها مصالح خاصة بها، بوصفها جماعة وطنية مستقلة، أو قُل بوصفها "طائفة" أردنية!

ما يريده "حشد"، إذن، هو الاعتراف بالهوية السياسية الخاصة، وبالمصالح

الخاصة لجماعة خاصة من "المواطنين الأردنيين" هم الفلسطينيون. وهو ما يساوي، بدقة، القول بإعادة تأسيس الدولة الأردنية على أساس كونفدرالي، فـ"الوحدة الوطنية"، إذن، تساوي، هنا، "الكونفدرالية".

وإذا كان لهذه المطالبة، في الماضي (حين كانت الكونفدرالية تعني اتحاداً بين "دولتين") معنى ديمقراطيٌّ، فهي، اليوم، تؤول –من دون أدنى التباس– إلى معنى رجعي شاروني يتضمن الدعوة إلى إقامة كونفدرالية أردنية – فلسطينية في الأردن، وفي إطار الأرض والدولة الأردنية. وتشكل هذه الدعوة، في مضمونها، صياغة شعار "الوطن البديل". ولكن طالما أن تيار "الوطن البديل" هو تيار رجعي (طوائفي)، فإن عرضه من خلال لغة يسارية متخشبة يبدو مضحكاً مرتين.

سرّ الهجمة على "حزب العمّال الأردني"

رصد الصحفي نايف المشاقبة، في أحد أعداد أسبوعية "شيحان" (٩ حزيران ٢٠٠١)، عدة آراء ممثلة للاتجاهات السياسية الأردنية، إزاء مشروع "حزب العمال الأردني".

وإذ لم يبد مفهوماً، على وجه الدقة، رأي الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، د.عبداللطيف عربيات، إلا أن بالإمكان استنتاج أنه متحفظ على المشروع، ولكن الأمين العام للحزب الوطني الدستوري د.أحمد الشناق، والأمين العام للحزب الشيوعي الأردني د.منير حمارنة، اتفقا على رفض المشروع لارتباطه بالنقابات العمالية، فلاحظ د.الشناق أن غاية النقابات "هي خدمة الشريحة التي تمثلها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية"، بينما هي (أي هذه الشريحة) "مختلفة الألوان السياسية. وبالتالي، فإنه من الصعب صهرهم في بوتقة حزب سياسي واحد، علماً بأن لـ(العمال) الحق في تشكيل الأحزاب بعيداً عن هيئاتهم النقابية".

وقد ألح د.حمارنة على الفكرة نفسها، مؤكداً أن "النقابات كهيئة اجتماعية تمثل

العمال من ناحية نقابية لا يجوز لها أن تشكل حزباً سياسياً، لأن نظامها الداخلي حدد دورها بالرقي بمستوى منتسبيها من الناحية المعيشية والصحية والاجتماعية"، وخلص إلى أنه "ليس من حق النقابات، كهيئات، تشكيل أحزاب سياسية، ويجب عدم الخلط بين دور النقابات ودور الأحزاب".

على كل حال، فمن المفروغ منه ألا يكون مشروع حزب جديد، مرحَّباً به من قبل الأحزاب القائمة، وخصوصاً إذا كان من شأن هذا المشروع أن يستقطب فئات اجتماعية واسعة، طالما أنه لا يأسر نفسه بخطاب أيديولوجي أو سياسي محددين. ولكن ما يدعو للتعليق هو تلك النظرة القانونية الشكلية التي يتمسك بها حزبيون وسياسيون من اتجاهات شتى في أساس نقدهم لمشروع الحزب العمالي.

فالنقابات العمالية لها أنظمة داخلية تحدد دورها في الإطار النقابوي التخصصي، ولا يجوز لها أن تمارس السياسة بصفها هيئات نقابية. ولكن هذه هي، بالذات، وجهة النظر الحكومية إزاء النشاط السياسي للنقابات المهنية التي تلحّ أحزاب المعارضة على حقها في ممارسة السياسة. فلماذا، إذن، هذه الازدواجية في المعايير؟

ربما لأنه ليس للأحزاب بعامة أي نفوذ في النقابات العمالية! وربما لأن هذه النقابات تنظر إلى نفسها بصفتها جزءاً من الدولة الأردنية، وأن لها طابعاً أردنياً، فهي متهمة بأنها تسعى إلى تشكيل "حزب حكومي". وحتى لو صحّت هذه التهمة – وهي غير صحيحة موضوعياً– فإن لا شيء يبرر ازدواجية المعايير. فإذا كان هناك إقرار بأنّ للنقابات والهيئات الاجتماعية، الحقَّ في ممارسة العمل السياسي، فهو إذن، حق للجميع، بغضّ النظر عن الاتجاهات السياسية المسيطرة على هذه النقابة أو تلك.

لا تتشكل الأحزاب السياسية الحقيقية وفقاً لمعطيات قانون الأحزاب. فالحزب ليس "رخصة"، بل هو تأطير لاتجاه سياسي تنشئه ضرورة اجتماعية – سياسية. فإذا نشأت هذه الضرورة وتوفر لها نشطاء ذوو إرادة على بلورتها، يتشكل الحزب

السياسي في ضوء قانونه الخاص الذي قد يتسع له القانون الشكلي المعمول به أو لا يتسع، فيتصارعان أو يتجهان إلى تسوية واقعية. ثم من الذي قرر وأفتى، بأنه لا يجوز للنقابات تأسيس أحزابها؟ حزب العمال البريطاني أسسته نقابات عمالية، بل إن تاريخ الأحزاب العمالية يكاد لا يفصل بين النقابات والأحزاب، فيلاحَظ، تاريخياً، أن النقابات العمالية هي حاضنة الأحزاب العمالية، أو أن الأخيرة حين يؤسسها مثقفون، تسعى إلى تأسيس النقابات العمالية، والمستبدّون أعداء الطبقة العاملة، سواء أكانوا رأسماليين أو "اشتراكيين"، هم، وحدهم المعنيون بالفصل بين النقابة والحزب.

***

ليس ثمة علاقة -موضوعياً- بين مشروع حزب العمال الأردني والنخبة الحاكمة الأردنية، إلا إذا كان من مصلحة الكمبرادور، تشجيع العمال الأردنيين على التضامن السياسي الحزبي ضد الخصخصة وتهميش دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي والمطالبة بتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي والصحي وزيادة الأجور ومجانية التعليم الجامعي... إلخ.

وبالمقابل، فهناك علاقة موضوعية بين البرنامج الاجتماعي - الاقتصادي لحزب العمال الأردني الذي يرتكز -ولا يمكنه إلا أن يرتكز- على محورية دور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي، وبين أنصار هذا الدور في البيروقراطية الأردنية المنهزمة أمام تقدم الكمبرادور، وهذا ما يجعل حزب العمال الأردني يبدو وكأنه مشروع للبيروقراطية الأردنية التقليدية. وهذه ليست بدعة أو مؤامرة، فكثيراً ما يحدث في لحظات تاريخية معقّدة، أن القوى المسيطرة التقليدية القديمة، تجد نفسها في إطار حلف موضوعي، مع المعارضة الاجتماعية - الاقتصادية الناشئة ضد القوى المسيطرة الجديدة التي تسعى بدورها، إلى استقطاب عناصر من المعارضة لتدعيم قواها تحت يافطة التجديد السياسي.

وسيكون من الأوضح القول: إن الكمبرادور الزاحف إلى السيطرة في التسعينيات الأردنية، تحت شعارات ليبرالية، استقطب بصورة حثيثة، الكثير من عناصر المعارضة اليسارية والقومية والإسلامية على أساس التحالف ضد الحرس القديم البيروقراطي المستبدّ! بينما وقف "الحرس القديم" -وإن بتردد، وعلى استحياء وخوف- مع المعارضة الشعبية الاجتماعية - الاقتصادية للكمبرادور، كما حدث في الأعوام ١٩٨٩، ١٩٩٦، ١٩٩٨، وكما في تجربة صحيفة "الميثاق" والتجمعات الوطنية الأردنية ذات المضمون اليساري في التسعينيات.

***

إن المرحلة التي تعيشها البلاد منذ نهاية الثمانينيات، هي مرحلة التحول الكمبرادوري الهادف إلى تدمير دور الدولة الأردنية الاقتصادي - الاجتماعي، والانتقال بها إلى دولة "ليبرالية" قادرة على استيعاب المشروع الاقتصادي الكمبرادوري (الخصخصة الشاملة) والسياسي (التوطين).

وقد وُجدت قوى متعددة متباينة في معارضة هذا التحول: أقسام من "الحرس القديم" غير المندمج، وأقسام من اليسار الاجتماعي والمثقفين الشعبيين، والعشائر، وفقراء الريف والبادية. وكان من الطبيعي أن يجد هولاء لغةً مشتركة تجسدت في الخطاب الوطني الأردني الذي يتضمن في الآن نفسه، نزعات اجتماعية راديكالية وسياسية محافظة وقومية متطرفة وإسلامية جهادية... إلخ.

ومشروع "حزب العمال الأردني" -وعى أصحابه أم لا- يقف على هذه الأرضية بالذات، إلا أنه خطوةٌ إلى الأمام ليخوض الصراع السياسي على أرضية اجتماعية - اقتصادية "صافية" من شأنها أن: (١) تخدم أنصار الدولة الأردنية، لأن برنامج الحزب العمالي لن يتحقق إلا عبر إجبارها على العودة إلى القيام بدورها الاقتصادي – الاجتماعي؛ (٢) وتقود الحياة السياسية إلى التمحور حول الشؤون الداخلية، على الضدّ من المعارضة القائمة التي تركز جهودها على الشؤون

الخارجية، وهو ما سيؤدي إلى اصطفافات جديدة غير معهودة؛ (٣) وتعمل على إدماج قوة العمل (بغضّ النظر عن أصولها) في الحركة الوطنية الأردنية، ولكن على الضد من البرنامج الشاروني لـ"لحقوق المنقوصة"، فالحديث هنا عن حقوق اجتماعية واقتصادية، لا سياسية.

فإذا وجد "حزب العمال الأردني" قوة الدفع الكافية، والنشطاء المثابرين المخلصين، ورأى النور، متطابقاً مع ضرورته الموضوعية، فسيكون هو، بالذات، الحزب المنشود القادر على إيجاد حلول وطنية - ديمقراطية للمعادلات الأردنية المعلّقة التي لا تفعل الأحزاب القائمة شيئاً سوى تعقيدها أكثر فأكثر؛ فهي، إما أنها تركز على أجندات غير أردنية، أو أنها، تتحالف صراحةً، مع الكمبرادور ضد الدولة الأردنية.

وفي النهاية، ربما كان في زواج المصلحة هذا بين الأحزاب العقائدية "المعارضة" والكمبرادور، ما يفسر الهجمة على مشروع حزب العمال الأردني.

اليسار.. ضرورة وطنية

ما يزال الحزب اليساري، ضرورة أردنية:

أولاً: لأن سياسات الخصخصة الشاملة، أنهت، فعلياً، العقدَ الاجتماعي التقليدي في البلد، وأدت إلى انقسام اجتماعي يزداد حدّةً بين أقلية من الرأسماليين ونخب رجال الأعمال والإدارة والسياسة (وهؤلاء يحظون بتمثيل سياسي مضاعف) وبين أغلبية من الكادحين والفقراء (وهؤلاء يفتقرون إلى المنبر السياسي الذي يوحّدهم، ويصوغ مطالبهم، ويدافع عن مصالحهم، ويمثلهم سياسياً).

ثانياً: لأن الكادحين والفقراء عاجزون عن تأسيس حزبهم بأنفسهم. وذلك بسبب انتمائهم إلى فئات اجتماعية متعددة متشتتة، تشكو من ضعف الثقافة السياسية، والتشرذم وفق انقسامات غير اجتماعية وما قبل رأسمالية.

ثالثاً: لأنه إذا لم يتم استقطاب الكادحين والفقراء، في إطار حركة اجتماعية

شعبية، فإنهم سيشكّلون قاعدة اجتماعية للأصوليات المتطرفة التي قد تعرقل تطور البلد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

رابعاً: لأن الحفاظ على الدولة الأردنية، وضمان تطورها، يستلزمان الحفاظ على دورها الاقتصادي – الاجتماعي في مواجهة الاتجاه الليبرالي الكمبرادوري الداعي إلى خصخصة من دون حدود.

ولم يعد ممكناً مقاومة هذا الاتجاه من دون الاعتماد على قاعدة شعبية مناضلة.

خامساً: لأن تطوير التربية والتعليم، والثقافة الوطنية، والتنوير، والعقلانية –وكلها مهمات ذات ضرورة وطنية قصوى– لا يمكن تحقيقها بواسطة حفنة من الليبراليين المتأمركين، بل يمكن إنجازها فقط بوساطة النشاط السياسي المنظّم القادر، وحده، على الربط بين التحديث والمصالح الوطنية والثقافة المحلية. ولليساريين باعٌ طويل في إنشاء الآليات الثقافية الجماهيرية التقدمية.

سادساً: لأن الحياة السياسية (البرلمانية والحزبية) ستظل فقيرة وضائعة من دون محتوى اجتماعي يحدّد الوسط واليمين، وينهي حالة الفوضى الفكرية والسياسيّة المستمرة منذ العام ١٩٨٩، والتي تقصي الأغلبية عن السياسة بصفتها لعبة النخبة.

***

ولا يعاني مشروع الحزب اليساري، لحسن الحظ، من أزمة توفر الكادر، كما هو الحال بالنسبة للعديد من المشاريع الحزبية. على العكس، فإن القيادات والكادرات اليسارية بالعشرات، بينما نجد أن المثقفين المحسوبين على اليسار بالمئات! ويعود ذلك إلى النشاط المثابر الكثيف للحزب الشيوعي الأردني منذ الخمسينيات في العمل التنظيمي والسياسي والثقافي والتعليمي والنقابي... إلخ.

غير أن اليساريين الأردنيين مشتتون الآن بين منظمات حزبية صغيرة وهامشية

عاجزة عن الاستقطاب بسبب انتمائها إلى حقل فكري – سياسي فائت، أو أنهم ناشطون في أحزاب أو هيئات غير يساريّة، أو ناشطون فردياً، أو في شلل، أو أنهم عاطلون عن النشاط السياسي.

وقد هدفت المبادرة التي تصدّت لها مجموعة من الشيوعيين المستقلين (آذار ٢٠٠٤)، إلى تأليف حزب أو تجمع يساري واسع، يضمّ جميع اليساريين الأردنيين، وفق معيار موضوعي واحد، هو التعبير السياسي عن مصالح الفئات الاجتماعيّة الشعبية من العاملين بأجر وصغار المستثمرين والمزارعين والمهنيين والحرفيين، في سياق – ما يمكن دعوته– بالاستقطاب اليساري الاجتماعي.

ومن الواضح أن المعيار الأساسي للحزب اليساري هو معيار اجتماعي... ما يجعل الخلافات الفكرية والسياسية والتنظيمية... إلخ، خارج المعادلة، في حين يمكن التعبير عنها، داخل الحزب، من خلال تيارات ومنابر.

كذلك، فإن الحزب اليساري المنشود لن يكون حزب خلايا، بل حزب قطاعات وهيئات وجمعيات ونقابات... إلخ، بمعنى أنه سيشكّل الآليات الفاعلة لتنظيم المطالب الاجتماعية الملموسة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ومعنى ذلك، أن الحزب اليساري سيكون بمثابة "دينامو" لإنشاء حركة اجتماعية شعبيّة.

***

الحزب اليساري الأردني –كما ورد– هو ضرورة أردنية. وقد تم حصر أوجه هذه الضرورة. وكلها تصبّ في يساريّة الحزب الصريحة من حيث تعبيره الحاسم عن الفئات الاجتماعية الشعبية، ومن حيث أن معيار اليسار الاجتماعي هو المعيار الحاسم في بناء الحزب.

ومن هنا، فإن المبادرة بإنشاء هذا الحزب تستحق الحماسة والترحاب... وقد

اتضح أنها تستجيب للضرورة القائمة، وتمتلك، بالتالي، فرص النجاح. غير أن ما حدث أن هذه المبادرة تاهت... في اتجاه غامض نحو بناء "تجمع ديمقراطي" تكون الليبرالية السياسية هي معياره الحاسم.

وأساس هذا التيه هو الرغبة الملحّة في إنجاز سياسي عاجل، والدخول على الخطّ ... في النادي السياسي الرسمي وشبه الرسمي. وهو ما يتطلب مشاركة شخصيات سياسية من رؤوساء الوزارات والوزراء والنواب، السابقين والحاليين... بهدف تشكيل قطب ديمقراطي ليبرالي هدفه الأساسي إحداث توازن مع الأخوان المسلمين والقوى والثقافة الأصولية، وبطبيعة الحال، تعزيز حضور الديمقراطيين في المجتمع والبرلمان والحكومة.

ويندرج هذا المشروع، بالتالي، في إطار المشروع الحكومي الأكبر للتنمية السياسيّة، والتي من بين استهدافاتها الرئيسة تشجيع قيام حركات سياسية قادرة على مجابهة السلفية، وفي الوقت نفسه، تأطير عملية التوطين السياسي.

***

إذن، هما مشروعان... وليس واحداً:

- تشكيل الحزب اليساري.
- تشكيل التجمع الديمقراطي.

ولا شيء يمنع أن يكون الحزب اليساري جزءاً من، بل ومؤسساً لـ"التجمع الديمقراطي"... ولكن المشروعين مختلفان نوعياً. فأولوية الحزب اليساري هي الدفاع عن دور الدولة الاقتصادي-الاجتماعي، وتمثيل المصالح العيانية للكادحين والفقراء في إطار تأسيس حركة اجتماعية شعبية، بينما أولوية التجمع الديمقراطي هي تعزيز الديمقراطية والتصدي للسلفية. وهاتان المهمتان لا تمنعان "التجمع الديمقراطي" من الموافقة على سياسات الخصخصة الشاملة، ولا تتعارضان، بالضرورة، معها. فإذا ما كان الليبراليون الاقتصاديون ليسوا ديمقراطيين حتماً،

لأن الليبرالية الاقتصادية تتعارض –دائماً– مع الديمقراطية، فإن الليبراليين السياسيين لا يعارضون، بل يشجعّون الليبرالية الاقتصادية!

والطريف أن إحدى المنظمات اليسارية القائمة (حزب اليسار الديمقراطي) كانت حليفاً لحكومَتَي "أبو الراغب" والفايز! وكان أحد قياديي الحزب، مصطفى شنيكات، وزيراً في حكومة الكباريتي، حين تم اعتقال رفاقه المشاركين في هبة الكرك ١٩٩٦! كذلك، اضطر الحزب نفسه إلى إدانة جماهير معان سنة ٢٠٠٢، انتصاراً لحكومة "أبو الراغب"، التي قمعت المدينة بالقوة![*]

إنه مجرد تذكير بالتراجيديا السياسية التي تُطَبَّق. على اليساري – الديمقراطي، الضائع بين التحالف مع الجماهير (كونه يسارياً)، والتحالف مع الليبراليين (كونه ديمقراطياً).

***

[*] حزب اليسار الديمقراطي الأردني يستنكر العصيان المسلّح للقانون، ويدعو لاستخلاص الدروس.
"صُدم المجتمع الأردني بأحداث معان وما نجم عنها من سقوط هذا العدد من القتلى والجرحى وبينهم شهيدان من مرتب الأمن العام. إن أمانة سر حزب اليسار الديمقراطي الأردني تتوجه أولاً بأحر مشاعر التضامن والتعازي إلى ذوي الضحايا من عشيرة النوايسة الكرام وبقية أهلنا في جنوب الوطن، وقد قررت في ختام مناقشتها للأحداث إصدار البيان التالي:
١- يؤكد الحزب استنكاره وشجبه المطلق لاستخدام السلاح في تحدي سلطة القانون ورجال الأمن، وهذه ظاهرة لا يمكن التساهل معها تحت أي ظرف أو مبرر، وإن بعض الأصوات السياسية التي أخذت جانب الحياد والتوسط لا معنى لها في قضية لا تحتمل الاستثمار السياسي، فمن يستقوي اليوم على السلطات الشرعية بالسلاح، يستقوي به غداً على عموم المواطنين.
٢- إن البيانات الرسمية تأخرت كالعادة في تقديم المعلومات، وما جرى تقديمه مع انفجار الصدامات ترك المواطنين في حيرة حول طبيعة الجماعة المسلحة وروابطها، حيث اختلط البعد السياسي بالإجرامي بالعشائري... إلخ، مرة أخرى فإن الحقائق كما هي، خير وسيلة لكسب المصداقية وبناء الثقة مع الرأي العام.
٣- إن الجماعة المسلحة التي ظهرت كميليشيا مسلحة مصممة على مقاومة الاعتقال، حظيت بدرجة أو

لا يمكن الخلط بين المشروعين... إلاّ في تراجيديا تقود إلى الفشل والانتحار السياسي الذاتي..

فالحزب اليساري الصريح هو ضرورة تاريخية لا بد من إنجازها أولاً. ولعلّ خروج الليبراليين والتائهين من هذا المشروع .. هو ضرورة لقيامه.

بينما "التجمع الديمقراطي"، ضرورة سياسية يستجيب الحزب اليساري لها... ولكن بعد قيامه وتدعيم ركائزه الاجتماعية الصريحة.

***

لا يهدف الحزب اليساري إلى مقارعة الأخوان المسلمين.. إلاّ من زاوية واحدة،

بأخرى من الاحتضان الذي صعّب مهمة السلطات، ويجب ملاحظة ما هو أبعد من التضامن العشائري أو المصلحي في تكريس امتيازات تقليدية في تجاوز القوانين، فالظاهرة تعكس الهوة بين المناخ الأهلي وسلطة القانون. وهذه الحقيقة يمكن لمسها على نطاق أوسع في البلاد، حيث لا يحظى الموقف الرسمي بالمصداقية الكافية أو الالتفاف الضروري، حتى في مناسبات كهذه، بسبب تغييب المواطن عن المشاركة الحقيقية طوال الوقت، وكذلك الحال بالنسبة للقوى السياسية.

٤- وبهذه المناسبة نؤكد أن الأحداث الأخيرة هي جرس إنذار للعودة إلى الطريق القويمة، طريق إشراك الناس عبر مؤسسات الديمقراطية في القرار وفي المساءلة والرقابة. لقد أكدنا مراراً وتكراراً على ضرورة اقتران التنمية الاقتصادية بالتنمية السياسية والاجتماعية، ولكننا شهدنا تكريساً وتعميقاً لطريقة في إدارة الشأن العام أكثر نخبوية وأكثر اغتراباً وأكثر إهمالاً للمشاركة الديمقراطية الحقيقية التي هي السبيل للنهوض بالوعي العام وبقاء طبقة المسؤولين على صلة وثيقة بالأوساط الشعبية، فلا ينفصل الحصان عن العربة التي يجرها.

إن واقع مدينة معان يعد نموذجاً للفصام بين شعارات التحديث الاقتصادي والواقع السياسي الاجتماعي، فالتحديث ليس شأنَ بضعةِ أفراد من التكنوقراط، ولا يُنْجَز بالهيئات المعينة من فوق وفق اعتبارات لا تحظى بأية مصداقية شعبية (على غرار هيئة "الأردن أولاً"). إننا ندعو إلى استخلاصات الدروس، والعودة إلى السبيل الصحيح، فلا تقدم ولا تطوير ولا نهوض بالوعي والثقافة العامة إلا بالديمقراطية الحقيقية في التمثيل والتعبير والرقابة والمساءلة، حيث أنها المدرسة الحقيقية للمسؤولين والمواطنين على السواء للتعلم والتقدم.

هي زاوية تأييدهم للخصخصة والقطاع الخاص وحريّة التجارة!! فإذا نشأ تيار إسلامي اجتماعي تنموي يؤيد دور الدولة الاقتصادي الاجتماعي، ويعارض الخصخصة وحرية التجارة والكمبرادور.. فسيكون هذا التيار حليفاً للحزب اليساري!

والحزب اليساري –كطليعة شعبية تقدمية– يعارض السلفية –الدينية أو القومية أو الاجتماعية–، ولكنه، بحكم موقعه التاريخي، وريث الإسلام والعروبة، والأكثر قدرة على استلهامهما في تحديث اجتماعي وثقافي وطني مضادّ للأمركة.

ومن هاتين النقطتين، يظهر بوضوح أن استخدام "اليسار"... كأداة ليبرالية مضادة للإسلاميين.. سيفقده مضمونه ودوره وفاعليته .. ويترك الجماهير بين أيدي السلفيين... وهؤلاء ليبراليون اقتصادياً، وسلفيون ثقافياً!

***

ولا يهدف الحزب اليساري إلى تجاوز الديمقراطية، بل إلى توطينها وتجذيرها، دستورياً وقانونياً وسياسياً. وهو ما يضعه في خانة "الديمقراطيين" بالطبع. ولكن السؤال هو: أين هم هؤلاء الديمقراطيون؟!

إنهم –في الأردن– لا يوجدون في النخبة الليبرالية الاقتصادية التي هي، على الأغلب، كمبرادورية ... وتمثل الأقلية، ولذلك فهي تعادي الآليات الديمقراطية، وتفضّل استخدام قوّة الدولة، الإدارية والأمنية، لفرض برنامجها الأقلّويّ على الضدّ من الأغلبيّة.

إن النزعات الديمقراطية التقليدية في أردن اليوم توجد لدى الفئات التالية:

١- الأوساط البيرقراطية التقليدية وحلفائها. فهذه الأوساط المهمّشة سياسياً تحت وطأة الهجمة الليبرالية – الكمبرادورية، لم يعد حضورها السياسي ممكناً إلاّ بالآليات الديمقراطية – النيابية، وتفعيل الدستور، والدستورية.

٢- العشائر والقوى الاجتماعية في الريف، المهمّشة اقتصادياً وسياسياً، والتي

لم تعد جزءاً من التحالف الاجتماعي المسيطر تحت قيادة الليبراليين. فالقوى العشائرية تنزع نحو الآليات الديمقراطية المختلفة، للتعبير عن نفسها، والدفاع عن مصالحها المباشرة، وتأمين حضورها في القرار الاقتصادي – الاجتماعي.

٣- المثقفون –خصوصاً في أوساط المهنيين– وهؤلاء ينزعون إلى الديمقراطية، بحثاً عن حضور ودور... على الرغم من كونه يدور في إطار الصعود الشخصي.

***

وجميع هذه الفئات، ليست ديمقراطية في ثقافتها الأساسية؛ ونزوعاتها الديمقراطية "عملية" واضطرارية وليست أصيلة. ولذلك، فهي مترددة ومتأرجحة. ويمكن، باستمرار، مساومتها. غير أن الحزب اليساري المتماسك واضح الهويّة هو حزب ديمقراطي بالضرورة، إذ يتحقق حضوره فقط في الآليات الديمقراطية، ولا يمكن استرضاؤه –كحزب– إلاّ بتنازلات أساسية في الحقل الاقتصادي – الاجتماعي، مما يعزِّز وجوده الشعبي -أي وجوده الديمقراطي-، ولذلك، فهو قادر على أن يشكّل النواة الصلبة لتجمع ديمقراطي يتسع... ويضيق! ولكنه يكون في مأمن من تأرجح "الشخصيات السياسية" التي يمكن استرضاؤها –دائماً– بالمناصب!

***

أمام اليساريين الأردنيين، إذن، مهمّتان: تأسيس الحزب اليساري الاجتماعي واضح الهوية والهدف .. ومن ثم، وبعد ذلك –لا قبله- قيادة العناصر الديمقراطية في جبهة وطنية... وليس الانضواء تحت قيادة السلفيين.. أو الليبراليين، كما هو حاصل. فالمطلوب من اليسار.. أن يكون القطب الثالث في المجتمع والدولة!!

راية المستضعفين

ينتمي اليسار التقليدي الى فترة الحرب الباردة. وهي انتهت، بقواها وأيديولوجياتها، بلا رجعة. لكن حركة التاريخ مستمرة، وليس أمام البشرية سوى مواجهة الرأسمالية المتوحشة، لكي تنقذ نفسها من الجوع والبطالة والتهميش، ولكي تنقذ الكوكب من الحروب ودمار البيئية وانحلال الدول والمجتمعات. وهذا يعني أن اليسار ما يزال -وسيظل- ضرورة تاريخية.

بيد أن اليساريين العرب -والأردنيين بالطبع- لم يستطيعوا، خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، تجديد خطابهم. بل إنهم فقدوا ذاتيتهم لكي يصطفّوا وراء أحد المعسكرين المسيطرين: السلفية -الدينية والقومية-، والليبرالية الجديدة الكمبرادورية.

بعضهم مشى خلف السلفيين إلى خطاب "بن لادني"، وبعضهم سار وراء الليبراليين الجدد إلى درجة الدفاع عن الاستعمار، واستجلابه أو الاستقواء به، لإقامة "ديمقراطية" هي، في الواقع، ديمقراطية الشرعية الكمبرادورية من القطاع الخاص.

بالطبع، وكما يحدث عادةً في الحركات الاجتماعية - السياسية الآفلة، تظل هناك كتيبة متمسكة بـ"الإنجيل" الأول، وتحتمي بالعقيدة من أوزار السياسة.

لكن الجديد يأتي، ويمكن تلمسه في هذا النبض الشبابي الذي ينهض على غير هدى، أو تلك الكتابات المتناثرة، أو تلك الحوارات التي تحاول أن تشق طريقاً ثالثة في مواجهة الخصمين - الحليفين: السلفية، والليبرالية الجديدة.

فيمَ يتلخّص "اليسار الجديد" الآتي؟

إنه يسار اجتماعي لاعقائدي. همّه تنظيم حركة المجتمعات في مواجهة التتبيع والتفكيك والتجويع والتهميش. ليس يسار الطبقة العاملة بالضرورة. بل يسار المهمشين الساعين الى الانتظام في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية (وفي الحالة الأردنية: يسار العشائر؟ ولمَ لا؟).

يسار وطني بالمعنيَيْن (محلي، ومعادٍ للاستعمار)، وشعبي بالمعنيَيْن (أصيل

متجذر، ومرتبط بمصالح الفئات المستضعَفة). يسار جديد: قد لا يحتفظ بالعنوان "اليساري"، ولا يبدو واضحاً، بعد، شكله التنظيمي أو حركيته الاستقطابية. ولكنه يولَد.

الفصل الرابع
اتـجـاهـــــات...

كان الحوار الاجتماعي - السياسي في الأردن، مطلع السبعينيات، يدور بين مثقفين "شيوعيين"! وكان ذلك طبيعياً طالما أن المشروع الوطني المطروح هو تأسيس دولة قطاع عام.

المثقف الشيوعي الأول هو إبراهيم الحباشنة.. الذي انضم إلى حزب وصفي

التل؛ الاتحاد الوطني الأردني، وطرح برنامج الطريق الثالث بين الرأسمالية والاشتراكية.

والمثقف الشيوعي الثاني هو بشير البرغوثي .. الذي طرح في كتابه؛ "بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الأردن" (الصادر عام ١٩٧٢ بتوقيع:"يساري أردني")، برنامجاً متكاملاً للسير بالبلاد في طريق التطور اللا-رأسمالي.

الحوار الاجتماعي - السياسي الأردني

والحوار.. كان يتم في الإطار الدستوري نفسه، وفي إطار وحدة الضفتين. وعلى الرغم من أن الحباشنة كان وزيراً للداخلية، والبرغوثي كان ما يزال في قيادة الحزب الشيوعي الأردني، فقد كان الحوار وكأنه نقاش بين جناحين.. من أجنحة اليسار الأردني!

وكانت نقاط الاتفاق بين الجناحين.. كثيرة. وهي:

١- ضرورة الشروع في تنمية واسعة ومخططة ومركزية في البلد.

٢- عجز الرأسماليين التقليديين عن القيام بأعباء هذه التنمية.

٣- ضرورة الإصلاح الزراعي.

٤- ضرورة إنشاء قطاع عام قوي في كل المجالات الصناعية والتجارية والمالية والخدمية.

٥- تطوير الخدمات العامة المجانية في مجالات الصحة والتعليم.

٦- إن القيام بهذا المشروع يحتاج إلى التحشيد السياسي، والضغط على مكاسب الرأسماليين.

وكانت نقاط الخلاف هي أن البرغوثي كان يشترط:

١- القيام بحملة تأميمات واسعة جذرية تطال ملكيات الأراضي الكبيرة والبنوك وشركات التأمين والتجارة الخارجية والمؤسسات الصناعية الأساسية.

٢- تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الاتحاد السوفياتي.

***

.. وانقطع الحوار.. وخرج عن مساره!

ففي أعقاب حرب تشرين ١٩٧٣، بدأت الحقبة النفطية، وبدأت المساعدات العربية تتدفق على الأردن، وفي الوقت نفسه، أقر مؤتمر الرباط (١٩٧٤) أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وهو قرار كان يعني فصم وحدة الضفتين.

وهكذا، لم تعد البيروقراطية الأردنية بحاجة إلى إبراهيم الحباشنة، أو "الاتحاد الوطني الأردني" من أجل التحشيد الاجتماعي-السياسي لبناء القطاع العام.. كما لم تعد بحاجة إلى إصلاح زراعي يساهم في التمويل الداخلي للتنمية.. أصبح كل ذلك عبئاً تم التخلص منه.. وبقي القطاع العام بوسائل إدارية لا سياسية (وهي وسائل تتيح الهدر والفساد)، بينما أتاحت مكاسب التنمية الحقيقية التي أفاد منها القسم الأساسي من المجتمع الأردني، توطيدَ سياسة أمنية خانقة تمنع السياسة كلياً.

وبالمقابل، لم يعد الحزب الشيوعي الأردني -الذي كانت تسيطر عليه قيادات فلسطينية- معنياً بالنضال من أجل دفع البلاد باتجاه طريق التطور اللا-رأسمالي.. بل بالنضال من أجل أن تكون (م.ت.ف) "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني"، مع كل استحقاقات هذا الشعار الذي حول اليسار الأردني إلى مجرد أداة بيد منظمة التحرير الفلسطينية، داخل الأردن.

***

ومع ذلك، نما القطاع العام الأردني إلى حدود شملت التجارة الخارجية (ويمكن تذكّر وزارة التموين التي كانت تستورد المواد الغذائية، وقرارات الحاكم العسكري الاقتصادية.. إلخ)، والقطاع المالي (بنك الإسكان، ومشاريع الفوسفات والبوتاس،

وميناء العقبة، والجامعات، والبنى التحتية التي عمّت الريف الأردني كله.. إلخ). ورافق ذلك كله تضخم كبير في أجهزة الدولة. وقد استمر القطاع العام التنموي والإداري بالتمدد حتى حين جفّت المساعدات العربية، وغُطي العجز بالقروض التي أدت الى نشوء المديونية العامة. وقد انصبّ قسم منها في استثمارات تنموية، وقسم آخر في الهدر والفساد. وكان لا بد لهذا المسار أن ينفجر -كما حدث في عامي ١٩٨٨ و -١٩٨٩ اقتصادياً وسياسياً.

وفي عقدَي السبعينيات والثمانينيات، وعلى هامش القطاع العام، وبالعلاقة معه، تعززت مواقع الرأسماليين التقليديين ولكن نسبياً، بينما نشأت فئات رأسمالية جديدة سيطرت على السوق والمجتمع، مثل وكلاء الرأسمال الأجنبي (الكمبرادور..)، وقد أفادت هذه الفئات من انكسار هيمنة البيروقراطية العام ١٩٨٩ للائتلاف مع اليسار في حركة ليبرالية واحدة (ولا بدّ من التذكير هنا أن رئيس الوزراء الأسبق علي أبو الراغب، كان عضواً بما سمّي، مطلع التسعينيات؛ التجمع العربي الديمقراطي.. وضم عناصر رأسمالية وكمبرادورية الى جانب "اليساريين" والقوميين والفتحاويين).

وكان وصفي التل، واعياً للضرورة الوطنية والأبعاد الاستراتيجية للدولة التي اقترحها... وكذلك كان الكباريتي يدرك ما يردده. وهو النقيض الكامل لدولة التل... في حين أن الظروف أتاحت لرجل أعمال أن ينجز الانقلاب الاجتماعي، كأنه سلسلة من الإجراءات من دون أي تصور استراتيجي! وهكذا.. فقد دخلت البلاد في أزمة استراتيجية. فالدولة الأردنية اليوم، معلّقة في الهواء من دون قاعدة اجتماعية تحملها ما عدا أقلية من "الخبراء" الجاهزين لتوظيب حقائبهم/ أجهزة حواسيبهم، في دقائق.. والانتقال معززين مكرمين، إلى واشنطن دي سي!

وكان التل يرى أن القيام بدور إقليمي غير ممكن، وسط العواصف، من دون قاعدة اجتماعية - سياسية داخلية متسعة، بل إنه كان يريد توظيف الدور الإقليمي والعلاقات الدولية من أجل بناء قطاع عام شامل، وتنمية اقتصادية - اجتماعية

وخدمات عامة مجانية، لمصلحة الأغلبية الشعبية، وخصوصاً في الريف.

أما دولة الكمبرادور التي تنبذ المعايير الاجتماعية، فهي تحتاج إلى نبذ السياسة، والدور الإقليمي. هكذا تنتقل بالبلاد، إلى الآليات الاقتصادية.. وهذه تتطلب التحرر من القاعدة الاجتماعية والاعتبارات السياسية (معالجة الفقر والبطالة.. بالجمعيات الخيرية!!).

غير أن حسابات الكمبرادور.. لم تأخذ بعين الاعتبار أن الأردن ليس تونس! بل هو جزء من معادلة الهلال الخصيب المحتدم بالأزمات والصراعات والحروب... من العراق إلى فلسطين. ومن سورية إلى لبنان!

والأردن –شاء أو أبى– في قلب الأحداث.

والأردن –شاء أو أبى– مضطر للقيام بأدوار، واتخاذ مواقف، والدفاع، خارج الأسوار!!

ولا يتعلق الأمر بالفشل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية الكافية، أو بتحقيق نمو... وليس تنمية. أو بعدم التمكن من معالجة أزمة المديونية المتفاقمة أو تحسين مستوى المعيشة، أو على الأقل الحد من الفقر.. والبطالة... واليأس.

كما لا يتعلق الأمر بمعالجة الأزمة الاجتماعية بالتجاهل أو "التفاؤل" أو بالقمع –كما حدث في معان، غير مرة– أو بالضيق من الصحافة! وتفصيل الانتخابات العامة.

لا، فكل ذلك، وسواه، ربما يتم استيعابه –مؤقتاً– بالرغم من أن سنوات حكم الليبرالية الجديدة منذ العام ٢٠٠٠، حوّلت البلد إلى فوضى عامة، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وقيمياً..

الأمر أن الفراغ الاجتماعي – السياسي الداخلي، يتقاطع مع الجغرافيا السياسية للبلد، ويضع الأردن في مهب الريح:

■ الإستثمارات الأجنبية لن تأتي إلى منطقة مضطربة... الأردنُ جزء أصيل منها.. وليس "واحة" في صحرائها.

■ والعراق حرائق مشتعلة، وليس مشروعاً استثمارياً مربحاً. والحرائق العراقية قد تصل إلى الأردن.. عاجلاً او آجلاً.

■ واستعصاء العملية السلمية في فلسطين.. يدخل، مباشرة، في العمق الأردني، طالما أن المخرج الوحيد، حسب الخطة الشارونية، هو أن "فلسطين هي الأردن".

■ ثم.. من يحسب أن الأردن بمنجاة من الآثار المدمرة للحرب الأميركية - الإسرائيلية على العراق؟ هل يمكن الاحتفاظ بـ"السلام" مع إسرائيل.. و"المناطق المؤهلة".. و"الشراكة" مع دولة شن جيشها عدواناً غاشماً على الجار القريب..

■ وأين سيكون الأردن من آثار التغيير السعودي؟! والمصري.. وكل ذلك مما لا تفكر فيه الحكومة الأردنية، معتقدةً بأن الشطارة سياسة، وأن "كل مرة ستسلم الجرة" ببركة الله!

وفي المحصلة، فإن الأقلية الليبرالية - الكمبرادورية، لا تشكل قاعدة اجتماعية - سياسية قادرة على تصليب وضع البلد في مواجهة الأزمات الإقليمية المتصاعدة، بما في ذلك الإمكانية القائمة لتلاعب في السير على الألغام!

ولذلك، فالمطلوب إذن، سلطتان: تشريعية وتنفيذية، تتمثل فيهما الأوساط الاجتماعية - السياسية الأردنية على نطاق واسع، وتحظيان بالصدقية والهيبة اللازمتين لإجراء حوار وطني داخلي حقيقي، وصولاً إلى سياسيات توافق وطني في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

التيار الثالث...؟!

لاحظ الكاتب الصحافي فهد الخيطان في مقال له في "العرب اليوم" (١٧ أيار ٢٠٠٥) بروزَ ثلاثة تيارات في السياسة الأردنية (التيار المحافظ، تيار الليبرالية الجديدة، والتيار الوطني الديمقراطي).

هناك بالفعل تيار محافظ "وطني تقليدي"، عبر عنه، سياسياً، النواب الذين عارضوا حكومة بدران. وهناك أيضاً، تيار الليبرالية الجديدة (الكمبرادوري) الذي تعبّر عنه "المجموعة الاقتصادية". لكن التيار الوطني الديمقراطي ما يزال بعد، احتمالاً وفكرة لم يتجسد في تيار سياسي.

تيار "التجمع الديمقراطي" الذي يضم عناصر وأجواء "يسارية"، هو، في الحقيقة، أقرب ما يكون إلى تيار الليبرالية الجديدة. وإذا كان صحيحاً أن التيارين السابقين يتعارضان في التفاصيل، فإنهما يتفقان على الأولويات الأساسية، ولا يتناقضان نوعياً، في ثلاث قضايا جوهرية هي:

١- الموقف من التركيبة التكوينية والهوية الوطنية للدولة الأردنية، وتاريخيتها، ومضمونها الاجتماعي - السياسي. إذ يسود لدى هذين التيارين موقف اللامبالاة إزاء هذا الموضوع الذي يمثّل لدى الوطنيين الأردنيين، الأولوية على جدول الأعمال.

٢- الموقف من الدور الاقتصادي- الاجتماعي للدولة، والقطاع العام، وآليات تكوين الاقتصاد الوطني. فالتيار "الديمقراطي" لا يعترض، جوهرياً، على عقيدة الخصخصة الشاملة، ولا على الدور القيادي للقطاع الخاص ومحورية النشاط الكمبرادوري.. أو أن ذلك التيار، على الأقل، لا يملك تصوراً بديلاً لاقتصاد وطني متمحور على ذاته، يقوم على أولوية المصالح الاجتماعية. وهي النقطة الجوهرية التي تفصل اليساري عن سواه.

٣- الموقف من التوطين. فإذا كان التيار الليبرالي الكمبرادوري يقترح التوطين السياسي بصورة واضحة وقاطعة، وفي سياق إعادة تأسيس الدولة الأردنية وتغيير هويتها جذرياً، فإن التيار "الديمقراطي" لا يقترح شيئاً محدداً، وموقفه من التوطين غامض. أو قل إنه غير متوافق على صيغة للتعاطي مع هذا الملف.

على كل حال، فإن الليبرالية السياسية هي "أولوية" لدى التيارين، في حين أن التيار الوطني الديمقراطي له أولوية أخرى هي الحفاظ على كيان الدولة، وتطويرها

ديمقراطياً وفق ثلاثة أسس: (١) الانتماء العربي - الإسلامي واستحقاقاته. (٢) تعزيز الاستقلال الوطني، وإخضاع العلاقات الخارجية، السياسية والاقتصادية، للمصالح الوطنية. (٣) التأكيد على المصالح الأساسية للأغلبية الشعبية، ودور الدولة الاقتصادي - الاجتماعي.

عجز فكري وسياسي ومداخلة توطينية

جاءت الدعوة إلى وحدة الشيوعيين الأردنيين على أساس بناء حزب ذي هيكلية ديمقراطية تنظم الخلافات داخل الوحدة (مذكرة مكتوبة، ٢٠٠٤)، لتمثل تطوراً إيجابياً بالنسبة إلى حركة مزقتها الانقسامات المتتالية، وشرذمتها، وأعاقت دورها في تفعيل الحياة السياسية الأردنية.

غير أن "المذكرة"، تبنت، في مقترحاتها الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية، شراذم فكرية لا يمكنها التأسيس لنهج فكري - سياسي قابل لبناء خط فكري - سياسي منسجم ومؤثر.

فمثلاً، لم تتضمن "المذكرة" تحليلاً عيانياً للأزمة الاقتصادية - الاجتماعية الراهنة، من حيث هي أزمة "التحول" إلى الكمبرادورية الشاملة على حساب تفكيك الدولة الأردنية. والعجزُ عن هذه المقاربة، أوقع "المذكرة" في خطأين؛ أولهما تكرار أفكار قديمة غير مطابقة لاحتياجات الواقع العياني؛ وثانيهما العجز عن إدراك التحالفات اللازمة لمجابهة التحدي الماثل، أي الحفاظ على الدولة الأردنية وتطويرها. وهو ما يغير خارطة الحلفاء.

الذين كتبوا "المذكرة"، استعادوا معارف وأفكاراً تعود إلى عقود سابقة، وأعادوا إنتاجها من دون التبصّر بالتحولات الجذرية التي شهدها البلد في العقدين الأخيرين. وهذا دليل إضافي على العزلة الفكرية والسياسية التي عاشها -وما يزال يعيشها- القسم الأساسي من الشيوعيين الأردنيين.

لكن الطامة الكبرى في "المذكرة" هي دعوتها الملتبسة إلى التوطين السياسي

للاجئين، وفي الوقت نفسه، التأكيد على حقهم في الاحتفاظ بهويتهم السياسية الأصلية (الفلسطينية). وهذه أسوأ مقاربة ممكنة لمشكلة العلاقات الأردنية؛ الفلسطينية في بعدها الداخلي. وهذه الصيغة فوضوية، ولا يمكن تأطيرها إلاّ في فدرالية ثنائية على الأرض الأردنية؛ أي إحداث تغيير جذري في بنية الدولة الأردنية باتجاه إقامة دولة ثنائية الوطنية. وهذا هو اقتراح عمدة المحافظين الجدد الحاكمين في الولايات المتحدة، بول وولفوفيتز.

فيما يتعلق بالعراق، هناك تحسن ملموس في موقف المذكرة الشيوعية، إذ هي نددت بالاحتلال الأميركي وقررت الاعتراف بشرعية المقاومة، ولكنها لم تصل إلى إدانة الهيئات الحزبية والحكومية المتعاونة مع المحتلين. وهي ساوت بين الإرهاب الأميركي في العراق، و"الإرهاب" الذي ادّعت "المذكرة" أن هناك أطرافاً في المقاومة تمارسه ضد المدنيين.

ولكن الفكرة الأساسية التي أكدتها المذكرة، هي أنه بهكذا أفكار، قد تتوحد التنظيمات الشيوعية، ولكن لن يكون بإمكانها إطلاق حزب وطني شعبي قادر على تحشيد القوى اليسارية والديمقراطية، أو –حتى– لعب دور ثانوي في الحياة السياسية الأردنية.

و"إعادة بناء المجتمعات" أيضاً!

طرح مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، د.مصطفى حمارنة، في حديثه إلى "العرب اليوم" (٥ كانون الثاني ٢٠٠٤)، جملةً من التبسيطات الليبرالية التي تلامس سطح المشكلات الأردنية المعقّدة، فلا تني تنزلق عنه.

تتصف النظرة الليبرالية بإهمالها للأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية، وتفاعلاتها الجدلية.. أو أنها -أي الليبرالية- تنظر إلى هذه الأبعاد على الأكثر، نظرةً برّانية، وهي لذلك تتوهم القدرةَ على إعادة بناء المجتمعات والأمم، بإدارة

فوقية، وفق بضع أفكار متناثرة لها طبيعة استشراقية في النظر إلى واقع البلاد.

لم يتوفر حتى الآن أيُّ تقرير استراتيجي يستحق هذه التسمية، من إنتاج "مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية" الذي يجب أن تتسق تسميته مع نشاطه الأساسي، فيسمّى "مركز استطلاعات الرأي".

واستطلاعات الرأي نفسها فكرة ليبرالية تنطلق من فكرة مبسطة مفادها إحلال اتجاهات الرأي العام محلّ الدراسة المنهجية في إصدار الأحكام السياسية والاجتماعية والثقافية. وكأن الحقائق الاجتماعية - التاريخية، يمكن التصويت عليها!

هناك، بالطبع، أهمية كبرى لاستطلاعات الرأي بالنسبة للحكومات لكي تعرف النظرة الراهنة إليها، فتعدّل أو تحافظ على سياسات معينة، وكذلك هي مهمّة للمرشحين وجِهات التسويق والترويج.. ولكن من المضحك بمكان أن يتم اعتماد استطلاعات الرأي في بناء رؤى استراتيجية.

ولا أحد يغمط الدكتور حمارنة، حقَّهُ، في إبداء آراء استراتيجية، بصفته مثقفاً أردنياً، ولكن لا بدّ من الإشارة فقط إلى أن هذه هي آراؤه الشخصية، وليست نتاج أبحاث استراتيجية كما يمكن أن يتوهم القارئ.

يؤكد د.حمارنة على أن "الإصلاح في الأردن لا يأتي إلا من فوق"، وهو ما يثير تواً التناقضَ بين فكرة الإصلاح وبين الديمقراطية. وهذا تناقض مركزي في الليبرالية لا شفاء منه. إنها معادية للديمقراطية، وتنزع إلى تنفيذ أفكارها عنوةً بقوة الإدارة. وهذه فكرة ستالينية، بامتياز، ولكنها على خلاف الستالينية، تريد خدمة الكمبرادور خصوصاً، وليس خدمة الأغلبية الشعبية.

لا تريد الليبرالية الانخراطَ في جهود سياسية وفكرية وتنظيمية لتكوين قوى شعبية إصلاحية هي، وحدها، القادرة على إنجاز التغيير، ولكنها تريد من السلطات تنفيذ برامجها "الإصلاحية"، وهو ما سينعكس بالطبع على المضمون الاجتماعي السياسي، للإصلاح.

في العام ١٩٩٤، كان د.حمارنة أبرز المدافعين عن المعاهدة الأردنية – الإسرائيلية. وكان يعتقد أن النفاوض هو عن عمّان، أي دفاعاً عن عمّان، وأن معاهدة وادي عربة سوف تحصّن الأردن ضد أخطار سياسات اليمين الإسرائيلي التي تصبّ في مشروع الوطن البديل.

وقد أثبتت السنوات العشر الماضية أن هذه المعاهدة المتعجلة كانت وبالاً على الأردن، فلم تحصّل له حقوقه الأساسية في الأرض والمياه، ولم تحصّنه من الأخطار الاستراتيجية.. لماذا؟ لأن "المعاهدة" تجاهلت تعقيدات الصراع العربي – الإسرائيلي والمسارات الأخرى، وتعقيدات العلاقة الأردنية – الفلسطينية ومشكلة اللاجئين والنازحين. وها هي كل هذه التعقيدات تنفجر في وجه الأردن دفعة واحدة.

وها هو الليبرالي د.حمارنة يقترح مرة أخرى، استيعاب كل هذه التعقيدات بإجراءات تشريعية تقونن التوطين وتسيّسه، وذلك استناداً إلى حجّتين: إنكار الهوية الوطنية الأردنية (إنكار التاريخ)، وإنكار المجابهة مع المشروع الصهيوني (إنكار التحديات الفعلية).. وإعادة بناء الأردن على أساس التسليم الشامل بالمعطيات الراهنة! وهكذا، تظهر حقيقة الصفة الرئيسة للّيبرالية المحلية المتمثلة في تسويغ الأمر الواقع، بغضّ النظر عن الألغام القابلة للانفجار في الخطوة التالية.

من هو "غير الواقعي" حقاً؟

في ٩ نيسان ٢٠٠٣، عُرض فيلم أميركي عن "سقوط بغداد". وبالعودة إلى أرشيف نيسان الحزين ذاك، يمكن ملاحظة وجود ثلاثة اتجاهات في الفكر العربي حيال الحدث العراقي:

١- الاتجاه الليبرالي – الكمبرادوري، ومرتزقته. وهؤلاء كانوا يؤيدون الغزو

الأميركي بالأساس، وكان يستعجلون سقوط مدينة الرشيد، حتى أن أحدهم وصفه بأنه "فتح بغداد"!!.... وقد نظم هذا الاتجاهُ حملةً شعواء مدروسة ومكثفة ضد الوعي الوطني التحرري للشعوب العربية، وللشماتة بالنضال والمناضلين، والمطالبة بفتح ملفات النظام العراقي السابق، والدعوة إلى القبول بالقدر الأميركي، وإحداث تغيير جذري في الثقافة العربية الإسلامية لصالح التأمرك الكامل.

إن ضعف القاعدة الاجتماعية للاتجاه الليبرالي الكمبرادوري، يلزّه إلى العمالة الموضوعية، فالقوة المسلحة للاستعمار الأميركي هي طريقهم الوحيدة للهيمنة على العالم العربي.

٢- أشباه المثقفين. وهم كثر، وبينهم سياسيون و"مفكرون" وصحافيون.. إلخ. وهؤلاء يتميزون، مثل كل أشباه المثقفين، بانعدام القدرة على التحليل الاستراتيجي، أو حتى نقد "الصورة" المسيطرة في إحدى اللحظات. إنهم يُظهرون عجزاً مؤسفاً عن تجاوز اللحظة، ويستعدّون للانخراط فوراً في بناء هياكل فكرية استناداً إلى المظاهر العابرة، وبعضهم جاهز للانتقال فوراً من الحماسة الشديدة إلى اليأس الشديد. وأسوؤهم هم الذين يعطون لأنفسهم سَمْتَ "المفكر"!! هؤلاء انخرطوا في موجة ندب وتقريع للأمة.. من بين أحزانهم دعوا أنفسهم ودعوا العرب إلى الاستسلام، معلنين سقوط رؤى وقيم حركة التحرر الوطني العربية جملةً وتفصيلاً.

٣- الاتجاه الوطني النضالي. وهو اتجاه ضعيف جداً، وقد دعا إلى رفض الهزيمة، متعلقاً بالأمل، ولكن نادراً ما كان هذا الأمل مصحوباً بالقدرة على التحليل والتبصر.

وبالمحصلة، نستطيع القول إن الأرشيف العربي حول سقوط بغداد في نيسان ٢٠٠٣، لم يستطع أن يقدم تحليلاً مطابقاً للحدث التاريخي، وعجز عن تصور مسار المجابهة في العراق أو توقُّع التطورات اللاحقة، وبالتالي، فهو نافل كلياً. ولعل على "المفكرين" والمعلّقين الذين شاركوا في مراثي نيسان ٢٠٠٣، عن حسن نية، أن يراجعوا أنفسهم الآن بالعودة إلى نصوصهم واكتشاف الخلل الكامن في أدواتهم

التحليلية، في ضوء الفشل الأميركي في العراق.

... في ٩ نيسان ٢٠٠٤، يقول أحد المثقفين العرب إنه، لحظة سقوط بغداد، أعلن "موت الأمة"، ولكنه يعتذر الآن! فقد اكتشف أن هناك مدناً لا تسقط!

شكراً! ولكن ما هي فائدة مفكّر أو مثقف يسير وراء راهنية الوقائع! أسيراً للمظاهر! يظن أنه "يفكر"، ولكنه يعيد إنتاج أفكار الآخرين! في حين أن دوره كمثقف هو أن يساعد على الرؤية النقدية، وعندما ينحصر دوره في إنتاج فكر أو فن يكرر اللحظة الراهنة، فهو، إذن، مجرد أداة مسلوبة الإرادة.

حسناً.. لقد كان من المعروف جيداً جداً أن بغداد عصية على السقوط؛ أولاً، لأن الحملة الاستعمارية الأميركية مأزومة بنيوياً وتاريخياً؛ وثانياً، لأن الدولة الوطنية العراقية الحديثة، ذات حضور تاريخي متجذر، ولا يمكن إلغاؤها بجرة قلم!

إن الجبروت العسكري للغزاة الأميركيين، والضعف البنيوي لنظام الرئيس صدام حسين، وضعا المجابهة الأميركية - العراقية في مسارات متعرجة غامضة، أتاحت للأميركيين، أحياناً، الحصول على مشاهد سينمائية مؤثرة، غير أن المعرفة المادية - التاريخية بالصراع وطبيعته وفرقائه، تعطي للمثقف النقدي، القدرةَ على الاكتشاف المبكر لمسار الصراع، فيدرك أن المقاومة ممكنة وخصبة.

لقد كان الرسميون العرب -ووراءهم إعلاميون و"مفكرون"- ينطلقون من أن "أميركا باقية في العراق إلى الأبد"، بل إنهم أيّدوا بقاءها للحيلولة دون وقوع حرب أهلية! مطمئنين كلياً، ومن دون تحفظ، إلى أن المشروع الأميركي في العراق ماضٍ إلى غاياته، وكانوا يسخرون من التحفظات على آرائهم، بهذا الخصوص، باعتبارها تحفظات "غير واقعية"!! وربما أصبح بالمقدور الآن سؤالهم: من هو "غير الواقعي" حقاً؟!

ما يزال الغزاة يخوضون حرباً يائسة ضد العراق، وهو ما سيجعلها أكثر فأكثر، إجرامية. لكن ليس أمام الأميركيين، عاجلاً أم آجلاً، سوى الرحيل عن أرض الرافدين يجرون أذيال الهزيمة.

ولكنها، بالطبع، ستكون هزيمة بالنقاط. هل تستطيع الولايات المتحدة الأميركية، الإبقاء على قواتها في وضع قتالي مديد في العراق؟ سؤال مطروح بقوة، بالنظر إلى تكرار الفشل السياسي والأمني للترتيبات الأميركية خلال السنة الأولى من احتلال مستحيل. ماذا بعد أن سقط الخيار الطائفي، وانفلشت صدقية مجلس الحكم الانتقالي، ومن بعد الحكومة المؤقتة، وظهر، جلياً، أن القوى العسكرية والشرطية التي أنشأها المحتلون لا يمكنها، بنيوياً، الحفاظ على الأمن، طالما أنها تفتقر إلى إطار سياسي وطني وشرعي؟!

الرؤوس التي في الرمال فعلاً

كتب عريب الرنتاوي، مقالاً على ثلاث حلقات (صحيفة "الدستور"، ٧ و٨ و٩ كانون الأول ٢٠٠٤) بعنوان "حتى لا ندفن رؤوسنا في الرمال". ويتبنى الرنتاوي، صراحةً، أسس الفكرة الصهيونية حول الأردن، كما تتجلى، بصورة خاصة، عند اليمين الإسرائيلي، ويمكن ملاحظتها في كتابات وتصريحات نتنياهو وشارون، والتي تؤكد شرعية الاستيطان الصهيوني في فلسطين، على حساب التشكيك بشرعية الدولة الأردنية.

يعالج الرنتاوي قضية اللاجئين، ويدعو إلى الكفّ عن تأجيل استحقاقات التوطين السياسي النهائي في الأردن، ويدعو إلى مواجهة "الحقائق"... وهي برأيه:

١- "الحل يجب أن يكون واقعياً وعادلاً ومتفقاً عليه، ويراعي الديموغرافيا الإسرائيلية، ويهودية الدولة".

٢- "علينا في الأردن أن نرتب أمورنا على هذا الأساس".

٣- إن التوطين السياسي في الأردن شرعي، بغضّ النظر عن قضية الطرد الصهيوني للفلسطينيين من ديارهم، ذلك أن "الصيغة الأردنية نهضت بالأساس على مبدأ اقتسام السلطة والتمثيل، وأن الهوية الأردنية، قيد التشكيل (أي غير المتشكلة)، قد انفتحت على هوية فلسطينية أكثر تبلوراً (أي متبلورة) بفعل المنشأ

الحضري المستقر من جهة، والانشغال في ثورات التحرير والاستقلال الوطني من جهة أخرى".

٤- وهكذا، وبغض النظر عن قيام الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، فالمطلوب اليوم تجديد صيغة وحدة الضفتين، ولكن على الأرض الأردنية، وعلى أساس إعادة صياغة الدولة الأردنية على مبدأ اقتسام السلطة والتمثيل، أي أن المطلوب هو إنشاء فدرالية أردنية - فلسطينية في الأردن.

عريب الرنتاوي، يعيد، إذن، إنتاج الخطاب الصهيوني حول الأردن: فالبلد لم يكن متكوّناً قبل اللجوء الفلسطيني ووحدة الضفتين، ولذلك، فالوجود الفلسطيني في الأردن شرعي تاريخياً، لأنه هو الذي أعطى للدولة الأردنية المعاصرة، شرعيتها التكوينية، ولذلك، فإن "إقامة الفدرالية الأردنية - الفلسطينية هي الصيغة الوحيدة التي ستحمل على أكتافها الأردن، حاضراً، ومستقبلاً".

وبالطبع، يمكن ترجمة هذا الكلام كله، كالتالي:

- القومية الصهيونية (الأكثر تبلوراً والأكثر قوة) لها حق شرعي في فلسطين؛

- القومية الفلسطينية (الأكثر تبلوراً والأكثر قوة) لها حق شرعي في الأردن؛

- ومثلما تقول الصهيونية إن فلسطين هي أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض، يعيد الرنتاوي، الهجوم بالفكرة نفسها؛ إن الأردن أرض بلا هوّية ولا شرعية اجتماعية - تاريخية، سكانه من البدو غير المستقرين، كان يشكل هيولى مكانية ملأتها الهجرة الفلسطينية، ديموغرافياً وسياسياً. وهذه هي القاعدة التي يجب إعادة تأسيس الدولة الأردنية على أساسها. فـ"الأردن هو فلسطين".

يشكك الرنتاوي، إذن، بالشرعية التاريخية للكيان الأردني؛ شرعية البلد وشرعية كيانه الاجتماعي التاريخي، وشرعية نظامه السياسي. وباختصار فإنه يشكك بشرعية "المملكة الأردنية الهاشمية" التي أُعلنتْ العام ١٩٤٦، أي قبل اللجوء الفلسطيني ووحدة الضفتين. وبذلك، فإن المملكة مضطرة من أجل الحفاظ على شرعيتها، إلى إحياء صيغة وحدة الضفتين، ديموغرافياً وسياسياً، وذلك من

دون الضفة الغربية.

ما هو مصير الضفة الغربية؟! إن ذلك لا يهمّ الرنتاوي. فلو كان حريصاً على وحدة الضفتين في مواجهة الصهيونية، لكان طرحه كالتالي:

"نستعيد الوحدة... والضفة. ونؤسس كياناً أردنياً - فلسطينياً مشتركاً".

لكنه لا يفعل ذلك، فمصير الضفة ليس جزءاً من أطروحته. وهو يغيّب البحث في مصير الضفة عمداً، لأن ذلك ينسف أطروحته من أساسها.

ومصير الضفة يتجه إلى أحد اتجاهين تاريخيين سيُسقطان كل الصيغ الوسيطة. وهذان الاتجاهان هما:

(١) إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والضفة الغربية جزء منها.

(٢) ضم الضفة لإسرائيل، ما يطرح بالتالي، تأسيس دولة ثنائية القومية في فلسطين التاريخية.

وهذان الاتجاهان يطرحان حق العودة، سواء لأراضي الدولة الفلسطينية، أو للدولة ثنائية القومية، وبالتالي، فإنهما يؤكدان على الحقوق السياسية الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية، وليس خارجها.

***

عندما تم الإعلان عن المملكة الأردنية الهاشمية، العام ١٩٤٦، كان ذلك تتويجاً للتكوين الأردني الحديث الممتد في تشكله الاجتماعي - السياسي، منذ بضعة قرون.

إن ملحمة تشكيل الكيان الأردني الحديث، عبر الحقبة العثمانية، جديرة بالقراءة، بكل تفاصيلها وأبعادها. وقد تم تناول أجزاء من هذه الملحمة في دراسات عديدة منشورة. ويكفي، هنا، الإشارة إلى ما يلي:

لقد قامت وحدة الضفتين على مبادىء أساسية، أهمّها أن الضفة الغربية هي وديعة لدى المملكة الأردنية الهاشمية إلى حين تحرير فلسطين الـ ٤٨. وبذلك، لم

تُعْطَ للضفة، صفة فلسطينية، لئلا تصبح هي فلسطين. وقد كان ذلك، بالطبع، جائراً على الهوية الفلسطينية. وكان لا بد من تصحيح ذلك، سوى أن الشعب الفلسطيني اختار، بالإجماع، الانفصال عن المملكة الأردنية الهاشمية.

وقد تجسد ذلك في قرار مؤتمر قمة الرباط (١٩٧٤)، الذي أعطى لمنظمة التحرير الفلسطينية، الحق الحصري في تمثيل الشعب الفلسطيني. وكان ذلك هو القاعدة السياسية للاعتراف العربي والأردني بالدولة الفلسطينية المستقلة.

ولم يدخر الملك الأردني الراحل، وسعاً ولا وسيلة للحفاظ على وحدة الضفتين منذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٨٨، حين توصل إلى قناعة استراتيجية بأنه لا توجد قوى سياسية أو شعبية فلسطينية حقيقية خارج منظمة التحرير الفلسطينية، وأن الانفصال أصبح حقيقة سياسية لا يمكن تجاوزها.

وأعلنت المملكة الأردنية الهاشمية، بالتالي، فكَّ الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية. وكانت هذه قاعدة التطورات اللاحقة، على المسار الفلسطيني.

***

الخطاب الصهيوني حول الأردن لا أساس له من الصحة؛

١- فالكيان الأردني قائم وكائن، تاريخياً، وله هوية اجتماعية - سياسية خاصة، وأصبح هذا الكيان الاجتماعي - السياسي المتبلور، أساس الدولة الأردنية الحديثة المتجسدة في المملكة الأردنية الهاشمية.

٢- لم تقم شرعية المملكة على "وحدة الضفتين" التي كانت، في التحليل الأخير، وبغضّ النظر عن تقييمنا لها، وحدة بين كيانين عربيين، وقد انتهت هذه الوحدة بالانفصال الفلسطيني المشروع، العام ١٩٧٤، وبقبول المملكة بهذا الانفصال العام ١٩٨٨. وانطلاقاً من اعتراف المملكة بالدولة الفلسطينية المستقلة، لم تعد هناك أيّ حقوق سياسية جماعية لأبناء الضفة الغربية في المملكة، وأصبح هؤلاء فلسطينيين.

٣- تمنح الجنسية الأردنية حقوقاً فردية للفلسطينيين، ولكنها لا ترتب للفلسطينيين، ككتلة، حقوقاً سياسية في المملكة، فحقوق هؤلاء السياسية هي في فلسطين.

٤- لا يمكن للمملكة أن تتخلى عن القرارين ١٩٤ و٢٤٢، اللذين يكفلان عودة اللاجئين والنازحين، لسببين؛ الأول هو الحفاظ على حقوق الأردنيين من أصل فلسطيني بالعودة والتعويض؛ والثاني هو الحفاظ على هوية الدولة الأردنية المنفتحة على اندماج الأفراد بصورة شخصيّة فيها، ولا تسمح، بحال من الأحوال، بإدماج شعب آخر في بنيتها الوطنية.

٥- الدولة الأردنية تكفل للأردنيين من أصل فلسطيني كافّة الحقوق، بما فيها حق العودة، مثلما تؤيد وتناضل من أجل تأمين الحقوق الفلسطينية الجماعية في فلسطين.

الأردن.. إلى أين؟

جميع الكيانات والهويات الوطنية في المشرق العربي -ما عدا مصر- حديثة، ومتساوية من حيث شرعيتها التاريخية. ولقد عاشت -وما تزال- على توتر عميق بين الهويات المحلية المناطقية والطائفية والإثنية -التي تبلورت في الأوان العثماني- وبين الهوية القومية العربية. فهي مطعون بها من أسفل ومن أعلى، لكنها، مع ذلك، صمدت، ليس فقط لأنها بنى في منظومة إقليمية ودولية ضاغطة، ولكن، أيضاً، لأنها قطعت أشواطاً في التبلور الذاتي في إطار الدولة الوطنية.

وهذا ينطبق، بالقدر نفسه، على لبنان وسورية والأردن والعراق والفلسطينيين ودول الخليج. ومع أن الهوية الأردنية هي الأكثر انسجاماً من النواحي الإثنية والدينية والطائفية والاجتماعية (ذلك أن الأغلبية الساحقة من الأردنيين عربٌ سنّة من أبناء العشائر، الذين ابتكروا صيغاً خلاقة لإدماج العشائر المسيحية)، إلا أن الهوية الوطنية الأردنية، هي الأكثر عرضة للتشكيك والهجوم واللعنة. وهو

ما يفتقر إلى العدالة والنزاهة معاً، ويضمر، تحت شعارات شتى زائفة، الرغبةَ في التساوق مع المشروع الصهيوني لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الأردن.

وآخر الهجمات على الوطنية الأردنية، جاءت من أردني، في أطروحة مازوشية تستلذّ إهانةَ الذات الوطنية، بل وإنكارها، في قراءة اعتباطية، انتقائية، متحيزة، ومزدوجة المعايير، تطمس -عمداً- جميع الشواهد التاريخية الاجتماعية والسياسية والثقافية والإبداعية التي تبرهن على عكس ما يريده -مسبقاً- وهيب الشاعر، في كتابه "الأردن.. إلى أين؟". فهو مشغوف بالتأكيد على أن الكيان الأردني فائض عن الحاجة، ووجوده -بحد ذاته- مصدر أزمته، وأن الأردنيين بلا هوية وطنية أو فعالية تاريخية أو قدرة على إدامة وصيانة كيانهم الوطني (ص١٧ - ص٤٨)، وهو يتجاهل -ولا يناقش بالطبع- الشواهد ووجهات النظر المضادة.

يتوقع الشاعر أن يندمج الأردنيون في الهوية الوطنية الفلسطينية (ص٨٤)، لكن السيناريو "الأكثر واقعية وعقلانية" -بالنسبة إليه- هو العودة إلى مشروع شمعون بيريز، المتمثل في إقامة اتحاد ثلاثي بين الأردن وفلسطين وإسرائيل، ينتقل إليه اللاجئون الفلسطينيون في سورية ولبنان (ص٩٠). ويأمل الشاعر أن يلعب هذا الاتحاد "دوراً قيادياً" في المنطقة، خصوصاً لجهة إقامة "فدرالية سورية" من شأنها أن تلحق بالمستويات الأوروبية (ص٩١).

هكذا يمكن فهم لماذا يضحّي الشاعر، متعمّداً، بالأردن والأردنيين والوطنية الأردنية، على مذبح الصهيونية. وهو يثير، أثناء ذلك، دخاناً من السرطانات التي تتملق الفلسطينيين والقوميين والمعارضين الديمقراطيين، ولكن في السياق الصهيوني.

***

الهوية الوطنية الأردنية حقيقة تاريخية متجسدة في دولة حديثة، وفي فعالية اجتماعية ثقافية متنامية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمهنية

والإبداعيّة. وإذا كانت الوطنية الأردنية متسامحة وغير عدائية، فلأنها متجذّرة، وتصدر عن ثقة وطيدة بماضيها ومستقبلها. وهي تنظر إلى الدولة بوصفها رابطة غير منفصلة عنها، ما يجعل الوطنية الأردنية، يسارية في مضمونها الاجتماعي؛ وهو ما يجعلها، في الآن نفسه، هدفاً للعداء الكمبرادوري والصهيوني.

والوطنية الأردنية متماسكة لا تنخرها انقسامات دينية أو طائفية أو إثنية. ولأن الأردنيين -في أغلبيتهم الساحقة- أبناء عشائر عربية، فلا توجد لديهم حساسية أو توتر بين الانتماءين العربي والأردني. ولا تُعتبر فكرة الاتحاد مع سورية، جديدة عند الأردنيين، بل كانت، دائماً، من النزعات الأصيلة في الوطنية الأردنية، لكن الاتحاد مع سورية مرفوض إذا كان -حسبما يريد الشاعر- عبر البوابة الإسرائيلية.

صورة "المجموعة الاقتصادية".. بقلمها!

نشرت الصحف الأردنية (١٤ أيار ٢٠٠٥) مقالاً للدكتور فواز حاتم الزعبي، هو أشبه ببيان سياسي لـ"المجموعة الاقتصادية" التي تمثل رجال الأعمال الجدد، الليبراليين الجدد، "الديجتال" أو الكمبرادوريين مثلما أسمّيهم عادة.. بل إن الدكتور الزعبي يعترف صراحة، بأن صورة "النخبة الجديدة"، لدى الرأي العام، هي صورة نخبة كمبرادورية. يقول: ".... وعلى النخبة أن تراجع مسيرتها لتتناغم مع قواعد اللعبة الديمقراطية التي ستنشأ عن الإصلاحات الشاملة، وأن تحاول تغيير النظرة السائدة لدى السواد الأعظم من المواطنين، بأنها أقلية تعيش من وراء العمولات، وتؤمن بالليبرالية الاقتصادية، خدمةً لمصالحها، ولكنها غير متحمسة لليبرالية السياسية..".

والسؤال الذي يطرح نفسه توّاً: هل نظرة "السواد الأعظم" للنخبة الجديدة صحيحة أم لا؟

لا توجد إجابة صريحة لدى الزعبي، لكنه يقرّ، ضمناً، بالنقد الاجتماعي السياسي الموجّه لـ"النخبة الجديدة"، بل إن المقال - البيان، هو دعوة حارة لهذه

النخبة للمشاركة، بل لأخذ زمام المبادرة في المجال الديمقراطي. وكذلك "طمأنة الأغلبية بأنها (النخبة) لا تريد تفكيك وإلغاء القطاع العام الإنتاجي والخدمي لإحلال برنامج انفتاح اقتصادي رأسمالي معفى من كل التزام اجتماعي أو أخلاقي أو وطني".

ولسوء الحظ، فإن الأغلبية لن تطمئن أبداً للنخبة الجديدة، حتى لو أنفقت الأخيرة ملايين إضافية من الخزينة في حملة إعلانات ضخمة عن دورها الديمقراطي والاجتماعي والوطني! وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن "النخبة الجديدة" لم تخرج من قلب المجتمع، مثلما حدث في التجربة الماليزية مثلاً.. بل جاءت من خارجه، ومن فوقه، وهي لم تحتل مواقعها في صنع القرار جراء جهودها الاقتصادية والسياسية، بل في سياق سلطوي مدعوم من الخارج. أي، ان هذه "النخبة" ليست أصيلة أو متجذرة في التربة الاجتماعية الوطنية. وهي لم تقدم أي إنجازات اقتصادية أو تضحيات اجتماعية أو أي أفكار جديدة نابعة من الاحتياجات الملموسة الداخلية، وإنما فرضت نفسها من فوق المجتمع بقوة الإدارة، وبخطاب مستورد مئة بالمئة.

ثانياً: "السواد الأعظم من المواطنين" لا ينظر إلى "الصورة"، ولكنه يعيش الواقع، وهو يواجه التهميش والإفقار وتفكيك الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة وخدماتها، ويتلظى بنار الارتفاع المستمر في تكاليف الحياة.

ثالثاً: النخبة الجديدة موجودة في الحياة الاقتصادية السياسية الأردنية، جراء غياب الديمقراطية. ففي اللحظة التي تتشكل فيها الحكومات على أساس المشاورات النيابية الملزمة، فإن أحداً من أفراد "النخبة الجديدة" الليبرالية - الكمبرادورية، لن يطمح في الحصول على حقيبة وزارية. وهذا ما يعرفه أعضاء النخبة الجديدة، بصورة ملموسة، من تجربة العزلة الشاملة التي يعيشونها على المستوى الاجتماعي والسياسي والثقافي. ولذلك، فإن ميل "النخبة الجديدة" إلى السلطوية هو ميل أصيل لديها، لأنها لا تستطيع تحقيق وجودها وبرامجها بالوسائل الديمقراطية،

وهذا هو السبب في أن تمرير قوانين "الإصلاح الاقتصادي"، احتاج إلى تعطيل البرلمان كلياً (٢٠٠١-٢٠٠٣)، مثلما لاحظنا أن حكومة عدنان بدران التي تمثل "النخبة الجديدة" الليبرالية - الكمبرادورية، لم تستطع إقناعَ النواب والسياسيين والإعلاميين، حتى في ظل الحدّ الأدنى من الديمقراطية البرلمانية الحالية.

***

القطاع الخاص الوطني له دور في تشغيل الديمقراطية بالطبع، ولكن عندما يجري الحديث عن القطاع الخاص الديمقراطي، فهو يدور حول عشرات الآلاف من الفاعلين الاقتصاديين في القطاعات الإنتاجية والخدمية، والمنظّمين الاقتصاديين المبدعين في إطار اقتصاد وطني متمحور على ذاته، ومنفتح بصورة ديناميكية ومنضبطة على الخارج.. لا حول أقلية مفروضة فوقياً.

الديمقراطية هي أداة -وسيلة- آلية لاتخاذ القرار الوطني، وهو ما يفرض على التوّ الأسلوبَ التفاوضي بين الفئات الاجتماعية الوطنية وصولاً إلى تسويات واقعية تأخذ بعين الاعتبار، المصالح المشروعة للفئات الاجتماعية تلك في سياق تنموي تقدمي مشروط بالأولويات الاجتماعية والثقافية والوطنية.

وهذا البيان يتناقض كلياً، مع قيام بضع شخصيات غير منتخَبة بتحديد عناصر الأجندة الوطنية لعقد كامل. فلا توجد "أجندات وطنية" في الديمقراطيات تقررها لجنة، أو مجموعة، بل تقررها المتطلبات الواقعية والمصالح المتباينة للفئات الاجتماعية الوطنية في إطار الممارسة الديمقراطية الحية.

***

لقد أراح الدكتور الزعبي الجميع من وعثاء التقديرات، وأظهر، علناً، "القطبة المخفية" لبرنامج الإصلاح الليبرالي الكمبرادوري. فقد أوضح بصراحة لا تشوبها شائبة، الخطوط الرئيسة للتوجهات السياسية لليبرالية الجديدة، كالآتي:

١- لا بدّ من بروز قادة في القطاع الاقتصادي ورجال أعمال إصلاحيين يؤمنون بالديمقراطية، أو فاعلين سياسياً، و"إزاء التحولات الداخلية والخارجية، لا بد من أن يتحرك القطاع الخاص بسرعة وفعالية، لاقتناص الفرصة التاريخية، وليدلي بدلوه في العملية الجارية لصياغة مشروع إصلاحي وطني، وتحديد وجهة الأردن الحديث...".

والدكتور الزعبي يدعو رجال الأعمال الليبراليين إلى تقديم بعض التنازلات للأغلبية الشعبية، وإفهامها أن الليبرالية الجديدة لا تريد تحويل الأردن إلى "منطقة حرة مفتوحة" -كما سلفت الإشارة- تكون وظيفة الشعب الأردني فيها تقديم العمالة الرخيصة للاستثمار الأجنبي. كلا. الدكتور الزعبي يلحظ أن لـ"السواد الأعظم" مصالح أيضاً لا بد من مراعاتها. ولكن المشروع كله يظل، عنده، مشروع القطاع الخاص، مشروع ديمقراطية رجال الأعمال، وهي ديمقراطية من شأنها أن تنظم العلاقات بين مراكز القوى الرأسمالية. إن رجال الأعمال هم القيادة الوطنية الجديدة، وليس المثقفين والقيادات السياسية التقليدية.

٢- "إيجاد آلية جديدة لتشكيل الحكومات على أسس برلمانية (وهذا ما نوافق عليه بالطبع) في ظل قانون انتخاب جديد تتم صياغته على أساس المواطنة أولاً، بغضّ النظر عن الأصل والفصل والعرق..". وهذا كلام جميل. ولكنه يتجاهل الحقائق الأساسية التالية: (أ) قضية اللاجئين. ولعله يكون واضحاً أن الحديث يجري، هنا، عن التوطين السياسي للاجئين، المتساوق مع الحل الأميركي والإسرائيلي للقضية الفلسطينية. (ب) الهوية الوطنية للكيان الأردني. (جـ) موافقة اللاجئين على التخلي عن حقوقهم السياسية في فلسطين. (د) موافقة الأردنيين على تأسيس دولة فدرالية جديدة محل دولتهم المتحدة السيادية.

٣- "إصلاح أجهزة الأمن، لجهة العودة إلى حجمها الطبيعي في مجتمع ديمقراطي، (والكف عن) الاستمرار في التدخل في كافة مناحي الحياة العامة في البلاد".

وهذه المطالبة جريئة جداً. وهي صحيحة من حيث المبدأ، ولكن المقصود بها، في الحالة الأردنية، تفكيك "الحزب السياسي" للدولة الأردنية القديمة. فواقع الحال أن دولة القطاع العام الشعبوية والسلطوية معاً، لم تستطع أن تنشئ لها حزباً سياسياً سوى الأجهزة الأمنية. ولقد فشلت، في السبعينيات، محاولةُ الشهيد وصفي التل، تأسيسَ حزب مدني للدولة الأردنية تحت اسم "الاتحاد الوطني الأردني"، وفشلت، في التسعينيات، محاولة تأسيس حزب كذاك تحت اسم "الوطني الدستوري" يجمع الأحزاب الوسطية كلها. وبالنتيجة، ظلت الأجهزة الأمنية هي التي تلعب دور الحزب السياسي للدولة الأردنية. ومهما كان رأينا في الأجهزة الأمنية، فإن من المتعذر تفكيك الدولة الأردنية، من دون تفكيك حزبها الفعلي. وهكذا يمكن فهم سر الجراءة الاستثنائية التي أظهرها د.الزعبي في الحديث عن خطة تفكيك الأجهزة الأمنية.

هل يتأسف الديمقراطيون والمواطنون الذين تأذوا من الاعتقالات والتعذيب والفصل من العمل والاعتداء بالضرب والمنع من تولي المناصب... إلخ، على الأجهزة الأمنية؟ لا. ولكن بالطبع، الأمر يتعلق بالحرص على الدولة الأردنية وكيانها وهويتها.. مثلما إن من الضرورة التساؤل: كيف أصبح مدلَّلُو النظام السياسي الأردني ووزراؤه من رجال الأعمال.. على هذا القدر من الجرأة؟

على كل حال، يكفي الجمعُ بين النقاط السابقة الثلاث، للتوصل إلى استنتاج رئيس واضح: إن الليبرالية الجديدة المسيطرة الآن على القرار الحكومي، تهدف إلى ديمقراطية على الأنموذج العراقي في زمن الاحتلال الأميركي: تفكيك الدولة القديمة وأجهزتها، وانتخابات مفصّلة لإحداث انقلاب سياسي.

البديـل

نظمت "الجمعية الأردنية لمناهضة العولمة الرأسمالية"، في الفترة ٢٠ – ٢٢ أيار ٢٠٠٥، "المنتدى الاجتماعي الأردني". وقد تحدث في جلساته أكثر من ٣٠ متحدثاً

من شتى الاتجاهات والمشارب، وأثاروا قضايا وحوارات جدية موصولة اشترك فيها -تباعاً- حوالي ٤٠٠ مشارك يمثلون مواقع ومدارس وأجيالاً. وقد انتهت هذه الحوارات إلى ما يشبه الإجماع على وثيقة فكرية - سياسية بعنوان "الديمقراطية كمشروع اجتماعي" هي، أيضاً، عنوان مبادرة وطنية تقوم على الأسس التالية:

١- إن الديمقراطية هي آلية لاتخاذ القرار الوطني. ولذلك، فهي مستحيلة في ظل التبعية للخارج أو في ظل الاحتلال أو القيود التي تفرضها العولمة على البلاد. وهي -أي الديمقراطية- بلا معنى، من دون تمكين جميع الفئات الاجتماعية من المشاركة المنظمة الحرة في صنع القرار.

٢- إن الانتقال إلى الديمقراطية ليس عملية معزولة عن (أ) التنمية المتمحورة على الذات الوطنية، والمنفتحة على علاقات خارجية متسعة ومدارة لمصلحة الداخل (وليس العكس). (ب) العدالة الاجتماعية، بالمعنى المحدد بإنشاء آليات إعادة توزيع الثروة.

٣- إن الديمقراطية عملية وطنية لا تنفصل عن السيادة، وتحدث في سياق الدولة الوطنية، ودورها الاقتصادي – الاجتماعي. وفي ظروف الأردن كبلد ضعيف النمو، فإنه لا غنى عن محورية القطاع العام في التنمية، سواء في الإنتاج أو الخدمات. القطاع العام، هنا، أساسي من أجل قيام الديمقراطية.

ويقطع هذا الفهم، كلياً، مع أطروحة الليبرالية الجديدة الكمبرادورية التي تحاول تسويق مشروعها لتفكيك الدولة الأردنية ودورها، وتحويل البلاد إلى "منطقة حرة مفتوحة" سياسياً وديموغرافياً واقتصادياً، تحت شعارات "ديمقراطية" زائفة.

والقطع مع الليبرالية الجديدة لا يعني القطع مع الليبرالية الوطنية التي تمثل -موضوعياً- القطاع الخاص الوطني، بل إن المطلوب هو إنشاء جبهة واسعة - اجتماعياً- لعزل الكمبرادور سياسياً، وإقصائه من الحلبة.

وقد انتهى المنتدى إلى وثائق وتوصيات في إطار تفعيل التيار الديمقراطي الاجتماعي. ولا داعي للاسترسال في الحديث عنها، ولكن من الضرورة ملاحظة -

فحسب- أن الحوارات الساخنة التي شهدتها جلسات المنتدى الاجتماعي الأردني، لم تكرر الرطانات التقليدية لـ"المعارضة" القديمة، القومية والإسلاموّية واليسراوية، ولم تتعلق بمسائل أيديولوجية، أو بالخيارات والولاءات الإقليمية والدولية، بل كانت تعكس روحاً جديدة، وتطرح الأسئلة المطروحة، بالفعل، على المجتمع الأردني. وربما يكون هذا هو -بالذات- الذي شدّ انتباه المشاركين، محاضرين ومشاركين، وأطلق التفاعلات بين اتجاهات وشخصيات متنوعة للغاية، وأنتج فعلاً فكرياً - سياسياً حياً.

ومن المهم -هنا- الدفع ببعض الاستنتاجات الخاصة التالية:

١- إن المشروع الوطني الأردني يحتاج، بالفعل، إلى تجديد ديمقراطي شامل، يقدم رؤية جديدة للتعامل الحي مع المعضلات الوطنية، ويطرح مفهوماً جديداً وآلية جديدة للتفاعل مع "العلاقات الخارجية" .. وذلك -على حد تعبير سامر الطويل- لـ"ملء الفراغ" الحاصل في السياسة الأردنية بين "المقاطعة" .. و"الأمركة"!

٢- الإصلاح السياسي يبدأ، حتماً، من الدستور. والنقطة الأولى في جدول أعمال هذا الإصلاح، هي -في غاية البساطة والثراء- تكمن في الشعار "البليغ" الذي طرحه ليث شبيلات، وهو "العودة إلى دستور ١٩٥٢".

فهذه العودة لا تحتاج سوى حذف التعديلات التي طرأت على الدستور الأردني بعد ذلك التاريخ (فهي، إذن، عملية دستورية مئة بالمئة، يمكنها أن تشكل نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية).

٣- إن حركة المجتمعات المتمثلة في صيغ سياسية جديدة -مثل المنتدى الاجتماعي الأردني وسواه- هي التي يمكنها أن تتولى، اليوم، إعادة إحياء السياسة في بلدنا، وليس الصيغ الحزبية التي عفا عليها الزمن.

وهذا لا يعني انعدام الحاجة للأحزاب.. ولكن إلى أحزاب جديدة مكونة من هيئات حية، ثقافية ونقابية واجتماعية وبيئية وبلدية، وشخصيات وشباب وطلاب، منظّمين في أطر محلية موقعية. أي، أن هناك حاجة فعلية، لاكتشاف الوسيلة لربط

الناس بالسياسة، وإعادة السياسة إلى الحياة.

٤- تبين، من خلال انعقاد هذا المنتدى، وبمشاركة ضيوف عرب، وبأوراق عمل ممتازة وعروض مميزة، أنه يمكن تنظيم ندوات جادة وفعّالة من دون الحاجة إلى التمويل الأجنبي، بل من دون تمويل كبير، بل بالتمويل الذاتي المستند إلى قوة الإرادة.